جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجمعية العراقية للعلوم السياسية
المقر العام

الجمعية العراقية للعلوم السياسية

المجلة العراقية للعلوم السياسية

مجلة متخصصة نصف سنوية تصدرها الجمعية العراقية للعلوم السياسية تعنى بنشر الأبحاث والدراسات المتخصصة بالعلوم السياسية

بحوث العدد

★ قرآءة فكرية في نشأة العلمانية
★ النخبة الحاكمة والتأسيس للدولة العراقية بعد عام (٢٠٠٣)
★ الجهاد ضد الوجود الأجنبي
★ العملية الإنتخابية : المفهوم والمراحل

السنة الأولى
العدد الثاني
تموز ٢٠٢٠

المجلة العراقية للعلوم السياسية
علمية، محكمة، وموثقة نصف سنوية
تصدر عن الجمعية العراقية للعلوم السياسية
تعنى بنشر الابحاث والدراسات المتخصصة بالعلوم السياسية

رئيس التحرير
أ.م.د. عمر جمعة عمران
مدير التحرير
أ.م.د. خالد عبدالاله عبدالستار

السنة الاولى
العدد الثاني
تموز 2020

هيأة التحرير
أ.د. عامر حسن فياض عضواً
أ.د. ياسين محمد حمد عضواً
أ.د. طه حميد العنبكي عضواً
أ.د. قاسم محمد عبدعلي عضواً
أ.د. خضر عباس عطوان عضواً
أ.د. خميس دهام حميد عضواً
أ.د. اياد خلف حسين عضواً
أ.م.د. علي فارس حميد عضواً
أ.م.د. بشرى حسين صالح عضواً
أ.د. اسماعيل صبري مقلد
جامعة القاهرة عضو دولي
أ.د. محمد بشير صفار
جامعة القاهرة– عضو دولي
أ.د. مبروك كاهي
جامعة ورقلة – الجزائر – عضو دولي
أ.د. المولدي الاحمر
جامعة تونس– تونس– عضو دولي

العراق– بغداد– الجادرية– جامعة النهرين– بناية كلية العلوم السياسية
www.ipsa-iraq.org
ijpsiraq@gmail.com
00964-7501296320
رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد 2375 لسنة 2019
P-ISSN: 2710-2653

المدقق اللغوي
م.د. عوني صبري غايب
تدقيق اللغة الانكليزية
أ.م.د. عمار سعدون سلمان
التصميم والاخراج
ليث عصام العبيدي
ماجستير علوم سياسية

Iraqi Journal of Political Science

Scientific, Arbitration, A bi-annual, specialized published by the Iraqi Association for Political Science, which publishes research and studies specialized in political science

Edit in chief

Assistant.Prof.Dr.

Omar Jumaah Imran

Managing editor

Assistant.Prof.Dr.

Khaled Abdul Ilah Abdul Sattar

Editorial Board

Prof.Dr.Amer Hassan Fayyad

member

Prof.Dr.Yassin Mohammed Hamad

member

Prof.Dr.Taha Hamid Al-Anbaki

member

Prof.Dr.Qasim Muhammad Abd Ali

member

Prof.Dr.Khader Abbas Atwan

member

Prof.Dr.Khamis Daham Hamid

Member

Prof.Dr.Eyed Khalaf Hussein

member

Assistant Prof.Dr.Ali Faris Hamid

member

Assistant Prof.Dr.Bushra Hussein Saleh

member

Prof.Dr.Ismail Sabry copycat

Cairo University is an international member

Prof.Dr.Muhammad Bashir Saffar

Cairo University – International Member

Prof.Dr.Mabruk kahi

University of Ouargla-Algeria-International Member

Prof.Dr.Almualidiu al'ahmar

University of Tunis-Tunis-International Member

The first year, the second issue, July 2020

Iraq-Baghdad-Jadriya Nahrain University - College of Political Science Building

www.ipsa-iraq.org

ijpsiraq@gmail.com

00964-7501296320

Deposit number in the National Library and Archives in Baghdad2375for the year 2019

P-ISSN: 2710-2653

Arabic language proofreading

Dr.Ewny Sabri Ghayb

English language proofreading

Dr.Eammar Saedun Salman

Designed and directed

MSC.Laith Issam ALobidy

قواعد النشر في المجلة

1- تنشر المجلة البحوث الاصيلة والرصينة في موضوعات الفكر السياسي والعلاقات الدولية والنظم السياسية والقضايا الاستراتيجية والتنظيم الدولي والقانون الدولي وكل ما يتعلق بالعلوم السياسية.

2- ترحب المجلة بنشر تقارير عن المؤتمرات والمنتديات العلمية في نفس مجالات التخصص.

3- تنشر المجلة ملخصات الرسائل الجامعية التي تمت مناقشتها واجازتها.

4- تنشر المجلة عروض الكتب في مجالات التخصص.

5- تنشر المجلة ملخصات للكتب الاجنبية وكذلك ملخصات لبحوث او مقالات اجنبية.

6- تنشر المجلة المحاضرات المهمة والقيمة التي يلقيها المختصون في مجالات العلوم السياسية.

7- تنشر المجلة النشاطات العلمية والثقافية الصادرة من الكليات والمعاهد المختصة بالعلوم السياسية.

8- يجب الا تزيد عدد صفحات البحث عن 25 صفحة شاملة الهوامش، والمراجع، والملاحق والملخص باللغة العربية والانكليزية.

9- يجب ان يكون اسم الباحث ثلاثي او رباعي في جميع الاعداد.

10- يجب توفر الخلاصة باللغتين العربية والانكليزية.

11- تثبيت البريد الالكتروني للباحث.

12- تراعى كتابة الموضوع بالكمبيوتر ببرنامج Word Microsoft (2010) مع ارسال نسخة على قرص CD

13- تتم الموافقة على نشر البحوث بعد احالتها الى خبراء متخصصين في مجال البحث وتدقيق نسب الانتحال بالبرنامج الإلكتروني (Turnitin) ومن ثم اجازتها، ولا تعاد البحوث المعتذر عن نشرها الى اصحابها.

14- تقوم المجلة خلال فترة ثلاثة اشهر من تلقيها البحث بأخطار صاحبه بقرارها اما بقبول البحث للنشر او الاعتذار عن عدم النشر وللمجلة ان تطلب اجراء تعديلات على البحث قبل اجازته للنشر.

15- يشترط ان لا يكون البحث او المقال المرسل للنشر في المجلة قد نشر أو أرسل للنشر في مجلات أخرى.

16- عند قبول البحث للنشر يوقع الباحث على انتقال حقوق ملكية البحث الى المجلة، ويلزم الحصول على موافقة كتابية قبل إعادة نشر مادة ظهرت في مجلتها.

17- قرار هيئة التحرير بالقبول أو الرفض قرار نهائي مع الاحتفاظ بحقها بعدم ابداء الأسباب.

18- البحوث والدراسات المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

المراسلات: ترسل الموضوعات والبحوث باسم رئيس تحرير على العنوان:

جمهورية العراق – بغداد- مجمع الجادرية- جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية-الجمعية العراقية للعلوم السياسية- موبايل07501296320 E-Mail:ijpsiraq@gmail.com

Journal publishing rules

1. The journal publishes original and sober research in the themes of political thought, International relations, political systems, and strategic issues international regulation, international law, and everything related to political science.
2. The journal publishes reports on scientific conferences and forums in the areas of specialization of political science.
3. The journal publishes abstracts of discussed theses and approved by the Colleges of Political Science.
4. The journal publishes book presentations that do not exceed one year and deals with scientific issues for political science.
5. The journal publishes summaries of foreign books as well as summaries of foreign research or articles bearing new ideas or modern theories in political science.
6. The journal publishes important and valuable lectures given by specialists in the fields of political science.
7. The journal publishes scientific and cultural activities issued by colleges and institutes specialized in political science.
8. The number of search pages should not exceed 25 pages, including footnotes, references, appendices and an abstract in Arabic and English.
9. The research data submitted for publication in the journal should be consolidated and include (researcher name, academic rank, affiliation, official e-mail) to facilitate the calculation of the H index.
10. The research should include keywords in both Arabic and English
11. The research should be written in Microsoft Word 2007-2010 with a copy on CD.
12. The publication of research is approved after it is referred to experts specialized in the field of research and checking the rates of plagiarism in the electronic program (Turnitin), and then it is approved. Research that is not accepted for publication shall not be returned to its owners.
13. The Journal shall, within one month of receiving the research, notify the author of its decision, either accept the research for publication or apologize for non-publication. The journal may request modifications on the research before authorizing it for publication.
14. The research or article submitted for publication in the journal shall not be published or sent for publication in other journals.
15. When the research is accepted for publication, the researcher signs the transfer of the research ownership rights to the journal, and written approval is required before re-publishing an article that appeared in its journal.
16. The decision of the editorial board of acceptance or rejection is a final decision, while retaining its right not to give reasons.
17. The published research and studies do not necessarily express the opinion of the journal.
18. Subjects and research should be sent in the name of an editor-in-chief to the address:

    E-Mail :ijpsiraq@gmail.com

كلمة العدد

تتشرف هيئة تحرير المجلة العراقية للعلوم السياسية ان تقدم للباحثين والمختصين وكل المهتمين بالشؤون السياسية ، العدد الثاني من اصدارها والذي تضمن مجموعة من البحوث العلمية المختصة في العلوم السياسية ، اضافة الى مجموعة متنوعة من النشاطات العلمية التي ساهمت الجمعية العراقية للعلوم السياسية في اقامتها اثناء فترة الحظر التي شهده العالم اجمع ومنها بلدنا الحبيب جراء انتشار فايروس كورونا المستجد (COVID-19)، والتي تنوعت بين عروض لاخر الكتب المؤلفة من قبل الباحثين او تراجم لأهم المقالات والمحاضرات العلمية المتخصصة .

ان هيئة تحرير مجلتكم حرصت رغم ظروف الصعبة التي يشهدها بلدنا جراء انتشار فايروس كورونا المستجد وماصاحب تلك الظروف من تحول كامل باتجاه التفاعل والتواصل الرقمي ، على استمرار سياساتها في التواصل الورقي بشكل منتظم ، انطلاقا من رسالة الجمعية العراقية للعلوم السياسية وغاياتها في ان تكون المجلة منفذا للخبرة والتطوير ولنشر النتاجات العلمية المتخصصة وتطوير قدرات الباحثين في النشر العلمي ، واتاحة كل ذلك للمهتمين والباحثين بالمجان ودون مقابل او آجر مادي مثلما هو متعارف بالمؤسسات الاخرى.

ان ماوضعته هيئة تحرير المجلة مقصدا لها سيكون الوعاء الاكاديمي الحاضن لجميع المختصين والباحثين في حقل العلوم السياسية وسوف يزداد ارتقاء واثراء في الاعداد القادمة بمساهمتكم وتواصلكم .

ومن الله التوفيق

أ.م.د. عمر جمعة عمران
رئيس التحرير

1- يرجى من المقوّم، قبل الشروع بالتقوّيم، التثبت من كون البحث المرسل إليه يقع في حقل تخصصه العلمي لتتم عملية التقوّيم.

2- لا تتجاوز مدة التقوّيم (10) أيام من تاريخ تسلم البحث.

3- يذكر المقوّم إذا كان البحث أصيلاً ومهماً لدرجة تلتزم المجلة بنشره.

4- يذكر المقوّم مدى توافق البحث مع سياسة المجلة وضوابط النشر فيها.

5- يذكر المقوّم إذا كانت فكرة البحث متناولة في دراسات سابقة، وتتم الإشارة إليها.

6- يحدد مدى مطابقة عنوان البحث لمحتواه.

7- بيان مدى وضوح ملخص البحث.

8- مدى إيضاح مقدمة البحث لفكرة البحث.

9- بيان مدى عملية نتائج البحث التي توصل إليها الباحث.

10- تجري عملية التقوّيم بنحو سري.

11- يُبلغ رئيس التحرير في حال رغب المقوّم في مناقشة البحث مع مقوم آخر.

12- ترسل ملاحظات المقوّم الى مدير التحرير، ولا تجري مناقشات ومخاطبات بين المقوّم والمؤلف بشأن البحث خلال مدة تقويمه.

13- يبلغ المقوّم رئيس التحرير في حال تبين للمقوّم ان البحث مستل من دراسات سابقة، مع بيان تلك الدراسات.

14- يُحدد المقوّم العلمي، بشكل دقيق الفقرات التي تحتاج إلى تعديل من المؤلف.

15- تعتمد ملاحظات وتوصيات المقوّم العلمي في قرار قبول النشر وعدمه.

1-تنشر المجلة البحوث والدراسات التي تقع ضمن مجال تخصصها العلمي.

2-أن يتسم البحث بالأصالة، والجدة، والقيمة العلمية، وسلامة اللغة، ودقة التوثيق.

3-يمنح المؤلف الحقوق للمجلة بالنشر، والتوزيع الورقي والالكتروني، والخزن، وإعادة استعمال البحث.

4-أن يكون البحث مطبوعاً على الحاسوب بنظام (office word 2010)، وعلى قرص ليزري مدمج (CD) على شكل ملف واحد، وتزود هيأة التحرير بثلاث نسخ ورقية، ويمكن إرسال البحوث عبر بريد المجلة الإلكترونية.

5-أن لا يزيد عدد صفحات البحث عن (25) خمس وعشرين صفحة من الحجم (A4).

6-يكتب في وسط الصفحة الأولى من البحث ما يأتي:

أ- عنوان البحث باللغة العربية والانكليزية.

ب- أسم المؤلف باللغة العربية والانكليزية، ودرجته العلمية، وشهادته، وجهة الانتساب.

ت- بريد المؤلف الإلكتروني.

ث- ملخصان أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الإنكليزية، يوضعان في بدء البحث على أن لا يتجاوز الملخص الواحد (250) كلمة.

ج-الكلمات المفتاحية.

7-يكتب عنوان البحث في وسط الصفحة بحجم خط (16) Bold.

8-يكتب في وسط الصفحة، أسم المؤلف، وجهة انتساب المؤلف، وعنوان البريد الالكتروني للمؤلف، وبحجم خط (12) Bold .

9-يكتب ملخص البحث بحجم خط (12) Bold .

10- تكتب الكلمات المفتاحية التي لا يتجاوز عددها خمس كلمات بحجم خط (11) Bold.

11- جهات الانتساب تثبت كالاتي: (الجامعة، الكلية، القسم، البلد والمدينة).

12- تكتب البحوث بخط نوع (Arabic Simplified) للغة العربية، وبخط نوع (Times New Roman) للغة الإنكليزية، وبحجم خط (14).

13- مسافة الحواشي الجانبية (2.5) سم، والمسافة بين الاسطر (1.15) سم.

14- على الباحث اتباع الاقتباس وتوثيق المصادر والمراجع والالتزام بأخلاقيات البحث العلمي.

15- تعتمد المجلة صيغة (APA) في ترتيب المصادر والمراجع وتنسيقها.

16- تعتمد المجلة نظام فحص الاستلال باستعمال برنامج (Turnitin) ويرفض البحث الذي تتجاوز فيه نسبة الاستلال المقبولة عالمياً.

تعهد نقل حقوق الطبع والتوزيع

إني الباحث .....

صاحب البحث الموسوم بـــ (.....

.....).

أتعهد بنقل حقوق الطبع والتوزيع والنشر إلى مجلة ( ).

التوقيع:

التاريخ:

تعهد الملكيّة الفكريّة

إني الباحث .....

صاحب البحث الموسوم بـــ (.....

.....).

أتعهد بأن البحث قد أنجزته، ولم ينشر في مجلة أخرى في داخل العراق أو خارجه،

وأرغب في نشره في مجلة ( ).

التوقيع:

التاريخ:

المحتويات

ت	البحث اسم الباحث	الصفحة
1	**قراءة فكرية في نشأة العلمانية .....أ. م.د. طارق عبد الحافظ الزبيدي**	**1**
2	**النخبة الحاكمة والتأسيس للدولة العراقية بعد عام (2003)** **..... د. عبد العزيز العيساوي**	**27**
3	**الدبلوماسية في العصر الرقمي والتطور النوعي في الدبلوماسية التقليدية** **..... د. محمد عدنان محمود**	**45**
4	**الدوافع السياسية والعسكرية في التوجه التركي ازاء منطقة المشرق العربي** **..... م.م. صبا رشيد الحيالي أ.د. محمد ياس خضير**	**73**
5	**الجهاد ضد الوجود الاجنبي في العراق ..... م.د اركان كيلان**	**101**
6	العملية الانتخابية: المفهوم والمراحل .....م.م. عمار صالح جبار البهادلي	**121**
7	**الانتخابات الرئاسية في موريتانيا لعام 2019 دراسة تحليلية** **.....م.م. علي سعدي عبد الزهرة جبير**	**161**
عروض وتراجم		
8	**عرض كتاب: التفاوض الدبلوماسي بين الدول .....د. كرار انور البديري**	**193**
9	**عرض كتاب: أنا الشعب: كيف حولت الشعبوية مسار الديمقراطية** **.....الباحث الاقدم: خضير عباس الدهلكي**	**201**
10	**عرض كتاب: مدخل الى استشراف مستقبل النظم السياسية دراسة نظرية ونماذج طبيقية .....أ.م.د. عبد العظيم جبر حافظ**	**213**
11	**ترجمة: فايروس كورونا سيغيّر النظام العالمي إلى الأبد** **.....د. طارق محمد ذنون الطائي**	**217**
12	**انعكاسات ازمة فايروس كورونا المستجد على اتجاهات التعليم** **.....أ.م.د. عمر جمعة عمران**	**221**

الافتتاحية

تستمر الجمعية في أهم مخرج من مخرجاتها الا وهو المجلة العراقية للعلوم السياسية ، اذ يصدر العدد الثاني وسط تحولات عديدة على مستوى العالم والمنطقة و على المستوى العراقي الوطني .

جائحة كورنا التحدي العالمي الابرز والذي لم يقتصر كونه فايروس عابر كبقية الفايروسات السابقة حيث وللمرة الاولى منذ عقود يتوقف العالم عن العمل والحركة والنشاطات توقف المطارات توقف الحركة الصناعية الامر الذي ادى الى نتائج مالية واقتصادية خطيرة خاصة على الدول الضعيفة اقتصادياً او الدول الريعية في ظل انهيار اسعار النفط غير المسبوق .

بلدنا العراق احد الدول التي عصف بها الفايروس من حيث الاصابات وكذلك من حيث المخرجات الاقتصادية والمالية حيث كشفت اننا بلا احتياطي نقدي يغطي النفقات الحكومية في ظل تزايد النفقات الخاصة لمواجهة الوباء وارباك سياسي مع تسلم الحكومة الجديدة للسيد مصطفى الكاظمي وتحديات اعادة مسك زمام الامور في ظل التظاهرات والاعتصامات التي عمت البلاد منذ تشرين الاول/ 2019 ولحد الان .

ان عملية التحول والتغيير والاصلاح السياسي هي معركة مركبة من وجوه عدة مع جائحة كورونا الامر الذي يجعل المهة صعبة لكن ليست بالمستحيلة .

اننا كجمعية متخصصة في العلوم السياسية ندرك التحديات الخطيرة وحجم التركة الثقيلة وندعو الى تقدير خطورة المرحلة سواء على مستوى النخب السياسية اوعلى المستوى الاكاديمي او على المستوى الشعبي .

ان ما نعانيه من مشاكل هي مشاكل من تاسيس الدولة عام 1921وتتوارث من جيل الى جيل . لابد ان تكون عملية توقف ومراجعة والبدء بعملية البناء واول لبنة من لبنات البناء هو الهوية الوطنية .

أ.د. أسامة مرتضى باقر السعيدي
رئيس الجمعية العراقية للعلوم السياسية

قراءة فكرية في نشأة العلمانية

An intellectual reading on the emergence of secularism)

أ.م.د.طارق عبد الحافظ الزبيدي
كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد
tariq_hafed@yahoo.com

الملخص

ليس هناك من شك في أن العلمانية مفهوم غربي النشأة سواءً، نسبنا الكلمة إلى العلم أم العالم، وهناك شبه إجماع لدى المختصين والباحثين بهذا الشأن على أن العلمانية شكلت، عنصراً أساسياً في تطور الحضارة الغربية وإحدى ركائزها ، وعليه، فإن بروز العلمانية يرتبط بشكل أساسي بأوضاع تأريخية، معينة، حيث انها ظهرت كرد فعل لطغيان الكنيسة الكاثوليكية وسيطرتها على كل الشؤون الدينية والمدنية في اوربا، وهذه الأوضاع مرتبطة بمعالم الفكر السياسي الغربي ، إذ استطاع الفكر العلماني في الغرب، من إزاحة سلطة الكنيسة، وتكريس مفاهيم العلمانية ومعايير، التمثيل والانتخاب، لتحل محل قداسة الحاكم، وسلطته الإلهية .

ABSTRACT

Secularism is a Western concept of origin either, we attributed the word to science or the world, and there is almost unanimity among specialists and researchers in this regard that secularism constituted an essential element in the development of Western civilization and one of its pillars, and therefore, the emergence of secularism is mainly related to historical, specific conditions, as it is It appeared as a reaction to the tyranny of the Catholic Church and its control over all religious and civil affairs in Europe, and these conditions are related to the milestones of Western political thought, as secular

thought in the West managed to displace the authority of the church, and to establish secular concepts and criteria, representation and election, to replace the Holiness of the ruler and his divine authority

المقدمة

ليس هناك من شك في أن العلمانية مفهوم غربي النشأة سواءً، نسبنا الكلمة إلى العلم أم العالم، وهناك شبه إجماع لدى المختصين والباحثين بهذا الشأن على أن العلمانية شكلت، عنصراً أساسياً في تطور الحضارة الغربية وإحدى ركائزها، وعليه، فإن بروز العلمانية يرتبط بشكل أساسي بأوضاع تأريخية، معينة، حيث انها ظهرت كرد فعل لطغيان الكنيسة الكاثوليكية وسيطرتها على كل الشؤون الدينية والمدنية في اوربا، وهذه الأوضاع مرتبطة بمعالم الفكر السياسي الغربي، إذ استطاع الفكر العلماني في الغرب، من إزاحة سلطة الكنيسة، وتكريس مفاهيم العلمانية ومعايير، التمثيل والانتخاب، لتحل محل قداسة الحاكم، وسلطته الإلهية.

تنطلق الدراسة من اشكالية تتعلق بطبيعة علمانية الغرب خصوصيتها، وهل بالإمكان تعميمها كما هي، ام يتطلب الاخذ بها اجراء تغييرات، ثم ما طبيعة تلك التغييرات المطلوبة اجرائها على فلسفة العلمانية الغربية حتى تتوائم مع دول اخرى لا سيما بلدان المشرق العربي.

اعتمد الدراسة على فرضية مفادها (ان العلمانية الغربية نشأة في ظروف سياسية و دينية و اجتماعية و ثقافية خاصة بالمجتمع الغربي، واذا ما اريد تطبيقها في العالم العربي لابد من القبول بها بالية للتعامل في التقسيم الوظيفي بين ما هو ديني و ما هو سياسي و ليس القبول بها كفلسفة بديلة عن الفلسفة الاسلامية في معظم البلدان العربية، و لغرض التحقق من صحة الفرضية من عدمه قسمت الدراسة الى مطلبان يتناول الأول منها، طبيعة العلاقة بين الدين والسياسة في الفكر السياسي الغربي، أما المطلب الثاني، فإنه، سوف يخصص لدراسة بوادر ظهور العلمانية في الفكر السياسي الغربي.

المطلب الأول : طبيعة العلاقة بين الدين والسياسة في الفكر السياسي الغربي.

إن الدين والسياسة والعلمانية، من أكثر المفاهيم التي أثرت وتأثرت بالمجتمعات الإنسانية، وبالأخص مسألة العلاقة بين الدين والسياسة على مرور الزمن[١]، وهذه العلاقة جدلية، قديمة لقطبين متحركين ضمن معادلة ثابتة، يتجاذبان حيناً لدرجة الاندماج ، ويتنافران كنقيضين أحياناً، ولكنهما أبداً متداخلان تأثراً وتأثيراً[٢] ، وأخذت تؤطر في الغالب ضمن ثنائية ضدية مزدوجة، تارةً يسيطر الدين على السياسة، والسياسة على الدين تارةً أخرى [٣].

لاشك في ان اوربا قبل ظهورالسيد المسيح (عليه السلام)، كانت تعيش في عصر تعدد الآلهة[٤]، حيث ان المرجعية الدينية والثقافية والحضارية لها، هي بلاد الإغريق، (اليونان)، والإغريق عرفوا بتعدد الآلهة، فعندهم إله للحب، إله للجمال وإله للمطر... الخ[٥] ، وفي منتصف القرن الأول بعد الميلاد، دخلت الدعوة المسيحية إلى

---

[١] متعب مناف، الدين والسياسة والعلمانية، الطبعة الأولى، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، بغداد، ٢٠٠٥، ص٢٢.

[٢] بيناز توبراك، الإسلام والتطور السياسي في تركيا، عرض وتعليق: جمال وردة، مجلة العربي، السنة/٣٢، العدد/٣٧١، الكويت، ١٩٨٩، ص١٨٦.

[٣] ارنست غيلنر، مابعد الحداثة والعقل والدين، ترجمة: معين الامام، دار المدى للثقافة والنشر، بغداد، ٢٠٠١، ص١٥.

[٤] اضافه لذلك فأن أوربا لم تكن تعرف ديناً سماوياً قبل ظهور السيد المسيح (عليه السلام)، وذلك لأن جميع الأنبياء والرسل الذين تحدثت عنهم الكتب السماوية، (التوراة، والانجيل والقرآن الكريم)، كان موطنهم ومبعثهم المنطقة العربية في الغالب، فالنبي نوح (عليه السلام)، كان في العراق، وهود (عليه السلام)، في الاحقاف، (جنوب شرق شبه جزيرة العرب)، ونبي الله صالح (عليه السلام)، في شمال غرب شبه الجزيرة العربية، ونبي الله لوط (عليه السلام)، شرق الأردن، وانبياء الله موسى وهارون (عليهما السلام) في مصر، والنبي عيسى (عليه السلام) في فلسطين. وللمزيد انظر : عبد الشافي عبد اللطيف، العلمانية في الفكر الإسلامي، مجلة قضايا، السنة/١، العدد/٢، تصدر عن المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٦.

[٥] المصدر السابق نفسه والصفحة ذاتها.

أوربا في صورة دين سماوي من جهة، وعقيدة شرقية*، من جهة أخرى، يأبى أن ينتظم في سلك الأديان الوثنية السابقة، ويحاول أن يظهر عليها أو بالأحرى يحل محلها[٦].

لقد ظهر السيد المسيح (عليه السلام)، في قوم كانوا يخضعون كارهين لوطأة الامبراطورية الرومانية، والتي كانت تجمع بين السلطتين الزمنية والدينية، والجمع بين السلطتين تقليد وثني كان شرعياً في العصور التي سبقت المسيحية، وكان الإنسان فيها مضطهد من كلتا السلطتين، حيث السلطة الزمنية تضطهد بوسائلها المعروفة، (السجن، الصلب، التعذيب)، أما السلطة الدينية فكانت تضطهد عن طريق وسائل أخرى، (كالحرمان من البركة، والوعيد بالنار)... الخ[٧]. وكانت دعوة المسيح (عليه السلام)، على العكس، من ذلك إذ قامت على الفصل بين السلطتين الزمنية والروحية، ويبدو ذلك واضحاً، في المقولة التي تنسب له (عليه السلام)، "أعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله"[٨]، ومقولة أخرى لاتقل أهمية عنها هي "إن مملكتي ليست من هذا العالم"[٩].

ولهذا كانت العلاقة بين السلطتين الدينية والزمنية واضحة المعالم، بالنسبة للمسيحيين الأوائل، وهذه التفرقة بين المملكة الروحية والممالك الدنيوية، هي محور كتابات، الحواريين الذين نادوا بضرورة طاعة الحكومات، إلا في حالة واحدة، عند تدخل الدولة في شؤون الكنيسة وتعاليمها[١٠].

وقد وقفت الامبراطورية الرومانية في البداية موقفاً صارماً ضد الديانة المسيحية، وشن أباطرة الرومان موجة من الاضطهاد والتنكيل ضد السيد المسيح (عليه

* كما هو معروف، ولد السيد المسيح (عليه السلام)، ونشأ، وأخذ يبشر بديانته، في بيت لحم في فلسطين.

[٦] محمد عبد الله دراز، الدين، بحوث ممهدة لدراسة تأريخ الأديان، (د.ط)، (د.ن)، ١٩٥٢، ص١١.

[٧] خالد محمد خالد، معاً على الطريق محمد والمسيح، الطبعة الخامسة، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٤، ص١٥٥.

[٨] الكتاب المقدس، العهد الجديد، (متى، ٢٢)، دار الكتاب المقدس في الشرق الأوسط، بيروت، ٢٠٠٤، ص٣٨.

[٩] الكتاب المقدس، العهد الجديد، (يوحنا، ١٨)، المصدر السابق نفسه، ص١٥٥.

[١٠] جورج سباين، تطور الفكر السياسي، ترجمة: حسن جلال العروسي، مراجعة وتقديم: محمد فتح الله الخطيب، الكتاب الثاني، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٤، ص٢٠٢-٢٠٣.

السلام)، وأتباعه ودعاته، دامت ثلاث قرون تقريباً[١١]، واستمر الحال، حتى جاء الامبراطور قسطنطين، (٣٠٦-٣٣٧)، فدعا في أول الأمر إلى ضرورة المهادنة الدينية العامة[١٢]، وتبعاً لذلك أصدر الإمبراطور قسطنطين (مرسوم ميلان) الشهير سنة (٣١٣)، معترفاً بوضع الديانة المسيحية كإحدى الشرائع المصرح باعتناقها داخل الامبراطورية، ثم تبع ذلك إعلان اعتناقه هو نفسه للديانة المسيحية، ثم تلا ذلك أيضاً، قيامه بإنشاء كنيسة (المهد) في بيت لحم[١٣]، وانتهى الأمر بعد ذلك بإعلان المسيحية ديناً رسمياً للدولة وعلى الصورة التي وضعها المجمع المسيحي المنعقد بأمر قسطنطين في (نيقيه)، سنة ٣٢٥[١٤]، وساد نوع من التفاهم والوفاق بين السلطتين الزمنية والدينية في بداية العصور الوسطى*، حيث صارت كل منهما دعماً للأخرى، وأصبح، "الاختلاف في العقيدة الدينية المسيحية يعد خيانة، والخروج على الدولة يعد كفراً"[١٥].

ولكن سرعان مانشب التنافس والنزاع بينهما (أي بين السلطتين)، نتيجة عدم وجود حد فاصل واضح بينهما[١٦]، وكتحديد للمعيار الذي يحكم العلاقة بين السلطتين، ظهر مايعرف بنظرية، (السيفين)، ومحتوى هذه النظرية، هو أن شؤون الروح والخلاص، هي من اختصاصات الكنيسة، ومجال تبشيرها وتعاليمها، أما مجريات الأمور الدنيوية

---

[١١] جوزيف نسيم، دراسات في تأريخ العصور الوسطى، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ١٩٨٨، ص٦٨.

[١٢] محمد عبد الله دراز، الدين، مصدر سبق ذكره، ص١١.

[١٣] عبد الشافي عبد اللطيف، العلمانية في الفكر الإسلامي، مصدر سبق ذكره، ص٩.

[١٤] سفر بن عبد الرحمن الحوالي، العلمانية، نشأتها وتطورها وآثارها في الحياة الإسلامية المعاصرة، الطبعة الثانية، مكتبة الطيب للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٩، ص٢٧.

* تبدأ عند أغلب الباحثين، بالقرن الخامس، وتنتهي بالقرن الخامس عشر والسادس عشر الميلادي، وبالتحديد، تبدأ بسقوط روما سنة (٤٧٦)، وتنتهي بسقوط القسطنطينية في أيدي الأتراك العثمانيين سنة (١٤٥٣)، أنظر: جوزيف نسيم، دراسة في تأريخ العصور الوسطى، مصدر سبق ذكره ، ص١٠.

[١٥] عبد الغني عبود، العقيدة الإسلامية والإيديولوجيات المعاصرة، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٦، ص٣٤.

[١٦] جورج سباين، تطور الفكر السياسي، الكتاب الثاني، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٥-٢٠٦.

اليومية، فهي من اختصاص الحكومة المدنية، وأكدت هذه النظرية على ضرورة أن تسود بين الجانبين علاقة القيم الخلقية والتي تعتمد روح التعاون والتناصر[١٧].

عاشت أوربا، ومنذ سقوط الامبراطورية الرومانية على يد القبائل الجرمانية، (البرابرة)، سنة (٤٧٦)، في ظل فلسفة الحياة الكنسية والتي أخذت تبثها وتفرضها الكنيسة بصفتها، المتحدث، والمفسر الأوحد لتعاليم السيد المسيح (عليه السلام)[١٨]، وفي المدة التي اعقبت انهيار الامبراطورية الرومانية، أخذت الجماعات الدينية المسيحية وعلى رأسها (كنيسة روما)، طابع الدولة في بنيانها، وهياكلها، بمعنى آخر، اعتمدت نفس الجهاز السياسي والهيكلية الإدارية والقانونية، للدولة الامبراطورية الرومانية[١٩]، لذلك يعد البعض الكنيسة المسيحية مجرد نمط تأريخي خاص يتكون من الجماعة الدينية والجماعة السياسية انبثق من التلاقي المعقد للجماعة الدينية المسيحية وبنية دولة الامبراطورية الرومانية[٢٠].

جاءت الكنيسة في مجتمع العصور الوسطى، أكثر المؤسسات أهمية ونفوذاً، حيث كان رجال الكنيسة في تلك الحقبة، من المتعلمين قياساً مع العامة، لذلك كان للكنيسة قدر هائل من السطوة الأخلاقية والثقافية إلى جانب تأثيرها الديني، الذي كان يعد عنصراً مركزياً بالنسبة إلى ثقافة البلدان المسيحية الأوربية[٢١]. وقد ازداد الصراع بالتدريج بين الكنيسة ورجال الدولة، ابتداءً من القرن العاشر، حتى نهاية القرن الثالث عشر الميلادي، ولم تعد (نظرية السيفين)، قائمة، فادعت الكنيسة انها تمتلك السلطة

---

[١٧] المصدر السابق نفسه ، ص٢٨٢-٢٨٣.

[١٨] تركي الحمد، السياسة بين الحلال والحرام، الطبعة الثالثة، دار الساقي للنشر، بيروت، ٢٠٠٣، ص١٧٨.

[١٩] خوسيه كازانوفا، الأديان العامة في العالم الحديث، ترجمة: قسم اللغات الحية والترجمة في جامعة البلمند، لبنان، مراجعة: بولس وهبة، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥، ص٧٨.

[٢٠] المصدر السابق نفسه ، والصفحة ذاتها.

[٢١] عادل مختار الهواري، الأصول الاجتماعية التأريخية للظاهرة الدينية، نموذج المسيحية في أوربا، في عبد الباقي الهرماسي وآخرون، الدين في المجتمع العربي، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص٧٢.

القصوى، دينية ودنيوية،بينما ادعى، المناهضون للبابوية، ان سلطة الدولة، تنبثق من رجالها، وليس من رجال الكنيسة[٢٢].

وهناك من يرى بأن عوامل عديدة أسهمت في ازدياد نفوذ الكنيسة، وبالتالي، ازدياد الصراع بينها وبين رجال الدولة، لعل من أهمها ما يأتي[٢٣]:-

١- حينما سقطت الامبراطورية الرومانية، لم يفلح العسكريون، ولا الساسة، ولا رجال الدولة في مقاومة غزو القبائل الجرمانية، إلا ان الكنيسة ورجالها في روما، ظلوا يناوئون الاحتلال ويقاومونه، مما أكسب رجال الكنيسة ثقة واحتراماً ونفوذاً.

٢- استطاع رجال الكنيسة أن يمتلكوا اقطاعيات شاسعة تقترب في مساحتها، من ممتلكات الحاكم، الأمر الذي مكنهم من ازدياد نفوذهم الاقتصادي.

٣- ونظراً لما تميز به بعض رجال الكنيسة من ثقافة عالية، وإحاطة كاملة، بكافة شؤون العلم والاقتصاد والسياسة، فلقد استطاعوا الاشتراك في معظم شؤون الحكم.

دافعت المسيحية عن مبدأ الخلاص، وصورت هذا الخلاص، داخل دائرة العالم الآخر، حيث ستحقق البشرية سعادتها الكلية والكاملة والمطلقة[٢٤]، وهي بذلك تتجاهل العالم الدنيوي. ويمكن القول ان القديس (أغسطين)*، هو الذي صاغ الحجج الرئيسة

---

[٢٢] علي عبد المعطي محمد، الفكر السياسي الغربي، دار الجامعات المصرية، القاهرة، ١٩٧٠، ص١٣٥-١٣٦.

[٢٣] المصدر السابق نفسه، ص١٣٦.

[٢٤] علي عبد المعطي محمد، الفكر السياسي الغربي ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٥٠.

* كان ألمع اسم في قائمة المدافعين عن المسيحية، ولد عام (٣٥٤)، وتوفي عام (٤٣٠) ميلادي، وهو أسقف مدينة (هيبو) في شمال أفريقيا، لاهوتي مسيحي وفيلسوف متصوف، وكانت له، آراء إيمانية واضحة المعالم، تقوم على أساس مبدأ "حيث لايوجد إيمان، لاتوجد معرفة أو حقيقة" وله مؤلفات عديدة، أشهرها، كتاب (مدينة الله)، والذي طور فيه المفهوم المسيحي لتأريخ العالم، الذي كان يفهمه، فهماً قدرياً، باعتباره مقدراً تقديراً مسبقاً من قبل الله، وقد وضع (مدينة الله) الخاصة به، باعتبارها القاعدة المطلقة للكنيسة، مقابل مدينة الأرض الدنيوية الخاطئة، أنظر: خوسيه كازانوفا، الأديان العامة في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص٣٤٩.

التي استندت إليها الكنيسة، لتأييد مطالبها ضد الامبراطورية، وفي مقدمتها، تفوق مدينة الله، أي الكنيسة، على مدينة الإنسان أي الدولة، فالكنيسة من عمل الله، في حين ان الدولة من عمل الإنسان، وعليه تكون سلطة البابا، ممثل الله على الارض، ، وفي هذه الحالة، من الطبيعي أن تخضع الدولة للكنيسة، والعقل للروح، وبذلك أصبح من الممكن بناء السلطة البابوية، كسلطة سياسية، وقد حكم هذا الفكر، السياسة الأوربية الوسيطة حتى القرن الثالث عشر[٢٥]. وبذلك تكون الكنيسة، قد ابتدعت تفسيراً لحقها في السيطرة، (نظرية الحق الإلهي)* ، ومؤداها ان الحكم لله وحده، وإنه يختار لأدائه في الأرض من يشاء، فيصبح حاكماً بأمره[٢٦]، وحاول القديس (توما الاكويني)** ، أن يصوغها بشكل يوافق فيه بين مضمونها اللاهوتي، ووظيفتها في مساندة السلطة البابوية[٢٧]، إذ هو يعترف بشرعية الدولة، ويرفض ان يضفي عليها صفة الخطيئة، كأوغسطين، وينظر إلى العالم على انه يتكون من نظام تصاعدي، أعلى مرتبة فيه، الإله، ولكن هذا النظام التصاعدي، يجب أن لايحتوي فقط النظام الديني، فحسب، بل التشريع

---

[٢٥] برهان غليون، نقد السياسة، الدولة والدين، الطبعة الثانية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٣، ص٦٦٣.

* نظرية تقول أن الملوك يستمدون حق الحكم، بمولدهم ويتوارثونه عن أسلافهم، وفق قانون الله والطبيعة، أنظر: رضوان السيد، عبد الإله بلقزيز، ازمة الفكر السياسي العربي، ، الطبعة الثانية، دار الفكر المعاصر، بيروت، ٢٠٠٦، ص١٦٩.

[٢٦] عصمت سيف الدولة، عن العروبة والإسلام، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص٢١٠.

** فيلسوف ولاهوتي، اتجه اتجاهاً ارسطياً صرفاً، ومزجه بتيار مسيحي عاش مابين (١٢٢٥-١٢٧٤)م، ومن أهم مؤلفاته "المجموعة اللاهوتية وشرح الأحكام"، ويرى (توما الاكويني) أن غاية الاجتماع، ليست في حصول الإنسان على المتعة والشهوة، بل الغاية منه حصول الفرد البشري على كماله الإنساني، ومهمة الدولة تكمن في مساعدته على ذلك، خصوصاً في ما لاتطاله قواه الخاصة من الأمور التي تنتمي إلى عالم المادة، بما في ذلك الحياة الاجتماعية، ومقتضياتها، أما الناحية الروحية الخلقية، فتتكفل بها الكنيسة، ويمكن اعتبار هذا الفصل الذي أقامه توما الاكويني بين الدولة والكنيسة، بذور البذور لما يعرف في العصر الحديث بـ(العلمانية). أنظر: علي عبد المعطي محمد، الفكر السياسي الغربي، مصدر سبق ذكره، ص١٤٩، وكذلك أنظر: محمد عابد الجابري، في نقد الحاجة إلى الإصلاح، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥، ص١٠٦.

[٢٧] عصمت سيف الدولة، عن العروبة والإسلام، المصدر السابق، ص٢١٠.

الذي يستمد وجوده من إرادة البشر، وهكذا تصبح العلاقة بين المدينة الإلهية والمدينة الأرضية، ليست علاقة صراع وتعارض وإنما علاقة استيعاب واحتواء[٢٨].

وفي مقابل هذا التبرير الذي أوجده رجال الكنيسة للسيطرة، ابتدع أنصار الملوك (نظرية العناية الإلهية)، والتي تبقي على السماء مصدراً للسلطة، ولكنها تنكر احتكار البابا للقيام على إرادة الله في الأرض، واختلافها عن سابقتها انها تذهب إلى ان إرادة الله، توجه شؤون الناس، وعقولهم وإرادتهم بشكل غير مباشر إلى أن تصبح السلطة في يد واحد منهم[٢٩].

وهكذا ظهرت في أوربا عدة اتجاهات فكرية دينية وسياسية، إلا ان أبرزها اتجاهين أحدهما، يرجح كفة السلطة الدينية على السلطة السياسية، والاخر يرجح كفة السلطة السياسية على السلطة الدينية وهما كما يأتي[٣٠]:-

١-الاتجاه أو المذهب الديني الثيوقراطي*:

وهو الاتجاه الفكري الذي يؤكد أولوية السلطة الدينية على السلطة المدنية وبوجوب خضوع السلطة المدنية للسلطة الدينية، وانطلاقاً من هذا المبدأ كان على الملوك أن يطلبوا لتثبيتهم في عروشهم من قبل البابوات إضفاء الشرعية عليهم.

٢- الاتجاه أو المذهب القيصري:

وهو نقيض الاتجاه الثيوقراطي، ويذهب إلى أن الملك هو صاحب السلطتين الزمنية الروحية، في ذات الوقت ، وقد ذهب بعض دعاتها إلى القول بأن سلطة تعيين الأساقفة ليس من صلاحيات الكنيسة وإنما من صلاحيات الملك.

---

[٢٨] حامد ربيع، أبحاث في النظرية السياسية، ص١٦٣، نقلاً عن: غانم محمد صالح، الفكر السياسي القديم والوسيط، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٨٨، ص٢٠٤.

[٢٩] عصمت سيف الدولة، عن العروبة والعلمانية، مصدر سبق ذكره ، ص٢١٢.

[٣٠] جوزيف مغيزل، العروبة والعلمانية، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٨٠، ص١٥-١٦.

* وهو النظام السياسي الذي يستند على التفويض الإلهي الخارج عن إرادة البشر حيث يتولى السلطة رجال الدين، انظر: رضوان السيد، عبد الإله بلقزيز، أزمة الفكر السياسي العربي، مصدر سبق ذكره، ص١٦٧.

وعلى الرغم من أن الكنيسة قد أقرت بحدود سلطتها وانه ينبغي الفصل بينها وبين الدولة، إلا أن ذلك لم يمنع من استمرار المزاحمة والتنازع بينهما في حقول عدة[٣١]، ونتيجة لذلك، نشأ صراع واضح المعالم بين البابوات في روما من جهة والأباطرة والملوك في الدول الأوربية من جهة أخرى، وكانت الغلبة في بداية الأمر للبابوات، حيث سيطرت الكنيسة، وأخذت تهيمن على جميع شؤون الحياة، ومن ثم غلبت سلطة الملوك بعد تراجع سلطة الكنيسة، خاصة في حقبة ظهور الثورة الفرنسية (١٧٨٩)[٣٢]، فضلاً عن أسباب أخرى.

وحول التنازع بين السلطتين يقول (برنارد لويس)، "هاتان السلطتان قد تتحدان، وقد تنفصل كل منهما عن الأخرى، قد تنسجمان وقد تتنافران وتتصارعان، وقد تتغلب إحداهما على الأخرى... ولكن هناك سلطتين موجودتان على الدوام: السلطة الروحية والسلطة الزمنية وكل سلطة لها قوانينها، وشرائعها وبنيتها الخاصة ورجالها"[٣٣]، وبالتالي هذا القول يؤكد، ماجاء به السيد المسيح (عليه السلام)، من ضرورة إعطاء ما لله لله وما لقيصر لقيصر، وهذا الفصل بين الروحي والزمني، تمحور في ركنين مهمين[٣٤]:-

١- يتعلق الأول، بالواقع السياسي، ويهدف إلى القضاء على سلطة الكنيسة، ونظامها الثيوقراطي.

---

[٣١] جوزيف مغيزل، العروبة والعلمانية، مصدر سبق ذكره ، ص١٢٧.

[٣٢] حسن حنفي، محمد عابد الجابري، حوار المشرق والمغرب، الطبعة الرابعة، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٩٠-٩١.

[٣٣] برنارد لويس، لغة السياسة في الإسلام، ترجمة: إبراهيم شتا، الطبعة الأولى، دار قرطبة للنشر، (د.م)، ١٩٩٣، ص١١.

[٣٤] برهان غليون، نقد السياسة، الدولة والدين، مصدر سبق ذكره ، ص ص٣٣٤، ٣٧٩.

٢- يتعلق الركن الثاني، بتحرير العقل من التفسيرات والتقيدات اللاهوتية والخرافية، وفسح المجال أمام ابداع العقل البشري وجعل الممارسات العلمية والتجريبية، أساساً لبناء الفرضيات العلمية الصحيحة.

ويشير أغلب الباحثين، إلى الكنيسة المسيحية الغربية، على إنها المسؤولة بالدرجة الأساس عن نشأة ونجاح عملية العلمنة (الفصل بين السلطة الزمنية والروحية)، وذلك لسببين على الأقل[٣٥]:-

الأول؛ لأنها تعترف وتقر بوجود نصوص عن السيد المسيح، تدعو إلى الفصل، ولكن تم تجاهلها .

والثاني، بحكم الطغيان والاستبداد، الذي مارسته الموسسات الدينية المسيحية الغربية، والتي سجلت فيه تأريخ من القتل، والصلب، والحرق للكثير ممن يختلفون معها، بتبريرات دينية، وهو ماسوف نبحثه، في المطلب اللاحق من هذه الدراسة .

المطلب الثاني : بوادر ظهور العلمانية في الفكر السياسي الغربي.

نظر الإنسان الأوربي المتدين في حقبة العصر الروماني والعصور الوسطى إلى الحياة والوجود نظرة روحانية أكثر مما ينبغي، إذ أخذ يعتقد بضرورة أن يسمو الإنسان بالحياة من نطاق المادة إلى عالم الروح، ويراها الطريق الوحيد إلى الحياة الحقيقية الآمنة المستقرة[٣٦]، ولكن صاحب هذه الروحانية نوع من الغلو، إلى حد الانحراف، عند طبقات محدودة من الناس، حيث رافق هذه المرحلة تقييد لحرية الفكر والعقيدة واستغلال للدين وتوظيفه من أجل قمع واضطهاد المخالفين[٣٧].

---

[٣٥] حسام الغرباوي، العلمانية في الفكر الغربي والعربي الإسلامي، مجلة دراسات عراقية، السنة/١، العدد/٣، مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٥ ، ص١٤٧.

[٣٦] عماد الدين خليل، ثقافت العلمانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٧٥، ص٧٩.

[٣٧] نقلا عن باسل جمعة ابراهيم، العلمانية بين المناهضة والمناصرة في الفكر السياسي العراقي المعاصر، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٥، ص٣٢.

وقد أطلق المؤرخون على الشطر الأول من القرون الوسطى (من أواخر القرن الخامس، إلى أواخر القرن الحادي عشر) اسم العصور المظلمة، حيث ساد في أوربا في تلك الحقبة تأثر فكري وحضاري نتيجةً لفرض الكنيسة هيمنتها وطغيانها واستبدادها على جميع شؤون الحياة السياسية والدينية والاجتماعية والاقتصادية فضلاً عن الشؤون العلمية[٣٨].

ففي جانب الشؤون السياسية كان للكنيسة شهوة عارمة للتسلط ورغبة شديدة في الاستبداد وأصبحت صاحبة السلطان المطلق على كل شيء، بما فيها روح الفرد وعقله، إذ اعتبرت نفسها تمثل (سلطان الله على الأرض) وبالتالي فرض سلطتها على المجتمع ومؤسساته السياسية المتمثلة في الدولة والإمارات الإقطاعية حينها[٣٩]، ولم تصبح الكنيسة ذات سلطة سياسية فعلية تصارع سلطة الملوك والأباطرة، إلا في عهد البابا الطاغية (غريغوريوس السابع)* (١٠٧٣-١٠٨٥)، فقد أعلن أن الكنيسة نظاماً إلهياً بموجبه يكون للبابا الحق بصفته خليفة الله في الأرض أن يخلع الملوك غير الصالحين[٤٠]، وأخذت الكنيسة تسنن قوانين الحرب والسلطات السياسية وتتبنى مسألة الأولوية للبابا على غيره، وأخذت ترعى أيضاً نظريات سياسية جعلت من الملوك صوراً محاكية للمسيح (عليه السلام)[٤١].

---

[٣٨] عبد الغني عبود، العقيدة الإسلامية والإيديولوجيات المعاصرة، مصدر سبق ذكره ، ص٣٤.

[٣٩] محمد مهدي شمس الدين، العلمانية، الطبعة الثالثة، المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٦، ص١٣٥.

* خاض هذا البابا، صراعاً، مريراً، مع الامبراطور هنري الرابع، فانتصر عليه، وسن عدة قوانين كهنوتية في إطار ماعرف بـ"الإصلاح الغريغوري"، ولقد بيّن هذا البابا إصلاحه، في هذا المجال، على فكرة، تمثلت في أن سلطة الملوك مستمدة من الشعب، بينما سلطة البابا مستمدة من الله، وهذا ينتج منه، إن سلطة البابا، أسمى وأشرف من سلطة الملك، وأن سلطة هذا الأخير، تفقد شرعيتها إذا مارس الطغيان والاستبداد على الشعب، الذي يحكمه، بموجب عقد قوامه، الحكم بالعدل والعمل لصالح السعادة المادية للرعية جنباً إلى جنب مع البابا المكلف بتوفير السعادة الروحية، لنفس الرعية، فالحاكم الزمني ليس حاكماً مطلقاً، بل له شريك أسمى منه، هو البابا، انظر: محمد عابد الجابري، في نقد الحاجة إلى الإصلاح، مصدر سبق ذكره، ص١٠٤.

[٤٠] سفر بن عبد الرحمن الحوالي، العلمانية، مصدر سبق ذكره، ص١٣٥.

[٤١] عزيز العظمة، العلمانية من منظور مختلف، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص٢٢.

وفي الجانب الديني، فرضت الكنيسة على الأخذ (بعقيدة التثليث)* قهراً ولعنت مخالفيها، وسفكت دماء من ظفرت به من الموحدين، وأذاقتهم صنوف التعذيب، ونصبت نفسها إلهاً يحلل ويحرم وينسخ ويضيف وليس لأحد حق الاعتراض أو على الأقل حق إبداء الرأي وإلا فالحرمان مصيره واللعنة عقوبته لأنه كافر (مهرطق)**[٤٢]، وكان العامل المساعد على إنجاح طغيانها الديني، هو احتكارها للمصادر الدينية، حيث لاأحد يستطيع دخول الملكوت إلا بواسطتها ولايمكنه الاتصال بالله إلا عن طريقها[٤٣]، فضلاً عن ذلك ادعت الكنيسة لنفسها حقوقاً في مختلف مجالات الحياة ففي الجانب الديني، ادعت بحقوق لايملكها إلا الله، مثل:- حق الغفران وحق الحرمان وحق التحلية وحق الغفران* يتمثل بـ(صكوك الغفران)، وهي صكوك تقوم الكنيسة ببيعها وكتابة وثائق للمشترين تتعهد الكنيسة فيها بأن تضمن للمشتري غفران ماتقدم من ذنبه وماتأخر وبراءته من كل جرم وخطيئة سابقة ولاحقة أما حق الحرمان فهو عقوبة دينية

* يؤمن المسيحيون، بأن السيد المسيح (عليه السلام)، الاقنوم الثاني من الثالوث الأقدس، (الأب والابن والروح القدس)، أنظر: جمال شحيد، وليد قصاب، خطاب الحداثة في الأدب، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر، دمشق، ٢٠٠٥، ص٤٢٥.

** الهرطقة معناها، (التأويل المنبثق من المكبوت، في داخل الإنسان من دون وعي ديني)، ويعرفها آخر بأنها (التفسير الخاطئ والمخالف للعقيدة المسيحية)، وهناك من يرى بأن الهرطقة، لاتقتصر على المجتمع الديني فحسب، وإنما على المجتمع العلماني أيضاً، حيث انها عندما، تؤدي في المجتمع الديني إلى الفسوق، وتحطيم الوحدة الدينية، فإنها كذلك في المجتمع العلماني تؤدي إلى تحطيم المعتقدات والأساليب الديمقراطية العامة، وقد تقف ضد الحرية والمساواة الأساسية بين الأفراد، أنظر: جاك مارتيان، الفرد والدولة، ترجمة: عبد الله أمين، مراجعة: صالح الشماع، قرياقوس موسيس، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦٢، ص١٣٥، وكذلك أنظر: اندريه ناتاف، الفكر الحر، ترجمة: رندة بعث، تدقيق: جمال شحيد، الطبعة الأولى، دار المدى للثقافة والنشر، بغداد، ٢٠٠٥، ص٤٧، وأيضاً أنظر: هنري بينا-رويث، ماهي العلمانية، ترجمة: ريم منصور، مراجعة: جمال شحيد، الطبعة الأولى، الأهالي للطباعة والنشر، دمشق، ٢٠٠٥، ص٤٠.

[٤٢] سفر بن عبد الرحمن الحوالي، العلمانية، مصدر سبق ذكره ، ص١٢٨.

[٤٣] المصدر السابق نفسه ، ص١٢٨.

* الغفران في الأصل، هو افتداء المؤمن، ذنبه بالصوم أو بالامتناع، عن بعض المأكل، أو هو العفو الذي تمنحه الكنيسة للمؤمنين للتكفير عن ذنوبهم، ويُذكر انه سنة (١٥٠٦)م، البابا (جون الثاني)، كان بحاجة إلى المال، لاتمام بناء كنيسة القديس بطرس، ففكر في أن يحصل عليه بواسطة صكوك الغفران، التي يمنحها للمؤمنين مقابل مايدفعونه من اموال تصرف لأعمال البناء، أنظر: نور الدين حاطوم، تأريخ عصر النهضة الأوربية، دار الفكر، (د.م)، ١٩٦٨، ص١٦٤.

تفرضها الكنيسة على الأفراد والشعوب والذين تعرضوا إليها لاحصر لهم ومنهم (فردريك- وهنري الرابع الألماني- وهنري الثاني الإنكليزي)، هذا بالنسبة للحرمان الفردي، وأما الحرمان الجماعي فقد تعرض له البريطانيون عندما حصل خلاف بين الملك يوحنا ملك الإنكليز وبين البابا فتعطلت الكنائس عن الصلاة ومنعت عقود الزواج في الكنائس وغيرها من الأمور حتى عاد يوحنا صاغراً يقر بخطيئة ويطلب الغفران من البابا، أما حق التحلية فهو حق خاص يبيح للكنيسة أن تخرج عن تعاليم الدين وتتخلى عن الالتزام متى اقتضت المصلحة[٤٤].

وفي الجانب الاجتماعي أخذت الكنيسة تنظم أمور الزواج بتحويله من أمر جارٍ على أعراف محلية وقبلية إلى رباط ديني مقدس يتحدى المجتمع وتشرف عليه الكنيسة[٤٥].

أما على الجانب الاقتصادي فقد خالفت الكنيسة مقولة السيد المسيح (عليه السلام) "مرور الجمل في ثقب الإبرة أسهل من دخول الغني إلى ملكوت الله"[٤٦]، حيث أخذت الكنيسة تملك مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية وكذلك فرضت ضريبة عشر على ماتنتجه الأراضي الزراعية وعشراً آخر على المهنيين وأرباب الحرف[٤٧].

أما في الجانب الفكري والعلمي واتهام العلماء بالهرطقة فهو لاحصر له حيث أنشئت الكنيسة محاكم خاصة بها عرفت (بمحاكم التفتيش)* السيئة الصيت والتي

---

[٤٤] سفر بن عبد الرحمن الحوالي، العلمانية، المصدر السابق، ص١٢٩-١٣٠.

[٤٥] عزيز العظمة، العلمانية من منظور مختلف، مصدر سبق ذكره، ص٢٢.

[٤٦] الكتاب المقدس، العهد الجديد، مرقص (١٠)، مصدر سبق ذكره، ص٦٧.

[٤٧] سفر بن عبد الرحمن الحوالي، العلمانية، مصدر سبق ذكره، ص١٢٨.

* أوجدها البابا (إنوسانت الثالث)، في العام، (١١٩٩)م، وأصبحت فاعلة ومنظمة، على شكل محكمة كنيسة حقيقية في العام (١٢٢٩)م، ووجد نوعان، بارزان من محاكم التفتيش واحداها، محاكم التفتيش الإسبانية التي، انشئت، سنة (١٤٨٠)م، لتتبع المسلمين واليهود الذين بقوا في إسبانيا، والنوع الثاني من محاكم التفتيش، تلك التي أنشأتها الكنيسة الرومانية في روما، سنة (١٥٤٢)م، وتتميز محاكم التفتيش الرومانية، بأنها أقل قسوة من محاكم التفتيش الإسبانية، إذ أنها لم تتبع طريقة حرق الأحياء، على الأقل. وبشكل عام هذه المحاكم لها سلطة إنزال العقوبات الجسدية (كالتعذيب في الاستجواب، والجلد، والسجن، والحرق، ومختلف أنواع القصاص)، ولها أيضاً سلطة إنزال العقوبات المعنوية، مثل (التنكر=

استمرت أكثر من أربعة قرون وعدّت من أسوأ صفحات تأريخ أوربا والكنيسة المسيحية وشملت الاضطهاد والقتل للعديد من المفكرين والعلماء أمثال (كوبر نيكوس)، و(غاليلو) و(جيورد انو برونو) وغيرهم[٤٨]، وكذلك اتباع الديانات الأخرى في مقدمتهم، المسلمون في الأندلس[٤٩]، وعلاوة على ذلك، قيامها بحرق ومصادرة مجموعة من الكتب لعل من أبرزها كتب، ديكارت وسبينوزا ودانتي وغيرهم كثير[٥٠].

وهناك مجموعة من الأسباب التي أدت إلى تباعد الكنيسة المسيحية عن العلم من جهة والدولة من جهة أخرى، وأهم هذه الأسباب ما يأتي[٥١]:-

١- حملت الكنيسة الدين أكثر مما ينبغي من جفوة للعلم، فإن سلطانها الغاشم على الدين وتأويلها له، واحتكارها تفسيره، أدى إلى ربط مابين الدين ورجال الدين في أذهان العامة، فلما اكتشفوا ما عليه رجال الدين من فساد، إنهار مافي نفوسهم من توقير للدين، والعلم الكنسي.

٢- أما العلماء والمفكرين، فلم يجدوا في تعاليم المسيحية (بعد أن خضعت لتفسيرات الاكليروس)، مايتفق وتفكيرهم العلمي، فهجروها وكانت ظاهرة الإلحاد أكثر شيوعاً بينهم منها بين العامة.

٣- المسيحية قامت على المعجزة، فلم يخاطب السيد المسيح (عليه السلام)، الناس عن طريق العقل الإنساني، وإنما اتجه إليهم بالمعجزة، دون المنطق والبرهان العقلي، ولم يكن العقل الإنساني قد بلغ درجة من النضج ليستطيع أن يدرك

=للمعتقد، والتحول القسري إلى دين معين، والنقد الذاتي العلني وغيرها)، أنظر: هنري بينا-رويث، ماهي العلمانية، مصدر سبق ذكره، ص٣٩-٤٠، وأنظر كذلك: سعد زغلول عبد ربه، دراسات في التأريخ الأوربي الحديث، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ١٩٨٣، ص٤٤-٤٥.

[٤٨] عباس الأسدي، في الغرب أزمة قيم، مجلة صوت الإسلام، السنة/١، العدد/١، تصدر عن مؤسسة الإمام علي (عليه السلام)، طهران، ١٩٩٩، ص١٨٤.

[٤٩] المصدر السابق نفسه، ص١٨٣-١٨٤.

[٥٠] هنري بينا-رويث، ماهي العلمانية، مصدر سبق ذكره، ص٤٠.

[٥١] حسين فوزي النجار، الإسلام والسياسة، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥، ص٢٨٠-٢٨١.

بها حقيقة الوجود العليا فأثار عواطف الناس دون عقولهم ورسم لهم طريق المحبة والمغفرة والرحمة دون تشريع يقيم قواعدها فاقترن الإيمان بالغيبيات.

٤- عند سيطرة الكنيسة على مقاليد الحكم في روما، أخذت نفس التنظيم الامبراطوري، وجعلته مثالاً لتنظيمها، ومزجت بين الدين والدولة، ولهذا عندما قامت الثورة على السلطان الكنسي لم تكن على الكنيسة فحسب، وإنما كانت ثورة على المسيحية وعلى الأخلاق الدينية[٥٢]، وبدأ التمرد على الكنيسة وفكرها ومعتقداتها، وأصبحت هناك حاجة إلى ضرورة للتوفيق بين متطلبات الإيمان من جهة، ومتطلبات العقل الإنساني من جهة أخرى، وأخذت الكنيسة ورجالها تلمس بأن، (العقيدة لاتستطيع أن تحيا مدعمة وقوية بغير علم ومعرفة)[٥٣].

ونتيجةً، للطغيان الكنسي الكاثوليكي، نشأت حركة دينية حضارية، عرفت بالحركة (البروتستانتية)*، والتي نشأت بدورها عن حركة الإصلاح الديني، التي أسسها مارتن لوثر (١٤٨٣-١٥٤٦)، وتنطوي، البروتستانتية على أفكار تحررية في الأمور الدنيوية والدينية[٥٤]، ويطلق عليها أيضاً بمذهب (المحتجين أتباع مارتن لوثر)، الذي انشق عن الكنيسة الكاثوليكية وعلق احتجاجه، المشهور على بابها، وأعلن ان المسيحي لايخضع إلا للانجيل وحده. ولايعترف بسلطان لغير الكتاب المقدس، كما رفض الصلاة

---

[٥٢] المصدر السابق نفسه ، ص٢٨١.

[٥٣] عبد الغني عبود، العقيدة الإسلامية والإيديولوجيات المعاصرة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨.

* وهو الضرب الثالث من المسيحية، بعد الارثودكسية والكاثوليكية، نشأ في فترة حركة الإصلاح الديني في أوربا، وتتميز البروتستانتية عن سابقاتها، بما يلي:-

أ-عدم اعترافها بالمذهب الكاثوليكي.

ب-رفضها القديسين والملائكة والغداء عند الارثودكسيين والكاثوليك.

جـ-لايتعبدون سوى للثالوث الإلهي.

د-البروتستانتية تقول بوجود، رابط مباشر بين الله والإنسان، وان النعمة الإلهية، تصل إلى الإنسان من عند الله دون وساطة الكنيسة، انظر في ذلك: عبد الوهاب المسيري، عزيز العظمة، العلمانية تحت المجهر، مصدر سبق ذكره، ص٣٠٤.

[٥٤] جمال شحيد، وليد قصاب، خطاب الحداثة في الأدب، مصدر سبق ذكره، ص٤٠٧.

باللغة اللاتينية غير المفهومة، وأنكر لزوم الرهبنة، ومنع اتخاذ الصور والتماثيل في الكنائس والسجود لها[٥٥]، وقال (مارتن لوثر) في هذا الصدد "المهم النية وروح العمل، ودوافعه النبيلة، والأفعال الشكلية تؤدي إلى نفاق"، كما قال: "ان كل مسيحي حر في تفسير النص، فلماذا تحتكر التفسير الكنيسة"[٥٦].

وكان من نتيجة الاختلاف الحاصل في فهم الدين، بين البروتستانت والكاثوليك، وقعت صراعات وحروب دامية بينهما، واكتسحت البروتستانتية، بعض المناطق في أوربا، كما رسخت الكاثوليكية، أقدامها في مناطق أخرى، وقد عاشت أوربا هذا الصراع طيلة ثلاث قرون امتدت من القرن السادس عشر وحتى القرن التاسع عشر[٥٧].

ويؤكد العديد من الباحثين على ان حركة الإصلاح الديني في الغرب هي التي أدت إلى ماتم في اوربا من تغيرات سياسية ودينية واجتماعية واقتصادية، وحتى على مستوى الثقافة[٥٨]، ولعل من أهم المبادئ التي رسختها حركة الإصلاح الديني هي، ضرورة الفصل بين الشؤون الدنيوية والسياسية من أهمها، وبين الكنيسة، خاصة بعدما ادعت الأخيرة بأمور لم تكن لها أصلاً[٥٩]، وهذا التقسيم، أو التمييز بين الشؤون الدنيوية الدنيوية والدينية الكنسية، هو الذي أخذ اسم العلمانية فيما بعد.

---

[٥٥] خوسيه كازانوفا، الأديان العامة في العالم الحديث، مصدر سبق ذكره، ص٣٥٠.

[٥٦] حسن حنفي، اللاهوت الحديث والكلام الجديد، مجلة قضايا إسلامية معاصرة، السنة/٨، العدد/٢٦، تصدر عن مركز دراسات فلسفة الدين، بغداد، ٢٠٠٤، ص٧٦.

[٥٧] عبد الغني عبود، العقيدة الإسلامية والايديولوجيات المعاصرة، مصدر سبق ذكره، ص٤٠.

[٥٨] المصدر السابق نفسه ، ص٤٠.

[٥٩] هناك، رأي يقول: أن الكنيسة، فشلت في دورها في الحياة، بسبب، ادعاءها، بأمور لم تكن، من ضمن صلاحياتها، في ذلك أنظر: صادق جلال العظم، نقد الفكر الديني، الطبعة التاسعة، دار الطليعة، بيروت، ٢٠٠٣، ص١١٩، وكذلك أنظر: محمد فرج، الإسلام في معترك الصراع الفكري الحديث، الطبعة الأولى، دار النذير للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٦٢، ص١٠٥.

وظل هذا المفهوم للعلمانية، بأنها لاتعدو، مجرد الفصل بين سلطتي الدولة والكنيسة، معمولاً به في أوربا، منذ أواخر القرن السادس عشر، واستمرت طيلة القرنين التاليين، وهذه الحقبة تمثل العلمانية في مرحلتها المعتدلة[٦٠]، وتعني عزل الدين والكنيسة عن شؤون المجتمع وسياسته، والسعي لتصفية اللاهوت المسيحي الكاثوليكي وتنقيته مما هو غير عقلاني، من مثل، (أسرار عقيدة التثليث)، والطبيعة الإلهية للمسيح (عليه السلام) وغيرها[٦١]. وهي تعترف بوجود الله، كأصل للعالم، ولكنها تنكر، الإعجاز، والوحي، وتدخل الله في العالم[٦٢]، ويُرجع البعض لها بعض المكتسبات الإيجابية، مثل تشكيل المجتمع المدني، والمساواة بين كافة المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية أو المذهبية[٦٣]،فضلاً عن أنها، ساهمت بشكل كبير في إنهاء الصراع بين الدين والسياسة، لتبقى المؤسسة الدينية، ورجالها قائمين على أمور الدين، ولتبقى في المقابل الدولة ورجالها قائمين على أمور الدنيا، وجوهر اعتدالها يكمن في بقاء الدين كما هو بدون إنكار أو إلغاء، وبقاء الدولة إلى جنبه، دون إيمان أو كفر[٦٤]، ومن أبرز مفكريها هم:-

(توماس هوبز)*، و(جون لوك)**، و(سبينوزا)***، و(ديفيد هيوم)****، و(جان جاك روسو)*****، ويذهب هؤلاء المفكرين إلى القول، بأن الدولة هي المصدر الأوحد

---

[٦٠] عبد الشافي عبد اللطيف، العلمانية في الفكر الإسلامي، مصدر سبق ذكره ، ص١٦.

[٦١] محمد عمارة، العلمانية ونهضتنا الحديثة، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر، القاهرة، ١٩٨٦، ص١٢-١٣.

[٦٢] وسام الخطاوي، العلمانية بين الأصالة والتبعية، في سيد جلال الدين ميراقائي، خصائص الإسلام العامة، مجموعة من المقالات المختارة للمؤتمر العالمي الحادي عشر للوحدة الإسلامية، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، دار الهدى للتوزيع والنشر الدولي، طهران، ١٤٢٠هـ ، ص٦٢١.

[٦٣] محمد أركون، أين هو الفكر الإسلامي المعاصر، ، ترجمة: هاشم صالح، الطبعة الثالثة، دار الساقي للنشر، بيروت، ٢٠٠٦ ، ص٤٣-٤٤.

[٦٤] عصمت سيف الدولة، عن العروبة والإسلام، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٤.

* مفكر انكليزي، ولد في جنوب انكلترا، سنة (١٥٨٨)، وتوفي سنة (١٦٧٩)، ويعتقد أن مايحكم الإنسان هو نقاء القلب والإيمان بالمسيح، وليست الشريعة السماوية غير مجرد تحديد للخير الذي ينبغي قوله، ولايعد هذه الشريعة بمثابة قوة بذاتها، قادرة على تغيير سلوك الإنسان، ويؤكد على أن البابا، (أو أي هيئة دينية) لايحق له ان يخلع الأمير، أو يحكم عليه، أو يؤلب الرعايا ضده، أنظر: بيير فرانسوا مورو ، هوبس، (فلسفة، علم، دين)، ترجمة: أسامة الحاج، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، ١٩٩٣، ص ص١٠٦، ١١٦.

للقانون، والأخلاق والدين[٦٥]، وهم لم ينادوا، بإلغاء الدين، وإبعاده، نهائياً عن الحيـــاة، بل نادوا بإبعاد الكنيسة عن السياسة وشؤون الحكم.

فـــ(توماس هوبز) مثلاً، كان ينفي وجود سيادة مطلقة للكنيســـة، ويطالـــب بالخضوع التام، لسيادة الدولة، أما (ديفيد هيوم)، كانت لديه الرغبة في الإبقـــاء علـــى الكنيسة، كحاجة نفسية، دون السماح لها، بالتدخل في شؤون الدولة، فقد كانت أهمية خاصية هذه المرحلة، والتي أطلق عليها، مرحلة العلمانية المعتدلة، هي استبعاد الدين عن التحكم بسلطات البلاد[٦٦].

ومنذ مطلع القرن التاسع عشر، أخذت العلمانية تنحى منحى آخر، فبعـــد أن كانت طيلة الثلاثة قرون السابقة، حركة تهدف، إلى مجرد فصل بين الكنيســـة والدولـــة المدنية، أخذت تصبح، ثورة على الدين كله بشكل عام، ودعوة صريحة، تنـــادي بعـــدم

** مفكر إنكليزي، ولد (١٦٣٢)، توفي عام (١٧٠٤)، يعد من رواد عصر الاستنارة والفكر في إنكلترا وفرنسا، وله عدة مؤلفات من أهمها، (رسالة في التسامح)، (١٦٨٩)، والذي دافع فيها عن الحرية الشخصية من الناحية الدينية، في أن يكون لكل فرد الحرية في الرأي والعقيدة والاعتقاد، انظر: منى حمدي حكمت، حقوق الإنسان عند مفكري العقد الاجتمـــاعي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٢، ص٩١.

*** (باروخ سبينوزا)، (١٦٤٣-١٩٧٧)، فيلسوف هولندي، يهودي الديانة، تم طرده، من الجماعة اليهودية، وحرمانه من حقوقه الدينية، نتيجةً لآرائه المستقلة، وله عدة مؤلفات، من أهمها: (رسالة في اللاهوت والسياسة، والخـــلاص)، أنظـــر: المصدر السابق نفسه، ص٧٩.

**** فيلسوف انكليزي، ولد عام (١٧١١)، وتوفي في عام (١٧٧٦)، يعتقد ان الدين إيمان فقط، وليس علماً، وإنما هـــو إحساس، بوجود قوي فوق الإنسان لاأكثر، أنظر: عبد الشافي عبد اللطيف، العلمانية في الفكر الإسلامي، مصدر ســـبق ذكره، ص١٧.

***** مفكر سويسري، ولد في جنيف عام (١٧١٢)، وتوفي عام (١٧٧٨)، عدّه البعض أفضل كاتب من كتاب (العقـــد الاجتماعي)، ويرى من أجل احترام شروط ذلك العقد، تقديم ضمانة حقيقة للمواطنين، الذين يعيشون مع بعض، وذلـــك من خلال إلزام كل مواطن بالإيمان بعقائد الدين الإيجابية، وترك عقائد الدين السلبية، ومنها التعصب، أنظر: منى حمـــدي حكمت، حقوق الإنسان عند مفكري العقد الاجتماعي، مصدر سبق ذكره ، ص١٢٨.

[٦٥] عبد الشافي عبد اللطيف، العلمانية في الفكر الإسلامي، مصدر سبق ذكره ص١٦.

[٦٦] محمد الجبر، رؤية معاصرة في قضايا التحديث والعلمانية، الطبعة الأولى، دار علاء الدين للنشـــر، دمشـــق، ٢٠٠٣، ص٨٣.

حاجة الإنسان إلى وجود إله[٦٧]، ومن أبرز مفكري هذه العلمانية المتطرفة، (سان سيمون)*، و(فيرباخ)**، و(كارل ماركس)***

وكان لفقد الدين في عصر التنوير ثلاث أبعاد متمايزة بوضوح:- بُعد معرفي موجه ضد الأفكار السائدة، الميتافيزيقية، (فوق الطبيعة) وبُعد عملي سياسي وموجه ضد المؤسسات الكنسية، وبُعد ذاتي، تعبيري- أخلاقي، موجه ضد فكرة الله نفسها[٦٨].

إن فهم العلمانية، وتلمس أسباب نجاحها، وفهم آليات عملها وتطبيقها في الغرب، لايستقيم، إلا في إطار نظرة شمولية إلى التأريخ الأوربي، منذ القرن السادس عشر، تقريباً، وحتى نهاية القرن التاسع عشر، بما حفلت به هذه الحقبة التأريخية من

---

[٦٧] عبد الشافي عبد اللطيف، العلمانية في الفكر الإسلامي، المصدر السابق، ص١٧.

* ولد في تشرين الأول من عام (١٧٦٠)، في مدينة باريس، من عائلة نبيلة الأصل، لكنها فقيرة، نشر أهم مؤلفاته عام ١٨٠٢، عنوانه "رسائل من قاطن في جنيف إلى مواطنيه" وهو من أبرز مفكري الفلسفة الوضعية، حيث أعطى (سيمون)، للعلم، قيمة مطلقة، ونتيجةً للمذهب الوضعي الذي يتبناه، تم استبعاد الحقائق الروحية، والغيبية، لذلك طالب بضرورة إعادة تنظيم المجتمع المتدهور بسلطة قوامها العلم لا الكنيسة، توفي في ١٩ آيار من عام ١٨٢٥، في باريس، أنظر: بيار انسار، سان سيمون، ترجمة: إبراهيم العريس، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، سلسلة إعلام الفكر العالمي، بيروت، (د.ت)، ص٥-٦. وانظر كذلك: محمد مهدي شمس الدين، العلمانية، مصدر سبق ذكره، ص١٥٣.

** فيلسوف الماني ولد عام (١٨٠٤)، وضع الأساس النظري لتجريد المسيحية من جميع صلاحياتها، وإخراجها من جميع مجالات الحياة السياسية والتعليمية والتشريعية والتوجيهية، وعدّها شيئاً ضاراً على الإنسان، وعليه أن يتخلص منها، ودعا إلى دين إنساني يخلو من الله ويركز فيه الإنسان على العلاقات الشخصية المتبادلة بين الناس، ويرى "ان محور الدين ليس الله، بل الإنسان، وان الدين من ابتكار الإنسان، ونحن لانجد شيئاً كهذا عند الحيوانات، والصفات المميزة للطبيعة الإنسانية هي، العقل والإرادة والمحبة، هذه الصفات في كمالها، هي الحقيقة القصوى، وما الله سوى وهم خلقه الإنسان لنفسه، عندما سلط طبيعته على العالم الخارجي، توفي عام (١٨٧٢)، محمد مهدي شمس الدين، العلمانية، مصدر سبق ذكره، ص١٥٤-١٥٥، وكذلك أنظر: وسام خطاوي، العلمانية بين الأصالة والتبعية، مصدر سبق ذكره، ص٦٢٣-٦٢٤.

*** فيلسوف ومفكر الماني، ولد عام ١٨١٨، وتوفي عام (١٨٨٣)، تنسب إليه النظرية الماركسية والتي دائماً مانظرت إلى الأديان والكنائس وجميع المنظمات الدينية، كأدوات بيد الرجعية البرجوازية، للدفاع عن الاستغلال ولتسميم أفكار الطبقة العاملة، أنظر: لينين، نصوص حول الموقف من الدين، ترجمة: محمد كبة، مراجعة وتقديم: العفيف الاخضر، الطبعة الأولى، دار الطليعة للنشر، بيروت، ١٩٧٢، ص٢٥.

[٦٨] خوسيه كازانوفا، الأديان العامة في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص٤٦.

تحولات وأحداث وثورات وأبرزها، الثورة الفرنسية، (١٧٨٩)، التي هيأت الشروط الموضوعية لنجاح العلمانية[٦٩].

أما عن أسباب نشوء العلمانية في الغرب فهي كثيرة ولعل من أبرزها، ما يأتي:-

١- كان لاضطهاد الأقليات الدينية مظهراً لصراع طويل ونزاع مرير بين الكنيسة الكاثوليكية والتي كانت أكثر اتباعاً ومركزية وبين البروتستانتية، والتي لم تكن عقيدة جامعة لكل مسيحي اوربي الأمر الذي أدى إلى نشوب حربٍ اشتعلت في كافة المناطق الأوربية تقريباً، لتشكل فيما بعد عاملاً للمناداة بفصل الدين عن الحياة السياسية، وتعزز هذا الفصل، بالدور الذي لعبه اليهود، والذين كانوا يمثلون أقلية في الأقطار الأوربية، فسعوا أولاً إلى تأييد العلماء المضطهدين من قبل الكنيسة، ومن ثم تحالفت مع البروتستانت ضد العدو المشترك الكاثوليك، ونتيجة لذلك سعى اليهود إلى محاربة المسيحية الكاثوليكية وفصلها عن الحالة السياسية من خلال المناداة بشعار "اسمحوا لكل الأديان أن تعيش في وطن واحد"[٧٠].

٢- ظهور الطبقة البرجوازية التي خاضت صراعاً مع السلطات الاقطاعية وسلطات الكنيسة، ونتيجة لهذا الصراع استطاع البرجوازيون من الانتصار على سلطات الكنيسة وتدمير الإقطاع، وصورة هذه البرجوازية تبدو واضحة في البيان الشيوعي الذي كتبه، (كارل ماركس) و(فريدريك انجلس)، أواخر سنة (١٨٤٧)، حيث جاء فيه:- "البرجوازية، حيث ظفرت بالسلطة ودمرت كل العلاقات الإقطاعية من كل لون، التي كانت تربط الإنسان

---

[٦٩] إبراهيم ابراشي، الأصولية والعلمانية، (جدل الفكر والواقع)، شبكة الانترنيت.
http://www.haifalana.net

[٧٠] عبد الرزاق هادي الصالحي، العلمانية رؤية نقدية، في سيد جلال الدين ميراقائي وآخرون، خصائص الإسلام العامة، مصدر سبق ذكره ، ص٦٥٤.

بسادته الطبيعيين، ولم تبق على أية رابطة بين الإنسان وللإنسان، سوى رابطة المصلحة البحتة"[٧١].

٣- ظهور حركة اجتماعية تهدف إلى صرف الناس وتوجيههم من الاهتمام بالآخرة إلى الاهتمام بهذه الدنيا وحدها، حيث العلمانية أخذت تبرز من خلال تنمية النزعة الإنسانية في حقبة عصر النهضة[٧٢].

٤- طبيعة الديانة المسيحية ومبادئها الأساسية التي تقوم على الفصل بين الدين والدولة أو بالأحرى، بين الكنيسة والدولة، ونظم الحياة المختلفة استناداً إلى مقولة السيد المسيح "أعطوا ما لله لله، وما لقيصر لقيصر".

٥- الصراع الذي نشأ بين الكنيسة والكشوف العلمية في جوانب الحياة المختلفة فعلى الرغم من ان الديانة المسيحية ديانة روحية صرفة إلا أن المؤسسة الكنسية تبنت بعض النظريات العلمية القديمة في بعض العلوم ثم بمرور الزمن جعلتها جزءاً من الدين يُحكم على كل من يخالفها بالردة والمروق والهرطقة[٧٣].

٦- ظهور نظرية التطور للباحث الإنكليزي، "تشارلز داروين"، في كتابه "أصل الأنواع" والذي ركز فيه على قانون الانتقاء الطبيعي وبقاء الأنسب تلك النظرية التي أحدثت ضجة في الأوساط العلمية الأوربية، وأدت إلى زعزعة العقيدة الدينية ونشر الإلحاد في أوربا[٧٤].

---

[٧١] مهند صلاحات، العلمانية بين ظروف النشأة والتطبيق في الحياة، مجلة العلوم الاجتماعية، شبكة الإنترنيت. http//:www.swmsa.com.

[٧٢] عبد الشافي عبد اللطيف، العلمانية في الفكر الإسلامي، مصدر سبق ذكره، ص٤.

[٧٣] محمد سعيد الأمجد، العلمانية، التشكل والامتداد، الطبعة الأولى، مركز الشهيدين الصدرين للدراسات والبحوث، بغداد، ٢٠٠٧ ، ص٩.

[٧٤] حمود بن أحمد الرحيلي، العلمانية وموقف الإسلام منها، شبكة الانترنيت. http://www.saaid.net.

٧- النتائج الإيجابية التي تمخضت بعد غياب دور الكنيسة وسلطتها المجتمعية، والتي تمثلت في تحرير الفكر الديني من الرقابة والإشراف البابوي وتدعيم فرص بناء سلطة سياسية مركزية ثابتة ومستقرة[٧٥].

٨- حين أطيح بالكنيسة، تدريجياً كسلطة عليا، واجهت المجتمعات السياسية في أوربا، فراغاً فكرياً، في هذه الناحية الهامة، ولذلك تقدم الفكر العلماني لملء هذا الفراغ، وفقاً لنظرته، للكون والحياة والإنسان[٧٦].

ويشير البعض إلى أن أول قرار صدر لأول دولة علمانية في أوربا، (فرنسا)، حيث عدّ اليهود المقيمين في الأراضي الفرنسية بموجبه مواطنين لهم نفس الحقوق والواجبات، وذلك عام (١٧٧١)[٧٧].

ولم تقتصر العلمانية على أوربا الغرب فقط، بل أخذت تنتشر في أنحاء أخرى، حيث ظهرت فكرتها في الهند وحصلت هذه الفكرة على دعم كبير من الهندوسيين[٧٨]، أما اليابان فقد صنفت ضمن الدول العلمانية البارزة كونها تصنف في عداد الدول الأكثر انفتاحاً على التعايش بين الأديان التقليدية والفرق الدينية الجديدة وضمن الدستور الياباني في العام ١٩٤٦م والذي بدأ تطبيقه عام ١٩٤٧م، حرية جميع الأديان والفرق الدينية والتي يقدر عددها بالمئات[٧٩]، أما في تركيا فقد بدأ تطبيق العلمانية في عام ١٩٢٤م، عندما قام مصطفى كمال اتاتورك بعزل الشريعة الإسلامية عن الحكم والسياسة والتعليم والأخذ بالقوانين الغربية بدل القوانين الإسلامية[٨٠].

---

[٧٥] سمير أمين، برهان غليون، حوار الدولة والدين، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ١٩٩٦، ص١١٨.

[٧٦] محمد مهدي شمس الدين، العلمانية، مصدر سبق ذكره، ص٨٣-٨٤.

[٧٧] محمد الجبر، رؤية معاصرة في قضايا التحديث والعلمانية، كصدر سبق ذكره ، ص٨٢.

[٧٨] محمد سعيد الأمجد، العلمانية، التشكل والامتداد، المصدر السابق، ص٨.

[٧٩] مسعود ظاهر، مفارقة اليابان، امبراطور اله، ودولة علمانية، مجلة العربي، العدد/٥٥٨، الكويت، آيار ٢٠٠٥، ص٢٦-٢٧.

[٨٠] أحمد نوري النعيمي، تركيا بين الموروث الإسلامي والاتجاه العلماني، مجلة دراسات دولية، العدد/٦٧، بغداد، ٢٠٠٥، ص٧٨.

ويتبين مما سبق أن لظهور العلمانية في الغـرب مبرراتهـا الدينيـة والفكريـة والتأريخية وهي مبررات خاصة بالعالم الغربي ولاتنطبق هذه المبررات بالضرورة على باقي دول العالم الأخرى والشرقية منها بشكل خاص، وان المسيحية نفسـها تحتـوي مـن النصوص مايؤيد فكرة العلمانية، لكن عدم وجود تلـك المـبررات في العـالم العـربي والإسلامي لم يمنع من انتقال العلمانية له وإذ كان الدين في العالم الغربي قد خسر المعركة لصالح العلمنة، فإن التراع بين الدين والعلمنة لم ينتهي بعد في العالم الإسلامي بأسـتثناء تركيا . وقد توصلت الدراسة لعدد من الاستنتاجات لعل من ابرزها ما يلي :

١- جوهر العلمانية بمفهومها الغربي ترى في الدولة والمجتمع على أنهما يجسـدان علاقات إنسانية بحتة، ينبغي أن تستند إلى الأدلة والحقائق التي توصل إليهـا العقل الإنساني ، واستبعاد التأثيرات الدينية عنها.

٢- إن لظهور العلمانية في الغرب، مبرراتها الدينية والفكرية والتاريخيـة، وهـي مبررات خاصة بمعالم الفكر السياسي الغربي، وليس بالضرورة أن تنطبق تلك المبررات الدينية والفكرية والتاريخية على باقي دول العالم الأخرى.

٣- إن المؤسسات الدينية المسيحية في الغـرب، (خاصـة في حقبـة العصـور الوسطى)، أدت الى نشأة ونجاح العلمانية، وذلك لأنها تقر بوجود نصوص في الكتاب المقدس (الإنجيل)، تدعو إلى الفصل مابين الدين والسياسة، هذا مـن جهة، ومن جهة أخرى، أنها ظهرت كرد فعل لطغيان الكنيسة الكاثوليكيـة، وسيطرتها على كافة الشؤون الدينية والاجتماعية والسياسية والاقتصـادية، وحتى الشؤون العلمية.

٤- يقوم أي نظام سياسي بشكل عام على شرعيتين، شرعية الوصـول للسـلطة وشرعية ممارسة وتطبيق قوانين السلطة، فيتفق الفكر السياسي الإسلامي مـع العلمانية في الشرعية الأولى، وهي الطريقة التي يجب أن يصل إليها الحـاكم عن طريق، اختيار الأمة (الشعب)، وبذلك يكون مصطلح الديمقراطية أقرب من مصطلح العلمانية إلى الفكر السياسي الإسلامي، استناداً لهذه الشـرعية.

أما حول الشرعية الثانية، فيختلف ويتعارض الفكر السياسي الإسلامي مع العلمانية في شرعية قوانين السلطة التي تكون في النظام العلماني غير مستمدة من الدين وفي حين يرى الفكر السياسي الإسلامي ضرورة أن تكون شرعية قوانين السلطة مستمدة في غالبها من شريعة الدين الإسلامي.

٥- من خلال كل الآثار السلبية التي تحملها العلمانية إذا ما أريد تطبيقها في المجتمع الإسلامي، إلا أنها تحمل في طياتها آثاراً إيجابية في بعض الأحيان، حيث تكون فاتحة خير على بعض البلدان التي تشهد تنوعاً دينياً وقومياً وتشظي طائفي، والذي قد يهدد وحدة البلاد والعباد، ولذلك قد تكون في بعض الحالات دواء لهذا الداء.

النخبة الحاكمة والتأسيس للدولة العراقية بعد عام (٢٠٠٣)

د.عبد العزيز العيساوي
كلية القانون والعلوم السياسية/جامعة الانبار

الملخص

تتم ممارسة السلطة في أية دولة عن طريق القواعد الدستورية التي توضع من قبل النظم الحاكمة، او اللجان والاشخاص من ذوي الاختصاص المكلفين باعداد الدساتير والقوانين، فادارة الدولة لايمكن ان تكتمل بدون قواعد تنظمها، وتضع الاسس اللازمة لقيامها، وكل ذلك لا يمكن أن يكتمل ما لم يكون هناك دعم أو رضا على الأقل من قبل قوى السياسية الحاكمة التي تهيمن على السلطتين التشريعية والتنفيذية ولديها القدرة على التأثير بشكل أو بآخر على عملية صنع القرار في الدولة ،وبعد احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية عام ٢٠٠٣، وظهور شكل جديد للدولة العراقية، لعبت قوى النخبة الحاكمة دورا مهما في التأسيس للدولة العراقية.

ABSTRACT

Authority is exercised in any country by means of constitutional rules laid down by the governing systems, or committees and persons with jurisdiction in charge of preparing constitutions and laws, so the administration of the state cannot be complete without rules that regulate it, and lay the foundations necessary for its establishment, and all of this cannot be completed unless There is at least support or consent from the ruling political forces that dominate the legislative and executive branches and have the ability to influence in one way or another the decision-making process in the state. After the occupation of Iraq by the United States of America in 2003, and the emergence of a new form of the Iraqi

state, the ruling elite forces played an important role in establishing the Iraqi state.

المقدمة

تتم ممارسة السلطة في أية دولة عن طريق القواعد الدستورية التي توضع من قبل النظم الحاكمة، او اللجان والاشخاص من ذوي الاختصاص المكلفين باعداد الدساتير والقوانين، فادارة الدولة لايمكن ان تكتمل بدون قواعد تنظمها، وتضع الاسس اللازمة لقيامها، وكل ذلك لا يمكن أن يكتمل ما لم يكون هناك دعم أو رضا على الأقل من قبل قوى السياسية الحاكمة التي تهيمن على السلطتين التشريعية والتنفيذية ولديها القدرة على التأثير بشكل أو بآخر على عملية صنع القرار في الدولة.

وبعد احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية عام ٢٠٠٣، وظهور شكل جديد للدولة العراقية، لعبت قوى النخبة الحاكمة دورا مهما في التأسيس للدولة العراقية، منذ تشكيل مجلس الحكم الذي مثل نواة وجود نخبة حاكمة جديدة في العراق، مرورا بالحكومتين المؤقتة برئاسة اياد علاوي (٢٠٠٤-٢٠٠٥)، والانتقالية برئاسة ابراهيم الجعفري (٢٠٠٥-٢٠٠٦)، ثم ولايتي نوري المالكي للمدة (٢٠٠٦ – ٢٠١٤)، ثم حكومة حيدر العبادي (٢٠١٤ – ٢٠١٨)، وحكومة عادل عبد المهدي (٢٠١٨ – ٢٠١٩)، واخيرا حكومة مصطفى الكاظمي الذي تسلم السلطة في آيار ٢٠٢٠.

وحاولت النخبة الحاكمة الجديدة ، التي جاء جزء مهم منها من خارج العراق التأثير في بنية الدولة العراقية، ما ادى الى انعكاس الثقافة السياسية لهذه النخبة على تأسيس الدولة.

وعلى الرغم من وجود كثير من الصعوبات، الا أن الرغبة كانت واضحة من قبل اطراف النخبة لاعادة بناء مؤسسات الدولة التي انهارت بشكل شبه كامل بعد ٢٠٠٣، فضلا عن حدوث تغيير جذري وشامل في طبيعة النظام السياسي الذي انتقل من

الدكتاتورية إلى الديمقراطية التي اعتبرت نمطا للحكم لم يألفه العراقيون، لذا فقد حدثت كثير من المشاكل عند التطبيق الفعلي للديمقراطية بعضها لا يزال قائما.

واندرجت آليات النخبة الحاكمة في التأسيس للدولة العراقية الجديدة ضمن ثلاث مسارات أساسية هي: التأسيس الدستوري للدولة، والتأسيس (المؤسسي) للدولة، والسبل اللازمة لصنع وتنفيذ السياسات العامة.

اولا : التأسيس الدستوري

يهتم علماء السياسة بالدولة بوصفها كيان سياسي له دستور يحقق الروابط السياسية بين عناصرها ، ويمكن الرجوع اليه لتحقيق كل مطالب السلطة لاتخاذ القرارات النهائية[١]، فالدولة ليست السلطة والحكومة، بل تتميز عن السلطة وتتعالى عليها، لأن الحكومة تمثل سلطة الدولة ، فلا يعني استبدال الحكومات استبدالا للدول[٢].

وتمارس السلطة من قبل القابضين عليها، وهذه الممارسة لا يمكن ان تكون عفوية، بل يجب ان تنظم وفقا لقواعد معينة، ومجموع هذه القواعد يمثل دستور الدولة، ويوجد الدستور سواء كان بدائيا ام متطورا بعد وجود الدولة، فالدستور لا يوجد الدولة بل ينظمها، وهذا ما يطلق عليه التنظيم الدستوري للدولة[٣].

والتنظيم الدستوري للدولة يتم بطرق عدة يمكن تصنيفها الى اساليب غير ديمقراطية، واخرى ديمقراطية[٤]:

١- الاساليب غير الديمقراطية :

يوجد اسلوبان لصياغة الدساتير في النظم غير الديمقراطية:

---

[١] حسين عبد الحميد رشوان ، السلطة والبيروقراطية : دراسة في علم الاجتماع السياسي، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ط١ ، ٢٠١٣، ص٣٩ .

[٢] سالم القمودي ، سيكولوجيا السلطة ، بيروت ، مؤسسة الانتشار العربي ، ط٢ ، ٢٠٠٠ ، ص٨٦ .

[٣] منذر الشاوي ، فلسفةالدولة،عمان،داروردالاردنيةللنشروالتوزيع،ط١ ، ٢٠١٢، ص٢٦٩ .

[٤] طه حميد العنبكي ، النظم السياسية والدستورية المعاصرة اسسها مكوناتها وتصنيفاتها ، بغداد ، دار الغفران للطباعة ، ط٢ ، ٢٠١٥ ، ص٥٠ – ٥٢ .

أ – المنحة، ويصدر الدستور على شكل منحة في حالة وجود ملك او امبراطور يريد ان يقيد سلطاته، من خلال منح الشعب دستورا ينظم السلطات العامة وحقوق الافراد، لتنتقل السلطة من يد فرد الى مؤسسات متعددة في الدولة، مثل الدستور الفرنسي عام ١٨١٤، والدستور الياباني عام ١٨٨٩.

ب – العقد، ويفترض هذا الاسلوب وجود ارادتان، ارداة الحاكم، وارادة الشعب، وتلتقي هاتين الارادتين حين يعرض ممثلو الشعب مشروع دستور يوافق عليه الملك او الامبراطور، مثل الدستور اليوناني عام ١٨٤٤ ، والدستور الروماني عام ١٨٦٤.

٢– الاساليب الديمقراطية، وهناك اسلوبان لصياغة الدساتير في النظم الديمقراطية:

أ – صياغة الدستور من قبل جمعية تأسيسية منتخبة ، والولايات المتحدة الامريكية اول من استعمل هذا الاسلوب عام ١٧٧٦ .

ب – وضع دستور من خلال الاستفتاء الشعبي ، واخذت بهذه الطريقة ايرلندا عام ١٩٣٧ ، ومصر عام ١٩٥٦ ، والعراق الذي نظم استفتاء للتصويت على الدستور الدائم في ١٥ تشرين الاول ٢٠١٥ .

بعد عامين ونصف من التغيير الذي شهده العراق عام ٢٠٠٣ ، نجحت النخبة العراقية الحاكمة في وضع الخطوة الاولى للتأسيس الدستوري في البلاد بعد التصويت على الدستور الدائم في البلاد ، لكنها لم تكن قادرة على ادارة الدولة بشكلها الصحيح بعد التغيرات الجذرية التي شهدتها على المستويات أجمع .

فالعراق تحول من اطار الدولة البسيطة الى اطار الدولة المركبة ، وهذا التحول تطلب نمطا جديدا لادارة الدولة، يحتوي التنوع والتعدد الديني والعرقي والقومي والمذهبي واللغوي والثقافي، ولهذا السبب وجد النظام الاتحادي[٥].

[٥]) عبد الجبار احمد عبد الله ، الفدرالية واللامركزية في العراق، بغداد، مركز المعلومة للبحث والتطوير، ٢٠١٣، ص٨ .

ونصت المادة الاولى من الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ ((جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة، ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي برلماني ديمقراطي، وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق))[٦].

وقد أخذ العراق بثلاثة انواع من انظمة الحكم الاداري المطبقة في العالم[٧]:

١- نظام الاقاليم الذي نصت عليه المواد من (١١٦ – ١٢١) من الدستور.

٢- نظام اللامركزية الادارية للمحافظات التي لم تنتظم في اقليم، ونصت عليه المادتين (١٢٢ و١٢٣) من الدستور.

٣- نظام الادارات المحلية الذي نصت عليه المادة (١٢٥) من الدستور، كما عالجت المادة (١٢٤) من الدستور وضع محافظة بغداد التي لم يجز لها الدستور الانضمام لاقليم، بوصفها عاصمة جمهورية العراق .

ما تقدم يشير الى وجود رغبة حقيقية من قبل النخبة الحاكمة ، ولا سيما النخبة الكردية في التأسيس لدولة عراقية اتحادية ، تتبع نمطا جديدا من الحكم يعتمد على توزيع الصلاحيات بين المركز المتمثل بالحكومة الاتحادية في بغداد من جهة ، واقليم كردستان والحكومات المحلية في المحافظات غير المنتظمة في اقليم من جهة اخرى .

كما تمكنت النخبة الحاكمة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ والتي حملت في اغلبها صبغة اسلامية من التأسيس لدولة عراقية ذات هوية اسلامية .

وأكد الدستور العراقي الدائم ان الاسلام هو دين الدولة الرسمي ، وهو مصدر أساس للتشريع ، لا يجوز مخالفته في النقاط الاتية [٨]:

١- لا يجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت احكام الاسلام .

---

[٦] الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥ ، المادة ١ .

[٧] عبد الجبار احمد عبد الله ، مصدر سبق ذكره ، ص٧٠ .

[٨] الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥ ، المادة ٢ .

٢- لا يجوز سن قانون يتعارض مع الحقوق والحريات الاساسية الواردة في هذا الدستور .

وفي الوقت الذي اكد فيه الدستور على الهوية الاسلامية لاغلبية العراقيين ، دعا الى ضمان كامل الحقوق الدينية لجميع الافراد في حرية العقيدة والممارسة الدينية ، كالمسيحيين ، والايزيديين ، الصابئة المندائيين ، لأن العراق بلد فيه تعدد القوميات والاديان والمذاهب [٩].

وهنا حاول الدستور العراقي المزج بين الهوية الاسلامية للدولة ، وحقوق الديانات الاخرى ، والمبادئ الديمقراطية ، والحقوق والحريات التي وردت فيه ، لكن تطبيق ما جاء به الدستور كان صعبا على الارض ، بسبب تمسك الاحزاب والقوى الاسلامية بهويتها على حساب مبادئ الديمقراطية والحقوق والحريات .

إن وجود الدستور ، واحزاب تمكنت من الوصول للسلطة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، امور لم تمثل ضمانات كافية للنخبة الحاكمة للبقاء في السلطة ، ما دعاها للتفكير بتثبيت وجودها من خلال الانتخابات التي دعا اليها الدستور ، واعتبرها الاساس لمسيرة العملية الديمقراطية في العراق .

ولما كانت عملية اجراء الانتخابات مستحيلة بدون وجود نظام انتخابي يتلاءم مع الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد ، لانه الوسيلة التي يعبر من خلالها المواطن عن رأيه ويختار مرشحيه للبرلمان .

وجدت النخبة الحاكمة ان الحاجة اصبحت ملحة لوجود نظام انتخابي متفق عليه يساعد العراق على تجاوز المرحلة الصعبة التي مرت به بعد عام ٢٠٠٣ ، ويمثل اطارا قانونيا لممارسة العملية الديمقراطية ، والتخلص من امر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم ٩٦ لسنة ٢٠٠٤ ، الذي مثل اول قانون انتخابات في العراق بعد تغيير النظام السياسي

[٩] الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥ ، المادة ١ و٢ .

والانتقال للديمقراطية ، واجريت بموجبه انتخابات الجمعية الوطنية في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥ [١٠].

وفسح اقرار الدستور العراقي في ١٥ تشرين الاول ٢٠٠٥ المجال امام تشريع قوانين انتخابية جديدة قبل كل انتخابات كان اولها ، قانون الانتخابات رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٥ الذي اجريت بموجبه انتخابات مجلس النواب العراقي في ١٥ كانون الاول ٢٠٠٥[١١].

هذا القانون، والقوانين التي تلته ، والتي تمت بموجبها ، انتخابات مجلس النواب التي اجريت في ٧ اذار ٢٠١٠ ، و٣٠ نيسان ٢٠١٤ ، لم تكن بمنأى عن تأثير الاحزاب الحاكمة التي تمكنت من اقرار قوانين انتخابية على مقاسها تبقيها اطول مدة ممكنة في السلطة، ودليل ذلك ان النخبة الحاكمة في العراق لم تتغير على الرغم من مرور اكثر من ١٢ عاما على الديمقراطية، كما ان التقسيم الثلاثي للسلطة (الشيعي، السني، الكردي) لا يزال قائما، على الرغم من دعوات التغيير التي طالبت بها الجماهير ، وايدتها المرجعية الدينية وبعض التيارات والقوى السياسية .

الا أن التغيير الابرز الذي طرأ على قانون الانتخابات هو في القانون الذي صوت عليه مجلس النواب في كانون الاول ٢٠١٩ والذي اتاح تقسيم المحافظات إلى دوائر انتخابية متعددة، كما اعتمد على الترشيح الفردي للانتخابات الامر الذي سيضعف في حال تطبيقه الاحزاب الكبيرة التي اعتادت على تشكيل قوائم انتخابية واسعة انسجاما مع القوانين الانتخابية السابقة التي كانت تقلل من حظوظ المستقلين والمرشحين في الفوز الامر الذي يدفعهم للانضواء ضمن القوائم الكبيرة.

[١٠] عبد العزيز عليوي العيساوي ، نظم انتخاب مجلس النواب العراقي بعد عام ٢٠٠٣، بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ط١، ٢٠١٣، ص٩٠ .

[١١] قانون الانتخابات رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٥ .

ثانيا: التأسيس (المؤسسي)

سيادة الدولة تعني سيادة الشعب، لذا يجب ان تكون حاضرة في المجتمع بخصائصها وسماتها ومؤسساتها التشريعية والسياسية، وتنظيماتها الشعبية والجماهيرية ، وهذا الحضور ينبغي ان يكون من جانبين [١٢]:

١- حضور تاريخي، ثقافي، اجتماعي، يشمل تاريخ الدولة وتراثها الثقافي والسياسي، والوعي الاجتماعي لمفهوم الدولة.

٢- حضور دستوري، قانوني، مؤسسي، يتمثل في دستور الدولة، وقوانينها، والمؤسسات البرلمانية والقضائية، ومؤسسات الرأي العام، والمؤسسات الجماهيرية والنقابية، المنظمات غير الحكومية، والتنظيمات المعارضة للدولة وفقا للدستور، بحيث يعد المساس بأي من هذه المؤسسات، مساسا بالدولة.

وفي هذه الحالة تشعر السلطة بأنها محاصرة من قبل مؤسسات الدولة ، فتضطر للتقليل من سطوتها، وتحد من مجال حركتها وحدود صلاحياتها، حتى تعجز السلطة عن التفرد والطغيان، والاعتقاد والادعاء بأنها هي الدولة، لكن النخبة الحاكمة تتمكن في كثير من الاحيان من سلب السلطة من الدولة، لتطغى على الناس بعد ان تدعي السيادة [١٣].

وهذا ما حدث في العراق بالفعل بعد عام ٢٠٠٣، بعد ان وجد العراقيون انفسهم مترعي السيادة بسبب وجود قوات احتلال اجنبية، كما افتقدوا لوجود دولة مؤسسات بعد ان حلت سلطة الائتلاف المؤقتة التي شكلها الاحتلال جميع مؤسسات الدولة العراقية.

وتمكن الحاكم المدني الامريكي للعراق بول بريمر (٢٠٠٣-٢٠٠٤) من الهيمنة على السلطتين التشريعية والتنفيذية، بعد ان حل جميع المؤسسات، واسقط كل القوانين في العراق، واصدر محلها مجموعة قرارات جديدة في ٢٣ ايار ٢٠٠٣، وحاول من خلالها

[١٢] سالم القمودي ، سيكولوجياالسلطة،بيروت،مؤسسةالانتشارالعربي،ط٢ ، ٢٠٠٠، ص٩٢ .
[١٣] سالم القمودي ، المصدر نفسه ، ص٩٢ – ٩٣ .

انشاء مؤسسات دولة جديدة، من خلال اصدار نحو مائة امر، اراد من خلالها تشكيل وزارة دفاع جديدة، وبناء جيش عراقي ، وهيئة للمخابرات الوطنية، وفيالق للدفاع المدني، واعادة تأسيس السجون والمعتقلات، وانشأ المفوضية العليا للنزاهة، والمحكمة الجنائية العليا، والبنك المركزي، وبنك التجارة العراقي، ومؤسسات اخرى خطط لان تكون نواة لمؤسسات عراقية جديدة[١٤].

وعمل الحاكم المدني الامريكي في التأسيس للدولة العراقية الجديدة ، كان مقترنا بوجود نخبة حاكمة جديدة تمثلت بمجلس الحكم الذي مثل النواة التي انبثقت منها الحكومة المؤقتة ، كما اصبح التقسيم القومي والطائفي داخل المجلس عرفا سائدا في الحكومات العراقية اللاحقة حتى بعد اجراء الانتخابات الديمقراطية.

وبعد تأسيس مجلس الحكم في تموز ٢٠٠٣، تم تشكيل الحكومة المؤقتة التي ضمت هيئة رئاسة ورئاسة وزراء وعدد من الوزارات وسلطة قضائية ومجالس محافظات واقضية ونواحي[١٥].

وجاء تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة التي ترأسها اياد علاوي عام ٢٠٠٤ ، ليضع اسس بناء عدد من مؤسسات الدولة، لكنه لم يبتعد كثيرا عن التركيبة القومية والطائفية للنخبة الحاكمة، التي ظهرت نتائجها واضحة في انتخابات الجمعية الوطنية في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥، والتي اسفرت عن اختيار ابراهيم الجعفري رئيسا للوزراء خلال المرحلة الانتقالية التي شهدت اقرار الدستور العراقي.

---

[١٤] وائل عبد اللطيف ، اصولالعملالنيابيالبرلماني : دراسةعلىضوءدستورجمهوريةالعراقلعام ٢٠٠٥ ،بغداد، ٢٠٠٦، ص٧٣ –٧٦ .

[١٥] المصدر نفسه ، ص٧٨ .

واهتم الدستور العراقي كثيرا بمؤسسات الدولة العراقية ، وتناولها بشكل مفصل من ناحية بنيتها ووظائفها :

١- من الناحية البنيوية

أ- المؤسسة التشريعية، قسمت المادة (٤٨) من الدستور هذه المؤسسة الى مجلسين، مجلس النواب ومجلس الاتحاد.

وينتخب العراقيون ممثليهم لمجلس النواب كل اربع سنوات، أما مجلس الاتحاد الذي نظمته المادة (٦٥) من الدستور، فهو مجلس تشريعي يضم ممثلين عن الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم، وينظم تكوينه، وشروط العضوية فيه، واختصاصاته، وكل مايتعلق به ، بقانون يسن باغلبية ثلثي اعضاء مجلس النواب.

لكن مجلس الاتحاد لم ير النور الى الان، على الرغم من مرور ١٥ عاما على اقرار الدستور الدائم، بسبب اصرار احزاب النخبة الحاكمة، وخصوصا التشريعية على تعطيل اقراره، او حتى طرحه في البرلمان للتصويت عليه، وذلك لان الدستور وضع عقبة كبيرة امام اقراره حين وضع شرط موافقة ثلثي اعضاء مجلس النواب عليه.

ب- المؤسسة التنفيذية، ونظمتها المادة (٦٦) من الدستور التي اكدت ان السلطة التنفيذية تتكون من رئيس الجمهورية، ومجلس الوزراء.

وتأثير النخبة الحاكمة على التأسيس المؤسسي داخل بنية السلطة التنفيذية كان واضحا خلال الحقبة الماضية، من خلال حوادث عدة ابرزها، الخلاف على عدد نواب رئيس الجمهورية، قبل ان يصدر رئيس الوزراء الاسبق حيدر العبادي في اب ٢٠١٥ قرارا بالغاء مناصب نواب رئيس الجمهورية الثلاثة نوري المالكي واسامة النجيفي واياد علاوي، ما دعا اسامة النجيفي ونوري المالكي للطعن بقرار رئيس الوزراء امام المحكمة الاتحادية التي نقضت قرار العبادي في وقت لاحق.

كما كان لمزاج النخبة الحاكمة دورا بارزا في الغموض الذي اكتنف تحديد مفهوم الكتلة الاكبر التي تمتلك الحق بتشكيل الحكومة، هل هي الكتلة الاكبر التي تشكلت

قبل الانتخابات، ام التي تكونت بعد اعلان النتائج؟، وتكرر الخلاف حول مفهوم الكتلة الاكبر مرتين، الاولى بعد اعلان نتائج انتخابات مجلس النواب في ٧ اذار ٢٠١٠، وما حدث من خلاف بين كتلتي العراقية برئاسة اياد علاوي ، وائتلاف دولة القانون برئاسة نوري المالكي، والذي حسمته المحكمة الاتحادية لصالح المالكي، والثانية بعد اعلان نتائج انتخابات مجلس النواب في ٣٠ نيسان ٢٠١٤، حين اتفقت كتل سياسية من داخل التحالف وخارجه على اقصاء نوري المالكي من رئاسة الوزراء على الرغم من تصدر ائتلافه "دولة القانون" نتائج الانتخابات، وحصول المالكي على اعلى الاصوات على مستوى العراق.

جـ- المؤسسة القضائية، ونظمتها المادة (٨٩) من الدستور، التي اوضحت ان السلطة القضائية تتكون من مجلس القضاء الاعلى، والمحكمة الاتحادية العليا، ومحكمة التمييز الاتحادية، وجهاز الادعاء العام، وهيئة الاشراف القضائي، والمحاكم الاتحادية الاخرى التي تنظم وفقا للقانون.

٢- من الناحية الوظيفية

أ- المؤسسة التشريعية، منحت المادة (٦١) من الدستور السلطة التشريعية وظائف ذات اهمية ابرزها، تشريع القوانين الاتحادية، والرقابة على اداء السلطة التنفيذية، وانتخاب رئيس الجمهورية، تنظيم التصويت على المعاهدات والاتفاقيات الدولية، والموافقة على تعيين اعضاء السلطة القضائية والمؤسسة العسكرية والسفراء، واعفاء رئيس الجمهورية بالاغلبية المطلقة، اذا انتهك الدستور، او حنث باليمين، او ثبت عليه الخيانة العظمى ، كما يحق للبرلمان مساءلة رئيس الوزراء والوزراء، وطرح حجب الثقة عن الحكومة او احد الوزراء للتصويت امام مجلس النواب.

ب- المؤسسة التنفيذية، بحسب المادة (٧٣) من الدستور، يحق لرئيس الجمهورية اصدار العفو الخاص بتوصية من مجلس الوزراء، والمصادقة على المعاهدات

والاتفاقيات الدولية بعد تنظيمها والتصويت عليها في مجلس النواب، والمصادقة على القوانين التي يصدرها مجلس النواب، قبول السفراء، والمصادقة على احكام الاعدام التي تصدرها المحاكم المختصة، كما نظمت المادة (٨٠) من الدستور صلاحيات مجلس الوزراء، وابرزها، تخطيط وتنفيذ السياسة العامة للدولة، واصدار الانظمة والتعليمات والقرارات بهدف تنفيذ القوانين، والتوصية الى مجلس النواب بتعيين السفراء ووكلاء الوزراء، واعداد الموازنة العامة للبلاد، والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

جـــ- المؤسسة القضائية ، منحت المادة (٩١) من الدستور السلطة القضائية، صلاحيات ادارة شؤون القضاء، والاشراف على القضاء الاتحادي، وترشيح رئيس واعضاء محكمة التمييز الاتحادية، ورئيس الادعاء العام، ورئيس هيئة الاشراف القضائي، وعرضها على مجلس النواب للموافقة عليها، فضلا عن اقتراح مشروع الموازنة السنوية للسلطة القضائية الاتحادية، وعرضها على مجلس النواب للموافقة عليها.

ثالثا: صنع وتنفيذ السياسات العامة

أن السياسة العامة، هي برنامج عمل هادف، يعقبه اداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة معينة، أو لمواجهة قضية أو موضوع، أي التركيز على ما يتم فعله[١٦].

وتعمل الاجهزة الحكومية على تطوير السياسة العامة من خلال مسؤولياتها، إذ يتولى القادة والمشرعون رسم وتطوير السياسات العامة التي تتميز بالمفاهيم الاتية[١٧]:

١- تشمل الاعمال الموجهة نحو اهداف مقصودة، ولا تشمل التصرفات العشوائية والعفوية التي تصدر عن بعض المسؤولين.

[١٦]) نقلا عن جيمس اندرسون، صنع السياسيات العامة، ترجمة عامر الكبيسي، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، ط٢ ، ٢٠٠٢ ، ص١٥ .

[١٧]) المصدر نفسه ، ص١٥ – ١٦ .

٢- تشمل جميع القرارات الفعلية الصادرة والمنظمة لمشكلات معينة، ولا تشمل ما تنوي الحكومة فعله، او تعد لفعله.

٣- تشمل البرامج والاعمال المنسقة التي تصدر عن المسؤولين الحكوميين، وليس القرارات المنفصلة، مثلا تشمل القوانين، والقرارات المنفذة لهذه القوانين.

٤- قد تكون السياسات العامة ايجابية ، وقد تكون سلبية ، قد تأمر بالتصرف باتجاه معين ، وقد تنهى عن تصرفات غير مرغوبة، وقد يعد الصمت ازاء ظاهرة معينة سياسة عامة .

ويتطلب صنع وتنفيذ السياسة العامة وجود ادارة سياسية تمتلك ادوات سياسية تمكنها من ادارة الدولة، كالسلطة التنفيذية التي يمثلها رأس الدولة، تسانده سلطتان تشريعية وقضائية، وادوات اخرى، كالاحزاب او القوى السياسية[١٨].

وينظم دستور الدولة عمل الجهات المسؤولة عن رسم وتنفيذ السياسات العامة، من خلال تحديده لطبيعة العلاقات بين السلطات الثلاث، التشريعية، التنفيذية، والقضائية، ومهمات واختصاصات هذه السلطات.

وحدد الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥ الجهات المسؤولة عن صنع وتنفيذ السياسات العامة، من خلال تحديده لاختصاصاتها:

١- السلطة التشريعية والسياسات العامة

حددت المادة الاولى من الدستور العراقي، النظام السياسي بانه برلماني، ومن هنا يعد مجلس النواب اهم مؤسسة في النظام السياسي[١٩]، كما نظمت المادة (٦١) من الدستور اختصاصات مجلس النواب، التي شملت التشريع، والرقابة، وانتخاب رئيس الجمهورية، والمصادقة على المعاهدات الاتفاقيات الدولية، وتعيين كبار موظفي الدولة، والعمل

[١٨] نعيم ابراهيم الظاهر ، ادارةالدولةوالنظامالسياسيالدولي،اربد،عالمالكتبالحديث،ط١ ، ٢٠١٠ ، ص٢٩ .

[١٩] عبد الجبار عيسى وباقر السوداني ، اداء البرلمان العراقي رؤية تقويمية ، التقرير الاستراتيجي العراقي ٢٠١٠ – ٢٠١١ ، بغداد ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، ٢٠١١ ، ص٦٧ .

الرقابي المتعلق بمساءلة الوزراء رئيسي الجمهورية والحكومة ، وسحب الثقة منهم، واعلان حالة الطوارئ[٢٠]، ومنحت المادة (٦٢) من الدستور مجلس النواب الحق في اقرار مشروع الموازنة العامة والحساب الختامي بعد تقديمها من مجلس الوزراء، واجراء المناقلة بين ابوابها وفصولها، وتخفيض مجمل مبالغها، كما يمتلك الحق عند الضرورة الاقتراح على مجلس الوزراء زيادة اجمالي مبالغ النفقات.

مما تقدم يتضح ان الدستور العراقي منح مجلس النواب اختصاصات تمكنه من المشاركة بشكل فاعل في رسم السياسات العامة للبلاد وهي[٢١]:

أ – الاختصاص التشريعي، المادة (٦١) اولا، منحت مجلس النواب حق تشريع القوانين الاتحادية .

ب – الاختصاص السياسي، منح الدستور مجلس النواب حق التصويت لاختيار رئيس الجمهورية ونوابه، حق قبول او رفض رئيس الوزراء الذي يقدمه رئيس الجمهورية.

جـ – الاختصاص الرقابي، المادة (٦١) ثانيا، منحت مجلس النواب حق الرقابة على اداء السلطة التنفيذية.

د – الاختصاص المالي، ونظمته المادة (٦٢) من الدستور التي نصت (يقدم مجلس الوزراء مشروع قانون الموازنة العامة والحساب الختامي الى مجلس النواب لاقراره).

٢– السلطة التنفيذية والسياسات العامة

تميز النظام السياسي العراقي بثنائية السلطة التنفيذية، المتمثلة برئيس الجمهورية ، ومجلس الوزراء .

أ– رئيس الجمهورية، ويتولى سلطات تشريفية واحتفالية، بعد ان جرد الدستور الرئيس العراقي من الهيمنة على السلطات التي تمتع بها قبل عام ٢٠٠٣[٢٢]،

---

[٢٠] وائل عبد اللطيف ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٣١ .

[٢١] وائل عبد اللطيف ، المصدر نفسه ، ص٢٣١ ومابعدها .

[٢٢] علي حسين العيساوي ، المهام الحكومية على وفق الدستور والقوانين النافذة ، التقرير الاستراتيجي العراقي ٢٠١٠ – ٢٠١١ ، بغداد ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، ٢٠١١ ، ص١٣٥ .

ولم يكتف الدستور بهذا التجريد، بل اشرك معه رئيس مجلس الوزراء في بعض الصلاحيات، مثل اصدار العفو الخاص الذي لا يمكن لرئيس الجمهورية اصداره دون توصية من رئيس مجلس الوزراء[٢٣].

ب- مجلس الوزراء، منحت المادة (٨٠) من الدستور العراقي مجلس الوزراء صلاحيات تخطيط وتنفيذ السياسات العامة للدولة، والخطط العامة، والاشراف على عمل الوزارات والدوائر الحكومية، واقتراح مشاريع القوانين، واصدار الانظمة والتعليمات والقرارات اللازمة لاكمال تنفيذ القوانين.

كما يعد رئيس مجلس الوزراء المسؤول التنفيذي المباشر عن السياسة للعامة للدولة، وادارة مجلس الوزراء ، وترؤس اجتماعاته[٢٤].

٣- السلطة القضائية والسياسات العامة

اعتبر الدستور العراقي قرارات السلطة القضائية باتة وملزمة للجهات جميعها، لأنها سلطة مستقلة ماليا ومعنويا اداريا[٢٥]، ومنحت المادة (٩٣) من الدستور المحكمة الاتحادية التي تمثل جزء من السلطة القضائية صلاحيات الرقابة على دستورية القوانين والانظمة النافذة، وتفسير نصوص الدستور، والفصل في القضايا المتعلقة بتطبيق القوانين الاتحادية، والفصل في المنازعات التي تحدث بين الحكومة الاتحادية، حكومات الاقاليم والمحافظات.

[٢٣] الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥ ، المادة ٧٣ .

[٢٤] وائل عبد اللطيف ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٦٤ .

[٢٥] عبد الجبار عبد الشويلي ، المحكمة الاتحادية العليا وشرعيتها الدستورية ، المجلة البرلمانية ، بغداد ، العدد الاول ٢٠١٠ ، ص١٤١ .

وعلى الرغم من توزيع الدستور صلاحيات صنع وتنفيذ السياسات العامة في العراق على السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية، الا ان ذلك لم يمنع وجود عدد من التحديات ابرزها[٢٦]:

١- الفساد الاداري الذي انتشر في مؤسسات الدولة بسبب الانحلال القيمي والاخلاقي لكثير من المسؤولين الحكوميين الذين وصلوا للسلطة نتيجة للمحاصصة السياسية.

٢- عدم اعتماد الخبرة والكفاءة في اشغال المناصب والوظائف.

٣- انتشار ظاهرة المحسوبية والمنسوبية بالتعيينات في المناصب والوظائف المهمة.

٤- ضعف الاجهزة الرقابية، واعتماد سياسة الكيل بمكيالين في هذا المجال.

٥- سوء التخطيط لعملية التنمية الاقتصادية.

٦- ضعف الولاء الوطني، والتمسك بالولاءات الفرعية للحزب والقومية والطائفة والعشيرة .

الخاتمة

من خلال ما تقدم يتضح أن الاحزاب والقوى السياسية "الشيعية والسنية والكردية" التي مثلت النخبة الحاكمة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ أثرت بشكل واضح في التأسيس الدستوري والقانوني للدولة العراقية بشكلها الجديد الذي بانت معالمه قبل ١٧ عاما، فضلا عن تحكمها في تشكيل المؤسسات من جديد بعد انهارت على يد سلطة الاحتلال الامريكي، يضاف إلى ذلك فأن قوى النخبة الحاكمة سيطرت بشكل كامل على عملية صنع وتنفيذ السياسة العامة في البلاد عن طريق وجودها في مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية، ولم تفسح المجال للاحزاب الاخرى من خارج العملية السياسية، أو المؤسسات غير الرسمية، والمنظمات غير الحكومية للاشتراك في الادارة السياسية ، لذا

[٢٦] عوف عبد الرحمن ، التحديات المستقبلية لصانعي السياسات العامة في العراق وسبل معالجتها ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد ٤١ ، السنة ٢١ ، كانون الاول ٢٠١٠ ، ص٢٥٢ – ٢٥٣ .

فان التأسيس للدولة على يد قوى النخبة الحاكمة لم يكن بالمستوى المطلوب ، بعد أن تسبب في كثير من الاحيانبتراجع الاوضاع السياسية والاقتصادية والامنية، واخيرا الصحية بعد جائحة كورونا في البلاد ، إذأن وجود نخبة حاكمة أسست لدولة عراقية جديدة بعد عام ٢٠٠٣ ، لايعني ان هذه النخبة لم تكن مختلفة فيما بينها ، فالصراع على السلطة بين اطراف النخبة كان على اشده ، ما ادى الى ظهور الصراعات والمشكلات التي عرقلت ادارة الدولة العراقية بشكل سليم.

الدبلوماسية في العصر الرقمي والتطور النوعي في الدبلوماسية التقليدية

Diplomacy in the digital age and the qualitative development of traditional diplomacy

د.محمد عدنان محمود
عضو الجمعية العراقية للعلوم السياسية

الملخص

تطور العمل الدبلوماسي خلال السنوات الماضية، ولاسيما بعد التطور الحاصل في علوم التكنلوجيا وثورة الاتصالات والمعلومات، ووصلنا الى ما يُعرف بالدبلوماسية الرقمية التي سماها البعض بالثورة في عالم العلاقات الدولية، حيث تم تسخير التكنلوجيا والاتصالات الحديثة في هذا المجال، فأصبحت عملية التواصل مع عامة الناس من المهام الرئيسة للدبلوماسية من الذين باتوا يحرصون على عدم تفويت اية فرصة للتواصل فيما بينهم، اذ احدثت التكنلوجيا نقلة نوعية كبيرة في العمل الدبلوماسي وصار هذا الموضوع من القضايا التي تحظى باهتمام الباحثين ، حيث اجريت بعض الدراسات لنيل درجات علمية في هذا المجال، ولم يقتصر الموضوع على العمل الدبلوماسي وسرعة الانجاز في العصر الرقمي بل ايضا في تدريب الموظفين على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والاتصالات وتسخيرها لخدمة الدبلوماسية.

ABSTRACT

The development of diplomatic work during the past years, especially after the development in the sciences of technology and the revolution in communications and information, and we reached

what is known as digital diplomacy, which some called the revolution in the world of international relations, where technology and modern communications in this field were harnessed, so the process of communication with the general public became The main tasks of diplomacy are those who are keen not to miss any opportunity to communicate with each other, as technology has created a great qualitative shift in diplomatic work and this issue has become one of the issues that researchers are interested in, as some studies were conducted to obtain scientific degrees in this field, and the topic was not limited to Diplomatic work and speed of achievement in the digital age, but also in training employees to use social media and communications and use them to serve diplomacy.

المقدمة

تطور العمل الدبلوماسي خلال السنوات الماضية، ولاسيما بعد التطور الحاصل في علوم التكنلوجيا وثورة الاتصالات والمعلومات، ووصلنا الى ما يُعرف بالدبلوماسية الرقمية التي سماها البعض بالثورة في عالم العلاقات الدولية، حيث تم تسخير التكنلوجيا والاتصالات الحديثة في هذا المجال، فأصبحت عملية التواصل مع عامة الناس من المهام الرئيسة للدبلوماسية من الذين باتوا يحرصون على عدم تفويت اية فرصة للتواصل فيما بينهم، اذ احدثت التكنلوجيا نقلة نوعية كبيرة في العمل الدبلوماسي وصار هذا الموضوع من القضايا التي تحظى باهتمام الباحثين ، حيث اجريت بعض الدراسات لنيل درجات علمية في هذا المجال، ولم يقتصر الموضوع على العمل الدبلوماسي وسرعة الانجاز في العصر الرقمي بل ايضا في تدريب الموظفين على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والاتصالات وتسخيرها لخدمة الدبلوماسية.

وينظر للدبلوماسية المعاصرة بأنها تعيش اليوم مرحلة الانتقال من الدبلوماسية التقليدية المتعارف عليها بوسائلها وادواتها المعروفة الى دبلوماسية رقمية لها ادوات جددية تختلف عن ادوات الدبلوماسية التقليدية، ويرى سفير بريطانيا في لبنان توم فليتشر الى ذلك قوله، ((ان الاعلام الاجتماعي اصبح امراً لا غنى عنه في العمل الدبلوماسي الحديث، وانه لا يمكن اهمال مواطني الانترنت الذين اصبحوا جزءاً من المناقشات المتعلقة

بالسياسة الخارجية)).[١] ويقول فليتشر الذي أُطلق عليه دبلوماسي تويتر (Twiplomat)، لما له من دور مهم في تطوير الاستخدام الدبلوماسية في وسائل التواصل الاجتماعي ((ان استخدام وسائل التواصل الاجتماعي اصبح مهماً في العمل الدبلوماسي إذ انها تساهم في عمليات جمع المعلومات والتحليل والتأثير على الازمات)).[٢] ويرى ريتشارد ليتل بكتابه توزان القوى في العلاقات الدولية، بأنه لا يمكن النجاح في تلميع صورة الدولة والمسك بزمام الرأي العام الدولي والتأثير فيه والمساهمة في صنعه وتشكيله دون امتلاك اجهزة اعلامية وتواصلية قوية تساهم ليس فقط في نشر الافكار وتسويق القيم وخلق الجاذبية الثقافية وانما ايضا في تأطير وتوجيه التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي يشهدها العالم وفق مصلحتها وانطلاقاً من منظومة قوتها بأعتبار ان المصلحة والقوة هما العاملان الاساسيان المؤثران في العلاقات الدولية.[٣]

ويمكن عن الموضوع الاشارة الى بعض المعلومات العامة حول استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في مختلف دول العالم ومنها:[٤]

١- يبلغ عدد سكان العالم نحو ٧.٥ مليار نسمة، ومن بينهم نحو ٢.٧ مليار، يستخدمون مواقع التواصل الإجتماعي، أي أن ما يقرب من ٤٠% من سكان العالم هُم مستخدمين نشطين بالفعل للسوشيال ميديا.

---

[١] نقلا عن خالد بن ابراهم الرويتع : الدبلوماسية العامة الرقمية والسياسة الخارجية، صحيفة الشرق الاوسط، العدد ١٢٧٨٥ ، ٢٩/ نوفمبر ، ٢٠١٣

٢ نقلا عن سليمان صالح: استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في الدبلوماسية العامة، https://units.imamu.edu.sa/، ص ٦

٣ نقلا عن طلال راشد سالم الحارثي : الدبلوماسية من التقليدية الى الرقمية، المجلة العربية للنشر العلمي، ابو ظبي ، العدد ١٥، كانون الثاني ، ٢٠٢٠، www.ajsp.net، ص ٢

٤ فتيحة ليتم : الدبلوماسية الالكترونية بين الفاعلية ومحدودية التأثير، مجلة شؤون الاوسط، ٢٠١٨، الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية ص ١١٦

٢- ان أغلبية مُستخدمي (Social Media) يعتمدون على الهواتف الذكية في تصفحهم للمواقع، ونسبة ضئيلة جدًا تَعتمد على أجهزة الحاسوب.

٣- يبلغ عدد مُستخدمي الإنترنت حول العالم أكثر من ٥٠% قياساً لعدد السكان.وحوالي ٨٨% من هؤلاء الأشخاص لديهم على الأقل حساب واحد على إحدى مواقع التواصل الإجتماعي ويتصفحونها بشكل يومي.

٤- يُعد موقع الفيس بوك هو الأشهر بين كافة المواقع، حيثُ يبلغ عدد مُستخدميهِ حول العالم ٢ مليار شخص. اما موقع تويتر فيبلغ عدد التغيردات في الثانية الواحد حوالي ٦٥٠٠ تغريدة اي ما يقارب من ٥٥٠ مليون في اليوم الواحد.

اولا: مفهوم الدبلوماسية الرقمية ونماذجها العالمية

ان الحديث مفهوم الدبلوماسية الرقمية يتطلب في البداية الاشارة الى التاريخ الفعلي لظهور المصطلح، اذ تندر المصادر بما فيها الاجنبية التي تعالج الدبلوماسية الرقمية، ويمكن عد كتاب الدبلوماسية الرقمية : النظرية والممارسة الصادر عام ٢٠١٥ لمجموعة من المؤلفين وللمحررين كورنيليو جولا وماركوس هولمس مرجعاً في التعاطي مع المصطلح والموضوع، إذ اكد الكتاب على ان الدبلوماسية الرقمية هي شكل من اشكال الدبلوماسية العامة، وتنطوي على استخدام التكنلوجيا الرقمية ومنصات وسائل الاعلام والتواصل الاجتماعي للتواصل مع الجمهور بطريقة غير مكلفة.[٥] اذ تعرف وزارة الخارجية البريطانية الدبلوماسية الرقمية ((بأنها حل مشكلات السياسة الخارجية بأستخدام

٥وائل عبد العال : الدبلوماسية الرقمية ومكانتها في الخارجية الفلسطينية، بحث مقدم الى جامعة بيرزنت، مركز تطوير الاعلام، ٢٠١٨، ص ص ٨-٩

الانترنت)).[٦] وهناك من يرجع تاريخ الدبلوماسية الرقمية الى تاريخ ابعد من هذا بكثير وهو من تاريخ اعتماد التليغراف في الرسائل بين القادة والمسؤولين، اذ قال اللورد بالميرستون رئيس الوزراء ووزير الخارجية البريطاني في خمسينيات القرن التاسع عشر عند تلقيه اول رسالة تلغراف عبارته المشهورة ((يا آلهي هذه نهاية الدبلوماسية)).[٧]

وقد عرَف كل من مانور وسيغيف الدبلوماسية الرقمية بانها تشير الى الاستخدام المتزايد لمنصات وسائل التواصل الاجتماعي من قبل دولة ما لغرض تحقيق اهداف سياستها الخارجية وادارة استراتيجيتها، وان الدبلوماسية الرقمية موجودة على مستويين وزارة الخارجية وسفارات الدول حول العالم ومن خلال العمل على هذين المستويين يمكن للامم ان تفصل رسائل السياسة الخارجية والعلامات التجارية للامة مع الخصائص الفريدة للمجتمع فيما يتعلق بالتاريخ والثقافة والقيم والتقاليد وبالتالي تسهيل قبول سياستها الخارجية والصورة التي تهدف الترويج وتشجع وتعزز وتطور سياسة الدولة.[٨] كما تشير الدبلوماسية الرقمية بشكل اساس الى الممارسات الدبلوماسية من خلال التقنيات الرقمية والشبكات، بما في ذلك الانترنت والاجهزة المحمولة، فهي في ابسط تعريفاتها استخدام الانترنت وتقنيات الاتصالات المعلوماتية الجديدة للمساعدة في تنفيذ الاهداف الدبلوماسية.[٩]

فالدبلوماسية الرقمية هي امتداد وتطور في العمل الدبلوماسي وليست بديلاً عن الدبلوماسية بصيغتها الاعتيادية او التقليدية، فهي لا تحل

---

٦ نقلا عن سليمان صالح: استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في الدبلوماسية العامة، https://units.imamu.edu.sa/، مصدر سابق، ص ٦

7digital diplomacy e- diplomacy cyber diplomacy. www.diplomacy.edu.p 1
8Olubukola s. adesina: foreign policy in an era of digital diplomacy,www.tandfonline.com, p ٤
9Olubukola s. adesina: foreign policy in an era of digital diplomacy,www.tandfonline.com, p 4

محلها بل تتعايش الدبلوماسية التقليدية والرقمية وتتكامل مع بعضها البعض بدلاً من التنافس معها، ويمكن للدبلوماسية الرقمية وانشطة الانترنت ككل ان تساعد بشكل كبير في عرض مواقف السياسة الخارجية للرأي العام المحلي والاجنبي.[١٠]

وتنظر وزارة الخارجية الفرنسية الى الدبلوماسية الرقمية بانها امتداد للدبلوماسية بمفهومها التقليدي وتستند الى الابتكارات وانواع الاستعمال الناجمة عن تكنلوجيا المعلومات والاتصالات.[١١] وترى رنا كيشان في كتابها دبلوماسية القرن الحادي والعشرين : دليل الممارسين، ان الدبلوماسية اصبحت متعددة الاوجه ومتعددة الاتجاهات ومتقلبة ومكثفة، نظراً للتعقيد المتزايد من حيث الفاعلين ومواضيع الحوار ووسائط الاتصال وتعدد الاهداف.[١٢]

وتعد كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة من اوائل الدول على المستوى العالمي، ففي عام ٢٠١٦ احتلت بريطانيا المركز الاول عالمياً عبر جهود دائرة الدبلوماسية الرقمية في وزارة الخارجية البريطانية، فيما احتلت فرنسا المرتبة الثانية وجاءت الولايات المتحدة في المركز الثالث.

فقد استخدمت الولايات المتحدة نوع من الدبلوماسية واطلقت عليه بالدبلوماسية الافتراضية **Virtual Diplomacy** والتي تعني القيام بالعمل الدبلوماسي بطريقة افتراضية من خلال استخدام التكنلوجيا الحديثة والانترنت واستفادت منه لتوجيه رسائل الى

10 Olubukola s. adesina: foreign policy in an era of digital diplomacy,www.tandfonline.com, p 2

١١ موقع وزارة الخارجية الفرنسية / دائرة الدبلوماسية الرقمية،

١٢ نقلا عن وائل عبد العال : الدبلوماسية الرقمية ومكانتها في الخارجية الفلسطينية، بحث مقدم الى جامعة بيرزنت، مركز تطوير الاعلام، ٢٠١٨، ص ٧

الشعوب التي لا توجد لديها سفارات في بلدانها واستخدمته ضد ايران في فترة معينة، كما ان الدول تختلف في تسميتها للدبلوماسية في العصر الرقمي، ففي الولايات المتحدة تم تسميتها الكفاءة السياسية في القرن الحادي والعشرين **21 century statecraft** ، وفي بريطانيا تحت اسم الدبلوماسية الرقمية **digital diplomacy** ، وفي روسيا تحت اسم الدبلوماسية الخلاقة **innovative diplomacy**، ويرى جون شولتز وزير خارجية امريكا في عام ١٩٨٥ انه على الرغم من تطور الدبلوماسية الرقمية وسرعة ايصال التقارير الاعلامية، الا ان التقارير الدبلوماسية تختلف عن التقارير الصحفية والاعلامية فالتقارير الدبلوماسية لا غنى عنها لصاحب القرار حيث تتضمن التحليل السياسي الذي يختلف عما هو مكتوب في الخبر الصحفي.[١٣]

فالتقارير الدبلوماسية الجيدة حسب شولتز لا تعتمد على مصادر صحفية، فحسب بل ينبغي ان يكون لها مصادرها الاولية الخاصة بها سواء من المصادر الرسمية في البلد المضيف او من خلال العلاقات الشعبية التي ينسجها الدبلوماسي مع مواطني ذلك البلد، بالاضافة الى العلاقات مع باقي الدبلوماسيين، كما تختلف التقارير الاعلامية عن الدبلوماسية، فالتقارير الدبلوماسية تهدف الى نقل صورة كاملة وواضحة لصاحب القرار ليبني قراره.[١٤]

---

١٣ محمد صالح محمد : الدبلوماسية في العصر الرقمي، دراسة لتطور الدبلوماسية في القرن الحادي والعشرين، وزارة شؤون الاعلام البحرينين، ط ١، ٢٠١٦، صص ١٠٤-١٠٥، وكذلك يُنظر في ذلك طيايبة ساعد: الدبلوماسية العامة الرقمية .. قوة ناعمة جديدة، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية جامعة محمد بو ضياف ، المسيلة/ ٢٠١٧

١٤ محمد صالح محمد ، المصدر السابق ، ص ١٠٥

وتـــرى وزارة الخارجيـــة الامريكيـــة في اطـــار الحـــديث عـــن الدبلوماســـية الرقميـــة ان وســـائل التواصـــل الاجتمـــاعي لا تســـاعد فقـــط في وصـــولنا الى جمهـــور عـــريض مـــن الشـــباب، بـــل تمكننـــا ايضـــا مـــن قيـــاس ســـرعة ردود الفعـــل علـــى التصـــريحات السياســـية، فهنـــاك مكتـــب الدبلوماســـية الالكترونيـــة الـــذي طـــوره كـــولن بـــاول في عـــام ٢٠٠٢ **office of diplomacy** ويتبـــع المكتـــب الى ادارة مصـــادر المعلومـــات **ipm** الخاضـــع لادارة نائـــب الـــوزير لشـــؤون الادارة، وقـــد تطـــور المكتـــب مـــن ســـتة اشـــخاص في عـــام ٢٠٠٣ الى ٨٠موظـــف في عـــام ٢٠١١ اكثـــر مـــن نصـــفهم مخصصـــين للدبلوماســـية الرقميـــة فقـــط اي تطـــوير الدبلوماســـية الامريكيـــة مـــن خـــلال تبـــادل المبـــادرات الـــتي تســـخر التكنلوجيـــا لخدمـــة الدبلوماســـية وتـــوفير الخـــدمات الاستشـــارية وخلـــق الـــبرامج لتســـهيل تبـــادل المعلومـــات والاتصـــال فيمـــا بينـــهم وبـــين العـــالم الخـــارجي، وعملـــت الدبلوماســـية الامريكيـــة علـــى تطـــوير بـــرامج الامتحانـــات والقبـــول والترشـــيحات مـــن خـــلال نمـــاذج متعـــددة مصصـــمة للقبـــول في الخدمـــة الخارجيـــة او الســـلك الدبلوماســـي ليكونـــون اكثـــر اســـتعداداً للعمـــل الدبلوماســـي، كمـــا شـــكلت وزارة الخارجيـــة الامريكيـــة ايضـــا فريـــق التواصـــل الرقمـــي**digital outreach teams** مهمتـــه مخاطبـــة الجمهور خـــارج الولايـــات المتحـــدة للاجابـــة علـــى تســـاؤلات عـــن السياســـة الخارجية وتغيير اية معلومات غير صحيحة.[١٥]

فيمـــا تبنـــت وزارة الخارجيـــة الالمانيـــة عمـــلاً جديـــداً في نهجهـــا الدبلوماســـي والـــوظيفي يواكـــب التطـــور الـــتقني الحاصـــل في العـــالم، يقـــوم علـــى انشـــاء

١٥محمد صالح محمد ، مصدر سابق ، ص ١٠٥، كذلك يُنظر في ذلك :
Digital Diplomacy: Theory and Practice: Corneliu Bjola and Marcus Holmes

غرفة العمليات المفتوحة (Open Situation Room) ، فعندما تكون هناك ازمة او قضية للنقاش ، يحضر كبار المسؤولين والدبلوماسيين ، بالاضافة الى شباب من اصحاب الاعمال والمبدعين فضلا عن العلماء والمتخصصين ، ويضاف اليهم صَناع المحتوى والمؤثرين في وسائل التواصل الاجتماعي، للمشاركة في معالجة الازمة وايجاد الحلول المناسبة لها.[١٦]

في حين عدَ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين تحدث عن اهمية الدبلوماسية الرقمية وعدَها اهم ادوات السياسة الخارجية الاكثر فعالية، وحثَ الدبلوماسيين الروس على استخدام التقنيات الجديدة بشكل اكثر كثافة عبر منصات متعددة، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي[١٧]

الجدير بالذكر ان دول العالم المتقدم عملت على تطوير بعض المصطلحات الاساسية في اطار الفهم الجديد للدبلوماسية ومنها مصطلح المبتكرون الدبلوماسيون (The Leading Innovators In Diplomacy)، وجاء هذا المصطلح على اثر المؤتمر الذي عُقد في مالطا تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٢ حول الابتكار في الدبلوماسية، والذي اكد فيه الباحثون على اهمية الابتكار في الدبلوماسية من جوانب مختلفة، ذلك ان الابتكار يحتاج الى رؤية ثقافية متميزة وفهم للمتغيرات العالمية وكيفية استغلال الفرص التي تتيحها هذه التغييرات، فالابتكار بالضرورة يتناسب مع سرعة التغيير العالمي، والدبلوماسي التقليدي الذي ينتظر اوامر سفيره او وزير

١٦عمار بكار: دبلوماسيو المستقبل: مبدعون ورواد اعمال، نقلا عن https://www.alhurra.com/

١٧ شروق مستور : الدبلوماسية الرقمية ساحة جديدة تتنافس فيها الامم، اذار ٢٠٢٠، https://www.sasapost.com/، ص ٥

خارجيته ويعمل في اطار الروتين المؤسس لا يمكن ان يواجه التغييرات العالمية السريعة بأفكار إبداعية، ومن بين المفاهيم التي ظهرت في المؤتمر اعلاه التركيز على الثقافة الدبلوماسية الابتكارية، فهذه الثقافة تتناسب مع تطور تكنلوجيا المعلومات والاتصال وتتجاوز الثقافة الدبلوماسية التقليدية.[١٨]

اما في منطقة الشرق الاوسط، فالحديث عن الدبلوماسية الرقمية وتطورها يفترض الاشارة الى ((الكيان الاسرائيلي)) الدولة القائمة بالاحتلال، والتي هي الاخرى استثمرت كل طاقاتها في تقوية الدبلوماسية الرقمية لديها واصبح هذا النوع من العمل موجهاً نحو المواطن العربي لتغذية ما تريد من ثقافة والعمل على ترويج سياستها لدى الشعوب العربية، وهذا الامر لابد ان تنتبه له الانظمة السياسية العربية لما له من اهمية كونه اصبح احد اسلحة الدول في التعاطي السياسي والثقافي والاعلامي الخارجي. اذ تشير بعض الاحصاءات الى ان ((وزارة خارجية الكيان الاسرائيلي احتفلت في عام ٢٠١٩ بحصولها على المرتبة الرابعة عالمياً كأقوى ارتباط رقمي مع العالم، وتمكنت احدى صفحات التواصل الاجتماعي الاسرائيلية على الفيسبوك بجذب اكثر من ١.٦ مليون متابع عربي، فيما بلغ عدد المتفاعلين مع القنوات الاسرائيلية على شبكات التواصل بمختلف انواعها ما يقارب من ٢٢٠ مليون مواطن في الدول العربية)).[١٩]

---

١٨ سليمان صالح : استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في الدبلوماسية العامة، https://units.imamu.edu.sa/، مصدر سابق، ص ص ١٢-١٣

١٩ الدبلوماسية الرقمية اجادة اسرائيل الناجعة للتأثير على الشعوب، صحيفة الوقت الالكترونية، بيروت، http://alwaght.com/ar/News ص ٢

يُـــذكر ان وزارة خارجيـــة كيـــان الاحـــتلال الاســـرائيلي أنشـــأت دائـــرة متخصصـــة بالدبلوماســـية الرقميـــة، تكـــون مســـؤوليتها عـــن اســـتخدام الـــبرامج والادوات اللازمـــة لنشـــر الرســـائل علـــى وســـائل التواصـــل الاجتماعي بشكل يمكنـــها مـــن التواصـــل مـــع عـــدد كـــبير مـــن المســـتخدمين، فضلا عـــن انشـــاء قســـم اللغـــة العربيـــة، اذ يشـــير المتحـــدث الرســـمي بأســـم خارجيـــة هـــذا الكيـــان حســـن كعبيـــة ان الهـــدف مـــن انشـــاء الدبلوماســـية الرقمية هو عـــرض صـــورة ((اســـرائيل)) الحقيقيـــة حســـب ادعائـــه حـــتى لـــو كانت احياناً صـــعبة، ويشـــير الى انـــه قبـــل ١٠ ســـنوات لم تكـــن تـــربطهم ايـــة علاقـــة مـــع النـــاس في العـــالم العـــربي، ولكـــن يمكـــن الان الوصـــول الى كـــل مـــواطن بفضـــل التكنلوجيـــا الرقميـــة، وانـــه بالامكـــان تغـــيير رأي الاشـــخاص الذين يتابعون وسائل التواصل الاجتماعي في ((اسرائيل))[٢٠]

الجـــدير بالـــذكر ان الدبلوماســـية الرقميـــة للكيـــان الاســـرائيلي لا تعتمـــد على وزارة الخارجية فحســـب، بـــل عـــن المســـاهمة الاكثـــر فعاليـــة فيهـــا تقـــع على عـــاتق جـــيش الاحـــتلال الـــذي يقـــوم بتجنيـــد الناشـــطين علـــى شـــبكة الانترنت والـــذين يتولـــون مهمـــة التواصـــل مـــع الشـــباب العـــربي عـــبر عـــدة حســـابات، وبحرفيـــة عاليـــة لتغـــيير قناعـــات الشـــعوب تـــدريجياً، وان اتبـــاع هـــذا النـــوع مـــن الدبلوماســـية للتعـــويض عـــن الضـــرر الـــذي لحـــق بالدبلوماســـية التقليديـــة نتيجـــة المقاطعـــة الـــتي لحقـــت بهـــذا الكيـــان سياســـياً واقتصادياً وثقافياً.[٢١]

اما على صعيد الدول العربيـــة فمـــا زالـــت السياســـات الخارجيـــة للعديـــد مـــن البلـــدان العربيـــة لا تواكـــب التطـــورات في مجـــال التكنلوجيـــا والتواصـــل، اذ

٢٠ وليد عبد العال ، مصدر سابق ، ص ص ١٧-١٨

٢١ الدبلوماسية الرقمية ، اجادة اسرائيل ، مصدر سابق ص ٢

ان نسبة المحتوى الرقمي العربي على الشبكة العالمية للمعلومات لا تتجاوز ٣% بينما تبلغ نسبة مستخدمي الانترنت العرب ١٤.٢% ، وهي نسبة تعد ضئيلة اذا ما قورنت بالمحتوى الرقمي المعروض باللغات الاخرى.[٢٢] على الرغم من ان التوقعات المستقبلية تشير الى احتمالات تخطي الدول العربية هذه النسبة لتصل الى حوالي ٧% من المعدل العالمي البالغ ٣.٦ مليار مستخدم، وان معدل انتشار الانترنت سيتجاوز ٥٥% قياساً ب ٣٧.٥% في عام ٢٠١٤.[٢٣]

وبقدر تعلق الامر باستخدام الدبلوماسية الرقمية عربياً، تعد دول مجلس التعاون الخليجي اكثر الدول العربية تطبيقاً لتقنية المعلومات، اذ جاءت البحرين في المرتبة الاولى بعد ان سجلت ٧٤.١٥% من معدلات استخدام شبكة النترنت، كما حصلت الكويت على اعلى نسبة انتشار في الهواتف النقالة بحصولها على ١٩٤.٦٢%، فيما جاءت الامارات في المرتبة الاولى فيما يتعلق بمؤشر الاداء الالكتروني العربي بحصولها على نسبة ٦٧.٣٥%. وقامت وزارة الخارجية والتعاون الاماراتية بأطلاق مبادرة تحت مسمى الدبلوماسية الثقافية الرقمية وذلك بالتعاون مع وزارة الثقافة وتنمية المعرفة، للتعريف بالمعالم الثقافية والتراثية.[٢٤]

ووفقاً للاحصاءات العالمية بخصوص استخدام منصات التواصل الاجتماعي عربياً في مجال الدبلوماسية الرقمية على المستوى الرسمي، يعد وزير الدولة للشؤون الخارجية الاماراتي انور قرقاش من اكثر المسؤولين العرب الذين استخدموا الدبلوماسية الرقمية في التعبير عن

٢٢محمد صالح محمد : مصدر سابق ، ص ص ١٤٩-١٥٠.

٢٣ محمد صالح محمد ، مصدر سابق ، ص ١٥٦.

٢٤ طلال راشد الحارثي ، مصدر سابق ، ص ١٤.

مواقف دولته في القضايا الاقليمية والدولية وبرز ذلك بشكل واضح اثناء الازمة مع قطر والتصعيد الدبلوماسي المتبادل بين قطر من جهة والامارات والسعودية والبحرين ومصر من جهة اخرى وصولاً الى المقاطعة الشاملة.[٢٥] والى جانبه كان وزير خارجية البحرين السابق والمستشار الحالي لملك البحرين خالد بن احمد آل خليفة، اذ تشير الاحصاءات نشره اكثر من ١٣ الف تغريدة على حسابته في تويتر، ثم يأتي بعده وزير خارجية لبنان السابق جبران باسيل ب ١١ الف تغريدة.[٢٦]ولابد من الاشارة ان معدل استخدام الانترنت في الدول العربية وحتى الافتراض جدلاً بأرتفاع نسبته لدى بعض المؤسسات الرسمية ومنها وزارات خارجية بعض الدول، لا يعني ان هناك تطوراً حقيقياً في جوهر العمل الدبلوماسي الرقمي كما هو الحال في الدول المتقدمة والتي قطعت اشواطاً كبيرة في المضمون والمحتوى الذي تقدمه في التعاطي مع التطور التكنلوجي وانعكاسه على العمل الدبلوماسي ((اذ ان محتوى العمل الدبلوماسي الرقمي في عموم البلدان العربية لا يتعدى اخبار روتينية حول نشاط لوزير خارجية او مسؤول في الوزارة، دون التطرق الى تفاصيل ما يدور في اجتماعات او لقاءات معينة يجريها مع نظرائه من الدول الاخرى، ولا يُقصد بذلك بطبعية الحال المعلومات السرية والحساسة وانما المعلومات التي يمكن ان تنشر للاعلام)).[٢٧]

٢٥مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية: الدبلوماسية الرقمية وتأثيرها على الصراع العربي الاسرائيلي، لندن، شباط / ٢٠١٩، ص ٥.

٢٦ محمد صالح محمد ، المصدر السابق ، ص ص ١٦٤-١٦٥

٢٧ محمد صالح محمد ، مصدر سابق، ١٦١.

ثانيا: مزايا الدبلوماسية الرقمية

يمكن الاشارة الى عدة مزايا تدفع الدول الى تبني نهج الدبلوماسية الرقمية واعتمادها في سياستها العامة، ومن تلك الاهداف:[٢٨]

١- تضافر الجهود بين دوائر الدولة كافة لادارة الموارد ذات العلاقة، وتسخير ثرواتها البشرية لاستخدامها بالطرق المُثلى لتحقيق المصالح الوطنية خارج الحدود.

٢- الحفاظ على التواصل مع الجماهير في العالم الافتراضي وتسخير ادوات الاتصال الالكتروني للاستماع اليهم والتواصل معهم والتأثير عليهم لايصال الرسائل الرسمية للدولة عبر الشبكة الالكترونية.

٣- الاستفادة من التدفق الهائل للمعلومات واستخدامها في عملية صنع السياسات الموجهة الى الجمهور والمساعدة على توقع الحركات الاجتماعية والسياسية الناشئة والاستجابة لها.

٤- انشاء آليات رقمية للاستفادة من الخبرات والموارد الخارجية للبعثات الدبلوماسية والقنصلية لتوثيق العلاقة مع مواطني البلد في ساحة عمل تلك البعثات.

٥- انشاء قنوات اتصال شخصية مباشرة مع المواطنين المسافرين والجاليات المقيمة في مختلف البلدان

٢٨ينظر في ذلك وائل عبد العال، الدبلوماسية الرقمية ومكانتها في السياسة الخارجية الفلسطينية، مصدر سابق ، ص ١١ كذلك يُنظر **Olubukola s. adesina: foreign policy in an era of digital diplomacy,www.tandfonline.com, p4**

٦- انشاء التقنيات لإبقاء الانترنت مفتوحاً ومجانياً لما لذلك من اهداف تتمثل بحرية التعبير والديمقراطية وتقويض الاستبداد في الحكم.

فضلا عن ذلك هناك مزايا اخرى ترتبط بالدبلوماسية الرقمية والحاجة اليها في ظل التطور الحاصل في العالم، ومنها السرعة في العمل اذ ساهم تطور وسائل الاتصال في سرعة تدفق المعلومات بين البعثات ومركز وزارة الخارجية ، واصبح بأمكان رئيس البعثة تلقي التعليمات بشكل يومي، فضلا عن قلة التكاليف اذ ان التكنلوجيا الحديثة في مجال الاتصالات تتمثل بتكلفتها المنخفضة الى حد كبير ، واصبح للدبلوماسية الرقمية ان تستعين عن السفر والتفاوض المباشر بأستخدام وسائل الاتصال الحديثة دون الحاجة للسفر الذي يكون مكلفاً للغاية خاصة في الدول الاقل نمواً، يضاف الى ذلك اتساع تأثير الدبلوماسية من خلال القدرة على ارسال الرسائل الدبلوماسية خلال وقت قصير جداً ويمكن ان تصل لعموم الرأي العام حول اية قضية سواء اكانت عالمية او محلية[٢٩].

ثالثاً: تحديات وسلبيات الدبلوماسية الرقمية

على الرغم من التطور التكنلوجي الذي صاحب الدبلوماسية وادى الى تغيير الكثير من ادوات العمل الخاصة بها، الا ان الدبلوماسية الالكترونية ان صحت التسمية ايضا واجهت انتقادات، تتعلق بطريقة التعاطي بين الحسابات الشخصية والرسمية على مستوى المسؤولين التنفيذيين والدبلوماسيين والتداخل بين الاراء الشخصية وبين المواقف

٢٩ ينظر في ذلك محمد صالح محم ، مصدر سابق ، ص ٢٠٣

الرسمية للدول وتوجهاتها، وفيما اذا كانت هذه المواقف والاراء يُبنى عليها في نظرة الدولة ومسؤوليها للاوضاع العالمية، فضلا عن ان الدبلوماسية الرقمية او دبلوماسية التواصل الاجتماعي تفتقد الى اللغة الدبلوماسية واللباقة المعتادة في التعامل الدبلوماسي المباشر المعروف في الدبلوماسية التقليدية، فضلا عنذلك هناك سلبيات تتعلق بالقرصنة والاختراقات الالكترونية من خلال تعرض حسابات المسؤولين للقرصنة والاختراقات . إذ سبق لوزيرة الخارجية الامريكية السابق هيلاري كلنتون ان اشارت الى السلبيات التي يخلفها التطور التكنلوجي على العمل الدبلوماسية وكثرة استخدام الاجهزة المتطورة في التواصل السياسي والمحادثات، اذ اشارت في كتابها خيارات صعبة الى ذلك بالقول ((كنا نتلقى خلال سفرنا الى بلدان حساسة، كروسيا، تحذيرات من مسؤولي الامن الوزاري لترك هواتف البلاك بيري وحواسيبنا المحمولة- مما يعني اي وسيلة تواصل مع العالم الخارجي في الطائرة ، مع التأكد من نزع بطارياتها لتجنب قيام الاستخبارات الاجنبية بفضح ما في داخلها، كنا حتى في الجلسات الوطنية، نقوم باعمالنا في ظل تدابير وقائية صارمة، منتبهين الى المكان والزمان اللذين نقرأ فيهما المواد السرية ونستخدم تكنلوجياتنا، وكانت احدى وسائل حماية المواد قراءتها داخل خيمة شفافة في غرفة الفندق)).[٣٠]

كما يمكن الاشارة الى انواع اخرى من السلبيات التي تواجه هذا النوع من الدبلوماسية ومنها عدم وجود قانون دولي يؤطرها وغياب العادات والتقاليد التي يمكن ان تؤسس لعلاقات دولية رقمية متوزانة،

٣٠ مذكرات هيلاري كلينتون خيارات صعبة، ترجمة ميراي يونس، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ، ط ٥، ٢٠١٨، ص ص ٥٣٣-٥٣٤

فضلا عن بروز فاعلين من غير الدول كفاعلين دبلوماسيين وبشكل مكنهم من ان يكونوا جزءاً مؤثراً في العلاقات الدبلوماسية الدولية، وهو ما يعني ان الدولة لم تعد الفاعل الوحيد في صنع السياسة الخارجية واصبحت هناك جهات عدة غيرها يمكن ان تقوم بالمهام الدبلوماسية.[٣١]

ويمكن في هذا الاطار ايجاز اهم التحديات والسلبيات التي تواجه عمل الدبلوماسية الرقمية، ومنها:

١- صعوبة اتخاذ القرار في بعض الاحيان بسبب وجود اطراف كثيرة ومتداخلة في العمل الدبلوماسي والعلاقات الدولية، فأصبح على صانع القرار ان يراعي السرعة ووسائل الاعلام والاتصال التي يمكنها ان تكون عامل ضغط عليه في بعض الاحيان لاتخاذ قراراً سريعاً بشأن قضية ما، وقد يكون لهذا القرار بهكذا طريقة تداعيات سلبية ونتائج عكسية.[٣٢]

٢- الامن الالكتروني وهو يتمثل بالاختراقات الالكترونية للوثائق الدبلوماسية والبرقيات التي تصل الى البعثات او الى مسؤولين في دول اخرى تمتاز بطابعها السري.[٣٣]

٣- استثمار التكنلوجيا الحديثة من قبل الجماعات الارهابية، لا يخفى ان الجماعات الارهابية استفادت بشكل كبير من التقدم التكنلوجي واستخدم وسائل التواصل الاجتماعي وشبكة

---

٣١ وليد حسن الحديثي : الدبلوماسية الرقمية ووسائل التواصل الحديثة واهميتها في العمل السياسي والعلاقات الدولية، بحث مقدم الى الندوة الفكرية لمعهد الحوار العربي للتجديد، حزيران ٢٠١٩، /https://arabrenew.org ص ٣

٣٢ محمد صالح محمد ، مصدر سابق، ص ٢١٩

٣٣محمد صالح محمد ، المصدر السابق، ص ٢٢١

الانترنت وعدد من التطبيقات الحديثة على الهواتف الذكية في تجنيد عناصرها وتنفيذ مخططاتها الارهابية وقد نبهت الامم المتحدة في اكثر من قرار لها في مجلس الامن بهذا الخصوص ومنها القرار ٢٣٩٥ و ٢٣٩٦ في عام ٢٠١٧ حول الامن والاستقرار ومواجهة التهديدات الارهابية اللذين اشارا الى موضوع استخدام الارهابيين للتكنلوجيا الحديثة ، فضلا عن كلمة وزيرة الدفاع الايطالية في مؤتمر حوار المنامة في تشرين الاول ٢٠١٨ ، والتي اشارت بوضوح فيها الى الفضاء الالكتروني والارهاب ودعت الى تبني استراتيجية مواجهة الكترونية بهذا الخصوص.[٣٤]

رابعاً: الدبلوماسية الرقمية في ظل تفشي وباء كورونا

تأثرت السياسة الخارجية والعلاقات الدولية لدول العالم والمنظمات الدولية المختلفة من تداعيات وباء كورونا، وانعكس ذلك في توقف العديد من النشاطات الدبلوماسية بين دول العالم والغاء المؤتمرات الدولية والاقليمية فيها، مما اضطرها الى التعامل بآلية جديدة للمواكبة والتواصل، اذ اعتمدت في انشطتها الدبلوماسية على خاصية Video conferenceوقد اشارت مجلة Foreign Policy الى الصعوبات التى تواجه العمل الدبلوماسى فى زمن كورونا، وقالت إنه فى الأسبوع الأول من إبريل، أمضى مجلس الأمن أسبوع من المداولات المكثفة حول البروتوكولات التى تتطلب إجراء الاجتماعات الرسمية فقط فى غرفة خاصة بمقر الأمم المتحدة، وعلى الرغم من موافقة الدول الاعضاء بالمجلس على آلية عقد الاجتماعات عبر الفيديو، فإن

٣٤ مؤتمر حوار المنامة ، قمة الامن الاقليمي ١٥، المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، كانون الاول ، ٢٠١٨.

المناقشات الإلكترونية لم تفعل الكثير لإنهاء الجمود السياسى الأوسع الذى غالبا ما أعاق التوافق بين الدول الخمس الأعضاء،كما فرض وباء كورونا قيودا جديدة على المهنة الدبلوماسية، فالدبلوماسيون لا يستطيعون اللقاء بشكل مباشر وشخصياوالقيام برحلات خارجية أو تنظيم تبادلات رفيعة المستوى، واضطرت الخدمات الأجنبية عبر العالم فى أداء جزء كبير من عملها إلكترونيا، من خلال شبكات غير مؤمنة وأصبحت الاجتماعات الثنائية عن بعد على المستوى السياسى شائعة، وسادت المؤتمرات متعددة الأطراف عبر zoom، وفى ظل احتمالات استمرار هذا الوضع الى وقت غير معلوم ربما يتجاوز السنتين، فأن، التساؤل المطروح حول ما إذا كانت تلك الترتيبات التى أطلقت عليها المجلة مصطلح "دبلوماسية زووم" هل ستصبح هي الحالة المعتادة في التعامل الدولي، وكيف يمكن أن يكون لها تأثير على العلاقات الدولية ام انها ستكون مجرد ظاهرة عارضة تتلاشى مع انتهاء الوباء .[٣٥]

الجدير بالذكر ان دبلوماسية zoom ادت الى عقد عدد من اللقاءات والاجتماعات المهمة ومنها اجتماع الدول المصدرة للنفط اوبك والذي اسفر عن التوصل الى قرار لخفض الانتاج ، وعلى الرغم من عقد بعض الاجتماعات من خلال التواصل المرئي بين دول العالم، الا ان الامم المتحدة لم تُقر الى الان منصة محددة للاجتماعات القادمة في ظل تفشي هذا الوباء، اذ ان المنصة الجديدة تحتاج الى اتفاق الدول بشانها، فالامم المتحدة ستواجه ازمة باختلاف سرعة الانترنت بين العالم، فضلا عن موضوع الترجمة وفق اللغات الست المعتمدة لدى

٣٥ نقلا عن ريم عبد الحميد : هل تستمر دبلوماسية زووم بعد كورونا، ايار ٢٠٢٠، مجلة اليوم السابع، https://www.youm7.com/

الامم المتحدة، كما ان الاجتماعات تحتاج الى وجود ومشاركة خبراء سياسيين وفنيين وهذا الامر قد يصعب توفره في ظل المنصات الالكترونية.

الجدير بالذكر ان هناك بعض الاجتماعات لم تؤدي الى نتائج مرضية، اذ كانت الى حد ما اجتماعات فديوية شكلية تبادل خلالها الرؤساء الكلمات عبر الاتصال المرئي ومنها قمم مجموعتى السبع والعشرين عبر الفيديو عن قرارات محددة، فضلا عن صعوبة إجراء مفاوضات حقيقية والانخراط فى نقاش حقيقى بدون تواصل بشرى ومحادثات جانبية وحتى القدرة على فهم لغة الجسد، فعلى سبيل المثال، فى أى قمة متعددة الأطراف، فإن التفاصيل الأخيرة للكثير من الاتفاقيات يتم التوصل إليها عادة من خلال الدبلوماسية الشخصية بين القادة، التى تتطلب مناقشات خاصة وغير رسمية على هامش الاجتماعات، وهذه المسائل قد يصعب تحقيقها من خلال الانترنت، فبدون المحادثات الجانبية ولغة الجسد أو الشعور بديناميات الجانب الآخر بين المجموعات، فإن الدبلوماسيين سيعانون للوصول إلى فهم أعمق، كما أن العوائق التكنولوجية مثل القدرة على الاتصال واللغة والمنطقة الزمنية تجعل منصات الإنترنت مكانا غير موثوق فيه للمفاوضات الحساسة للوقت ، وتؤثر فى القدرة على التوصل إلى اتفاق على الجوهر.

ويمكن هنا الاشارة الى مفاوضات نجحت وادت نتيجتها من خلال الاتصال الشخصي بين الاطراف المفاوضة واغلب المفاوضات ان لم يكن جميعها لم تكن حصيلة اللقاءات العلنية فحسب، وانما نتيجة للقاءات سرية خارج الاضواء وخلف الكواليس ومفاوضات اللحظات الاخيرة هي التي تؤدي الى النتائج الملموسة ومنها على سبيل

المثال المفاوضات بشأن اطلاق سراح ثلاثة اشخاص احتجزتهم ايران عام ٢٠١٠، واشتباهها بكونهم جواسيس لصالح الادارة الامريكية انذاك ، وهذا ما اشار اليه وزير الخارجية الامريكي الاسبق جون كيري في كتابه((كل يوم هو إضافة))، اذ اشار في هذا الامر الى الشخصية العمانية سالم الاسماعيلي وهو المبعوث الخاص للمغفور له السلطان قابوس بن سعيد، اذ اجرى سالم دوراً مهما في اطلاق سراح المحتجزين بعد سلسلة من الحوارات واللقاءات التي اجرها بشكل مباشر مع الجانبين الايراني والامريكي بتكليف من السلطان الراحل قابوس، وهنا يمكن القول ان عملية اطلاق سراح المحتجزين ما كانت لتتم بهذه السرعة لو كان زمنها في زمن انتشار الوباء حالياً وفي ظل الدبلوماسية الافتراضية والاتصال المرئي، وما ينطبق على هذا الموضوع ينطبق على مفاوضات اخرى، كالتفاوض حول الملف النووي الايراني والدور الذي لعبته الاطراف المشاركة واتصالاتها المباشرة مع بعضها البعض وصولاً الى توقيع هذا الاتفاق.[٣٦]

ويبدو وفقاً لما اشار له كيري ان سالم الاسماعيلي استثمر نجاحه في التفاوض بخصوص المحتجزين ليساهم بدور اكبر في التفاوض حول الاتفاق النووي الايراني، وهذا الامر له مصداقيته لكون الدبلوماسية العمانية بقيت في فترات طويلة فاعلة في تخفيف حدة التوترات بين العديد من الدول التي شهدت ازمات في منطقة الخليج، سواء تلك التي تكون طرفها ايران او الازمات الاخرى، كالازمة القطرية مع بعض دول الخليج، وهذا يؤكد اهمية التواصل والتفاوض المباشر لنجاح المهام الدبلوماسية.

٣٦ جون كيري : كل يوم هو اضافة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ، ط ١، ٢٠١٩، ص ٥٥٠

خامساً: رؤية في تطوير الدبلوماسية الرقمية في العراق

ان الجهد العالمي المنصب على تطوير الدبلوماسية الرقمية ومن مختلف وزارات ومؤسسات دول العالم بما فيها منطقة الشرق الاوسط تتطلب ان نولي الموضوع اهميته والعمل على ترسيخه سواء على مستوى مؤسسات الدولة بشكل عام او على مستوى وزارة الخارجية وقنواتها الاساسية المتمثلة بالبعثات الدبلوماسية والقنصلية.

ان الاحصاءات المنشورة حول استخدام تكنلوجيا الاتصالات على مستوى شعوب دول المنطقة ووفقاً لاحصاءات شركة (STATISTA) لعام ٢٠١٧، تشير الى ان ((عدد مواطني دول الشرق الاوسط حوالي ٢٨٠ مليون ، من بينهم ١٥٤ مليوناً يستخدمون الانترنت، و ١٠٠ مليون يستخدون الفيسبوك فضلا عن وسائل التواصل الاجتماعي الاخرى مثل التويتر والانستغرام، وان الغالبية العظمى من هؤلاء هم من جيل الشباب))[٣٧] والعراق هو جزء من هذه الحالة، فالشباب هم الاكثر استخداماً لوسائل التواصل الاجتماعي وهم الاكثر تأثراً بما يجري حول العالم من خلال ارتباطهم بالشبكة الالكترونية وبالتالي فأن تصميم منصات رقمية موثوقة لاعادة بناء الدولة ووفق المصلحة الوطنية العليا تعد مطلباً اساسياً وجوهرياً لتوحيد الرؤى حول الاهداف العامة للدولة والتي يمكن ان توحد المواطنين حولها بمختلف فئاتهم العمرية ومشاربهم الاجتماعية.

ويمكن في هذا الاطار الاشارة الى عدد من المقترحات ومنها:

١- دأبت غالبية وزارات خارجية دول العالم سواء المتقدمة منها وحتى دول المنطقة انشاء دوائر واقسام تعنى بالدبلوماسية الرقمية، وفي

٣٧ وائل عبد العال ، مصدر سابق ص ١٢

ظل الظروف الدولية الحالية والتركيز على الاتصال المرئي واللقاءات الدبلوماسية غير المباشرة، قد يتطلب الامر انشاء قسم معني بالدبلوماسية الرقمية توضع له اهداف محددة وذلك بالاعتماد على تجارب دول العالم، فضلا عن تمكين السفراء ورؤساء البعثات تطوير حساباتهم الشخصية وتوثيقها، وتطوير الحسابات الرسمية للبعثات، ويمكن ان يتم ذلك من خلال اعداد دليل للعناصر الاساسية في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، مع اعتماد نوعية وسائل التواصل الاكثر انتشاراً في كل بلد من ساحات عمل البعثة لجعل الخطاب الدبلوماسي اكثر سرعة في الوصول وتحقيق الغاية من نشر التعليقات او التغريدات.

٢- اهمية توافر عدد من المزايا في العمل الدبلوماسي الرقمي لدى المعنيين في العراق ومنها:سرعة العمل وايصال المعلومة واستلامها، تكلفة اقل، زيادة الشفافية في العلاقات الدولية، اتساع نطاق تأثير الدبلوماسية، تحقيق التفاعل مع مختلف الاطراف، زيادة تأثير الدول الصغيرة والمتوسطة، تقليل الروتين في العمل.

٣- من اهم متطلبات العمل الدبلوماسي في هذا المجال تتمثل بالالتزام اقصى درجات ضبط النفس وعدم الانفعال في الرد حتى لا يقع في الخطأ وهو ما يخرج الوضع عن حالة التفاعل الايجابي الى ما يمكن ان نسميه بحالة التفاعل السلبي وينبغي بالمقابل على الدبلوماسي ان يتفهم الوضع والحالة التي تجعل مواطناً على سبيل المثال يتحدث عن اساءة معاملة او تأخير معاملة ما بسبب الروتين الاداري او عدم التنسيق او غيرها من الاسباب.

٤- اهمية استثمار دور منظمات المجتمع المدني والنشطاء السياسيين حول العالم لدعم توجهات السياسة الخارجية من خلال وسائل الاتصال الاجتماعي، هناك شخصيات وجهات عراقية لها دور مهم في بعض بلدان العالم يمكن التواصل معها واطلاعها بين فترة واخرى على سياسة الوزارة وتقوم هذه بالنشر في مختلف الوسائط والافصاح عن هذه الاعمال والسياسات.

٥- ان الدبلوماسية الاعلامية اصبحت مسألة مهمة في الوقت الحاضر، وهي اصبحت جزءاً من الدبلوماسية العامة لهذا عملت بعض وزارات الخارجية في الدول الكبرى والمتوسطة على خلق ادارات واقسام ادارية ضمن هياكلها تعنى فقط بالدبلوماسية الاعلامية، اذ تؤمن هذه الدول بالدور الكبير الذي يمكن ان يلعبه الاعلام في خدمة الدبلوماسية وتحقيق اهدافها، وفي الوقت ذاته يؤثر الاعلام علىصانع القرار فيكون بذلك شريكاً في العمل الدبلوماسي.

٦- اعادة النظر بالمواقع الالكترونيةلمؤسسات الدولة ، اذ ان هناك بعض المعلومات حول العراق تتمثل بالاحصاءات المركزية كالاستثمار والتنمية البشرية والسياحة وغيرها من المفاصل غير محدَثة وتحتاج الى الى معلومات جديدة من وزارة التخطيط ومن الوزارات المعنية.

٧- اهمية السرعة في الحصول على التعليمات وهو في الاجتماعات الرسمية من خلال رسالة نصية على الهاتف، هذه مسألة مهمة حققت بعض الدول فيها تقدماً ملحوظاً لاسيما في المفاوضات المتعددة او الثنائية وتبنت استراتيجيات خاصة من خلال غرف عمليات مشتركة بين وزارة خارجية الدولة والسفارة المعنية والوفد

التفاوضي والوزارات الفنية والمؤسسات ذات الصلة حين يكون الموضوع فيه جوانب تشريعية وقانونية او فنية متخصصة.

٨- ان مهمة صانع ومنفذ السياسة الخارجية اصبحت اكثر تعقيداً في عصر الثورة المعلوماتية بصفته احد الاطراف الفاعلة في صنع السياسة الخارجية للدولة وعليه ان يتخذ قرارات صعبة تحت ضغط العالم ووسائل التواصل الاجتماعي وهو هنا يحتاج الى ادوات تمكنه من ذلك ومن اهمها دوائر الوزارة والبعثات التي تزوده بالمعلومات الدقيقة والسريعة.

٩- اهمية ارشفة الوثائق والاتفاقيات ومذكرات التفاهم الكترونيا وربطها حسب مواضيعها مع وزارات الدولة.

١٠- التفكير في موضوع الدبلوماسية الافتراضية وهي الوصول الى دول ليس لدينا تمثيل دبلوماسي معها لمخاطبة جمهورها ومؤسساتها وتعريفها بالسياسة العراقية وهذا مهم للحاجة الى دعم تلك الدول في توجهات العراق الدولية.

١١- اصبحت المفاوضات عبر الانترنت احدى وسائل العمل الدبلوماسي الجديد بين الدول تمهيداً للمفاوضات الشخصية المباشرة، اذ في حال نجحت الاولى تنطلق الثانية. ومن فوائد المفاوضات عبر الانترنت ان الانفعالات تكون مسيطر عليها ولا تبرز اثناء التفاوض كما يحصل في التفاوض الشخصي، ففي اوقات كثيرة يكون للانفعال اثر سلبي في نجاح المفاوضات، ولكن في التفاوض الصعب مع الجهات النظيرة عبر الانترنت يمكن كسب الوقت والمراجعة وامتصاص الغضب يمكنان تاتي اللقاءات المباشرة لتعزز ما تم التوصل اليه حتى تنجح المفاوضات وهو اسلوب جديد تعتمده الدول التي بينها ملفات شائكة.

١٢- ان واحدة من تحديات الدبلوماسية الرقمية تتثمل بصعوبة اتخاذ القرار بسبب كمية المعلومات الكبيرة المتوفرة والحاجة لمعرفة دقتها وضرورة اتخاذ قرارات سريعة غير متسرعة، وهذا تم من خلال الموازنة لتلبية متطلبات الرأي العام وبين التأني في عملية اتخاذ القرار وتجنب التسرع او نسيان اية معطيات، فالمعادلة صعبة بين السرعة والتسرع وهي معادلة يحتاجها اي قيادي وفي اي مكان ومنها القيادي المسؤول عن صنع القرار السياسي الخارجي.

١٣- كيف ننجح في زيادة التأثير الدبلوماسي على المتلقي في شبكة التواصل الاجتماعي وهذا يتم على سبيل المثال من خلال القدرة على الاقناع وتتطلب استخدام الصورة والفيديو لتدعيم الاقوال او التغريدات ، كما يلعب الصدق في الطرح دوراً كبيراً في تعزيز التأثير الذي يتحقق عبر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، فبث اخبار كاذبة سرعانما نكشف في عصر الانترنت.

١٤- اما على صعيد العمل اليومي في وزارة الخارجية لعله من المهم الاشارة الى موضوع الربط الالكتروني بين ديوان الوزارة والبعثات الدبلوماسية والقنصلية وهي مسألة مهمة قد نحتاجها في الظروف الحالية اكثر من اية مرحلة زمينة سابقة خاصة مع انتشار فايروس كورونا وتعطل دوام مؤسسات الدولة بين فترة واخرى، فالربط الالكتروني يسهم في انشاء مظلة واحدة بين الدوائر المعنية وبين البعثة على المستوى المالي والاداري والقنصلي وسرعة الاستجابة الكترونيا دون تأخير، وهذا النهج اعتمدته عدة وزارات خارجية بما فيها الدول العربية اذ يمكنه ان يقلل الروتين في العمل ويحقق اكبر قدر

من الانجاز مع المواطنين في ساحة عمل كل بعثة، واختزال فرق التوقيت بين العاصمة والبعثة في ساحة العمل.

١٥- وفي هذا الاطار لعله من المهم استثمار دائرة الاتصالات وتكنلوجيا المعلومات والموظفين العاملين في هذه الدائرة والفنيين العاملين في البعثات لغرض العمل على انشاء لمواكبة التطور التقني الحاصل في العالم والعمل على تطوير منظومة الربط الالكتروني بين الوزارة وباقي مؤسسات الدولة ذات الصلة بعمل الوزارة من جهة وبين الوزارة والبعثات العراقية في الخارج من جهة اخرى.

١٦- اهمية انشاء قاعدة بيانات متكاملة ومحدثة عن واقع العراق السياسي والاقتصادي والتنموي والثقافي والاجتماعي للاستفادة منه في عمل وزارة الخارجية وتحديث بيانات الدوائر والبعثات والتي تحتاجها بشكل مستمر اثناء التواصل مع الجهات الدولية النظيرة لها لاسيما في الاجتماعات والمفاوضات المتعددة الاطراف وصياغة القرارات ذات الطبيعة التنموية والاقتصادية والاجتماعية، اذ ان وجود هكذا معلومات محدثة تفيد البعثات الدبلوماسية في سرعة التفاعل والتواصل وابداء الرأي والدخول في مناقشات لما يحتاجه العراق من الاطراف الدولية عند صياغة اي مشروع قرار او تبني موقف حول قضية عالمية معينة.

الدوافع السياسية والعسكرية
في التوجه التركي ازاء منطقة المشرق العربي

Political and military motives in the Turkish approach to the Levant region In the era of the Justice and Development Party

م.م. صبا رشيد الحيالي أ.د. محمد ياس خضير
كلية العلوم السياسية- جامعة النهرين

الملخص

اختص البحث بدراسة دوافع التوجه التركي ازاء منطقة المشرق العربي، اذ نجد ان تركيا قد حققت نجاحاً نسبياً عند سعيها لتحقيق مصالحها السياسية والعسكرية في المنطقة، ولاسيما ان هذه الدول ترتبط بعلاقات اقليمية دولية مما دفع العديد من الدول للتوجه نحوها واقامة علاقات تجارية واقتصادية كبيرة عززت من مكانتهم الاقليمية، ومن هذه الدول تركيا اذ ادركت مدى أهمية توجهها نحو دول الجوار الجغرافي بعد ان كانت تركيا تعيش في عزلة اثرت على اقتصادها المحلي وعلى مستوى دخل الفرد والدخل القومي، لكن بعد صعود حزب العدالة والتنمية للسلطة عام ٢٠٠٢، واتبع سياسة تصفير المشكلات وتحسين العلاقات مع دول الجوار، ادى بالفعل من انتعاش الاقتصاد التركي وزيادة وتطوير الصناعات العسكرية وهذا ما انعكس على وضع البلاد داخلياً، أما خارجياً فقد تمكنت تركيا من ان تكون قوى اقليمية لها دوراً فعال على الساحة الدولية بعد ان اثبتت نفسها كوسيط في كثير من الازمات الدولية التي تعرضت لها الدول العربية.

ABSTRACT

The research specialized in studying the motives of the Turkish approach towards the Arab Mashreq region, as we find that Turkey has achieved relative success when it seeks to achieve its political and military interests in the region, especially since these countries are linked to international regional relations, which prompted many countries to go towards them and establish great trade and economic relations that strengthened Their regional position, and among these countries is Turkey, as I realized the importance of its orientation towards the geographical neighboring countries after Turkey was living in isolation that affected its local economy and the level of individual and national income, but after the rise of the Justice and Development Party to power in 2002, and pursued a policy of zeroing problems and improving relations With neighboring countries, it has already led to the recovery of the Turkish economy and the increase and development of military industries, and this is reflected in the country's situation internally, but externally, Turkey has managed to be regional powers with an effective role on the international scene after it has established itself as a mediator in many of the international crises that have been It has Arab countries.

المقدمة

اختص البحث بدراسة دوافع التوجه التركي ازاء منطقة المشرق العربي، اذ نجد ان تركيا قد حققت نجاحاً نسبياً عند سعيها لتحقيق مصالحها السياسية والعسكرية في المنطقة، ولاسيما ان هذه الدول ترتبط بعلاقات اقليمية دولية مما دفع العديد من الدول للتوجه نحوها واقامة علاقات تجارية واقتصادية كبيرة عززت من مكانتهم الاقليمية، ومن هذه الدول تركيا اذ ادركت مدى أهمية توجهها نحو دول الجوار الجغرافي بعد ان كانت تركيا تعيش في عزلة اثرت على اقتصادها المحلي وعلى مستوى دخل الفرد والدخل القومي، لكن بعد صعود حزب العدالة والتنمية للسلطة عام ٢٠٠٢، واتبع سياسة تصفير المشكلات وتحسين العلاقات مع دول الجوار، ادى بالفعل من انتعاش الاقتصاد التركي وزيادة وتطوير الصناعات العسكرية وهذا ما انعكس على وضع البلاد داخلياً،

أما خارجياً فقد تمكنت تركيا من ان تكون قوى اقليمية لها دوراً فعال على الساحة الدولية بعد ان اثبتت نفسها كوسيط في كثير من الازمات الدولية التي تعرضت لها الدول العربية.

وبدون شك إن دوافع التوجه التركي نحو منطقة المشرق العربي لم يأتي من فراغ او وليدة لحظة خاطفة، وانما هي نتيجة المتغيرات الاستراتيجية التي تسهم بشكل مباشر او غير مباشر، بتوجه الاستراتيجية العامة للدولة التي تهتم بقضايا السياسية والعسكرية والأمنية تجاه المنطقة، اذ تتمتع هذه المنطقة بثروات نفطية ومكانة جيوستراتيجية ، وتسعى تركيا للتغلغل في منطقة المشرق العربيلتحقيق اهدافها الاستراتيجية وذلك بتنشيط صناعة الأسلحة وزيادة صادرتها من المنتجات العسكرية، وتوسيع نطاق الاستثمارات على المستوى الاقتصادي وتحقيق طموحها السياسية وذلك بأحياء العثمانية الجديدة.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية الموضوع من مجموعة من المنطلقات والتي في مقدمتها ان الدراسة تحاول البحث في موضوع جديد هو دراسة الدوافع السياسية والعسكرية للتوجه التركي تجاه منطقة المشرق العربي ، كما ان الدراسة تهتم بالبحث في منطقة مهمة وحيوية وهي منطقة المشرق العربي .

اشكالية الدراسة: تحاول الدراسة البحث في الاشكالية الأتية (ان السياسة التركية بعد العام ٢٠٠٢ اختلفت مع وصول حزب العدالة والتنمية وسعي هذا الحزب الى تطوير الصناعة العسكرية واحياء مكانة تركيا الاقليمية، فالسلوك التركي الخارجي اصبح اكثر وضوحًا في الكثير من القضايا الإقليمية ازاء منطقة المشرق العربي).

ومن هذه الاشكالية تتفرع مجموعة من التساؤلات والتي أهمها:

١. ما الدوافع السياسية ازاء منطقة المشرق العربي؟
٢. ما الدوافع العسكرية ازاء منطقة المشرق العربي؟
٣. ما حجم المقومات العسكرياتالتركية؟

فرضية الدراسة: تحاول الدراسة إثبات الفرضية مفادها (ان سياسة تركيا ازاء منطقة المشرق العربي بشكل عام أخذت بمنحى التغيير في العديد من الملفات واهمها الدوافع السياسية والعسكرية اذ تحولت نتيجة محاولة الانقلاب الفاشلة باتجاهات مختلفة بعضها حمل صفة التغيير في التوجه بمعن ىتغليب الطابع الدبلوماسي في التوجه والبعض الاخر استمر وفق ما سبق اي التدخل الصلب في شؤون كل من العراق وسوريا، فالإدراك التركي تعرض لحالات تغيير واضحة بعد العام ٢٠١٦ نتيجة المتغيرات التي لحقت بالسياسة التركية بعد محاولة الانقلاب والتي اثرت ممالاشك فيه بتوجيه السلوك السياسي التركي باتجاهات جديدة).

هيكلية الدراسة: انطلاقاً من هدف الدراسة الذي يسعى للوصول الى دوافع التوجه التركي تجاه منطقة المشرق العربي وكيف اثرت على مكانتها الاقليمية فقد قسمت الدراسة فضلاً عن المقدمة والخاتمة الى مبحثين رئيسين ، جاء المبحث الاول عن الدوافع السياسية التركية ازاء منطقة المشرق العربي ويتناول اولاً احياء العثمانية الجديدة وثانياً التحول نحو قوة اقليمية، وجاء المبحث الثاني عن الدوافع العسكرية التركية ازاء منطقة المشرق العربي تناول، اولاً المقومات العسكرية التركية، وثانياً زيادة القدرات العسكرية التركية، وثالثاً تطوير الصناعات العسكرية.

المبحث الاول: الدوافع السياسية التركية ازاء منطقة المشرق العربي

تماشيا مع التحولات الاقليمية والدولية وتكيفاً مع معطياتها، ورغبة في الحصول على مكانة اقليمية مميزة ونفوذ وتأثير في المنطقة وممارسة دور استراتيجي، فقد بدأت التحولات في سياسة تركيا الخارجية اذ اتخذت حكومة حزب العدالة والتنمية مبادئ اساسية لسياستها الخارجية، هو الاهتمام [1]بالمناطق ذات القرب الجغرافي واحياء العلاقات مع الدول ذات الروابط التاريخية، وتم التركيز على تنمية العلاقات مع جميع الدول المجاورة لها بدون تمييز، على الرغم من ان البعض يسمي ذلك (تحولاً محورياً) بعد ما كانت تركيا متجه في علاقاتها مع دول الغرب فقط، وجاء الاهتمام المتزايد بالدول

العربية التي اهملتها تركيا سابقاً، مع وصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم في عام ٢٠٠٢ فقد كانت المنطقة الأكثر تأثيرا في مجريات التغيير الذي أحدثته حكومة حزب العدالة والتنمية هي المنقطة العربية، اذ انتقلت تركيا خلال مدة قصيرة من ضمن الدول المنغلقة على نفسها إلى لاعب اقليمي فاعل وله مكانة دولية أهلته لأداء أدوار مهمه، ولاسيما فيما يتعلق بالموقف التركي من أحداث الثورات العربية (الربيع العربي) في العام ٢٠١١، اذ اصحبت انقرة في قلب الحدث وجزاءً من المنطقة بعد ان كانت بعيدة جداً على رغم من القرب الجغرافي[٢].وللوقوف وراء الدوافع السياسية التركية لابد من تقسم المبحث كالاتي:

اولاً: احياء العثمانية الجديدة:

ثانياً: التحول نحو قوة إقليمية:

اولاً: احياء العثمانية الجديدة:

لقد نتجت اعادة البناء الاخيرة بهيكل النظام الدولي تغيراً جذرياً في الافكار والرؤى والمضامين، بما يعكس التحول التدريجي في ميزان النظام الدولي، اذ ان الاضطراب التنظيمي الذي يمر به النظام الدولي، أدى إلى تصاعد قوى اخرى في النسق الدولي لتأخذ حيزاً من خريطة التوازنات الاقليمية وفي مقدمتها تركيا، والتي تصنف كقوة صاعدة متوسطة القوة حسب تقرير الاتجاهات العالمية الذي يصدر من مجلس الاستخبارات القومي الامريكي، وبذلك تسعى تركيا منذ الرئيس الأسبق (تورغتاوزال) وصولاً للاستفتاءات الدستورية للرئيس رجب طيب اردوغان، في الحصول على خريطة اقليمية تحظى بدور أكثر فاعليه والحفاظ على استقرار وامن المناطق المجاورة وفقاً لرؤية مشروع تركيا –٢٠٢٣ ومن منظور احياء "العثمانية الجديدة"□، التي ترتكز على

□العثمانية الجديدة هي المحرّك الرئيس للسياسة الخارجية للحزب الحاكم في تركيا. ويستخدم المصطلح لوصف العلاقات السياسية الخارجية لتركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية، وتعد العثمانية الجديدة تحولاً كبيراً مقارنة بالسياسة التركية التقليدية المتمثلة بالأيديولوجيا الكمالية. يمكن وصف السياسة الخارجية في حكومة تورغوتأوزال على أنها أولى خطوات العثمانية الجديدة. كانت الإمبراطورية العثمانية تمثل قوة عظيمة في ذلك الوقت، وساهمت العثمانية الجديدة في تحسن=

المناطق التي كانت خاضعة سابقاً للحكم العثماني، وقد ظهر هذا المصطلح من قبل اليونانيين عام ١٩٧٤م، وتقوم العثمانية الجديدة على نظرية "العمق الاستراتيجي" التي جاء بها رئيس الوزراء الأسبق "احمد داوود اوغلو" ، التي تمثل عملية استرجاع للموروث التاريخي والحضاري عبر الميراث العثماني، اذ رأى احمد داوود اوغلو أن الوضع الجيوسياسي اداة للانفتاح على العالم، ضمن خطوات مرحلية لتحويل التأثير الاقليمي إلى تأثير دولي مركزاً على العمق الاستراتيجي؛ أي الفضاءات والمناطق المحيطة التي يتوجب على الدولة الاهتمام بها، من اجل رفع مكانتها الدولية[٣]

وتعد منطقة المشرق العربي المجال الجغرافي الذي تتمكن تركيا ادى دوراً اقليمياً دون ان تصطدم بالقوى الكبرى، اذ تمثل منطقة المشرق العربي سوقاً مفتوحاً للبضائع التركية، كذلك تشكل الطاقة عامل جذب لتركيا اذ يزداد الطلب فيها على النفط والغاز الذي يعدان العاملين الأساسيين في تعاظم الاقتصاد التركي، وتمتلك هذه المنطقة اكبر مخزونات النفط من حيث الاحتياطي في العالم، وجاء ذلك عبر استخدامها" القوة الناعمة"[□] في تعزيز سياستها (تصفير المشكلات) وهو النهج المتبع مع ارث الجمهورية

=علاقة تركيا مع الدول المجاورة، لاسيما العراق وسوريا وايران، إلا أن علاقة تركيا بحليفها التقليدي إسرائيل تـوترت بسبب الاعتداء على أسطول الحرية الذي كان متجهاً لغزة. وتهدف العثمانية الجديدة لزيادة الانخراط التركـي في تلـك المناطق كجزء من التأثير الإقليمي التركي المتزايد.المصدر: OMER TASPINAR ,Turkey's Middle East Policies: Between Neo-Ottomanism and Kemalism, Carnegie Middle East, 2008,p.p3

(٣) ستيفن كيتزر، العودة الى الصفر، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٢م)،ص ٢٥٣.

(□) القوة الناعمة اول من استخدم هذا المصطلح السياسي الامريكي "جوزيف سي ناي"هو استاذ العلوم السياسية وعميد مدرسة جون كيندي الحكومية في جامعة هارفارد، واشتهر بابتكاره مصطلحي القوة الناعمة والقوة الذكية، وتطور مفهوم القوة الناعمة واصبح يستخدم في اطار العلاقات الدولية للإشارة الى توظيف ما يمكن توظيفه، من الأدوات السياسية من اجل السيطرة على سلوك القوى السياسية المستهدفة واهتماماتهـا، عـبر مجموعـة مـن الادوات الثقافيةوالاعلاميـة والأقتصاديةوالابديولوجية، ويمتد الامر لاستخدام موارد اخرى للتأثير على سياسة الدولة المعنية مثـل العمـل الخـيري والمنظمات الاغاثة ودور الدبلوماسية والسفارات، فقد عُرف " جوزيف سي ناي " القوة الناعمة "soft power"، بأنها " ممارسة القوة بطريقة جذابة ومختلفة عن الطرق التقليدية لفرض القوة، وهي قدرة الدولة على جعل غيرها يريد ما تريده ، اي بمعنى ان تشكل رغبات الاخرين وتضع الاجندة لهم، فهي تستطيع ان تصل الى طموحاتها عن طريق اقناع الدول بـان تتبعها بوسائل مختلفة عن القوة الصلبة التي تستند الى القوة العسكرية بالأساس، وهذا ما يعرف "بالقوة الناعمة" ، ويرى=

التركية مع جوارها الجغرافي والابتعاد عن استخدام القوة الخشنة في علاقاتها السياسية والأقتصادية والثقافية، وقد اسهمت في صياغة هذه القوة الناعمة التركية في عهد حزب العدالة والتنمية عدة محددات داخلية وخارجية منها: الاصلاحات الديمقراطية التي تعد أفضل قوة ناعمة تمتلكها تركيا، والنهضة الأقتصادية الكبيرة، واعادة صياغة علاقاتها مع العالم الخارجي، وحالة التطور في مختلف القطاعات التقنية والثقافية والاستثمارات الكبيرة التي عقدتها تركيا مع دول المنطقة من اجل تعزيز مقوماتها الأقتصادية والعسكرية إلى جانت تعزيز مكانتها الاقليمية[٤]،وهنالك دوافع وراء تبني تركيا لهذه القوة الناعمة منها دافع دولي، فالولايات المتحدة الامريكية ترى في تركيا الانموذج الذي يساعدها في تحقيق مصالحها الاستراتيجية في المنطقة، وتأمين الحد المعقول من الاستقرار، ولاسيما في مجال الحكم والسياسة، وكذلك سعيها للانضمام إلى الاتحاد الاوروبي، واستمرت تركيا بتركيزها على القوة الناعمة في سياستها تجاه دول المنطقة والتي استطاعت ان تحقق مكاسب كبيرة اقتصادية مستغلة نفوذها السياسي بالمنطقة، وبعد تدهور الاوضاع في البلدان العربية في منتصف عام ٢٠١٢م نتيجة أحداث "الربيع العربي" التي اندلعت في نهاية عام ٢٠١٠ وبداية عام ٢٠١١، اذ كانت تركيا من أكثر الدول استعداداً على الصعيد الاقليمي والدولي لتقبل التغيير الحاصل في المنطقة[٥]، ونتيجة وزيادة التدخلات

=جوزيف ناي اني ادوات القوة الناعمة هي ثلاث: القيم السياسية، والثقافية والسياسة الخارجية، وتبنت تركيا ادوات القوة الناعمة في علاقتها مع الدول العربية منها الادوات السياسية والانسانية المتمثلة بالوكالات والمنظمات الانسانية ووكالة التعاون والتنسيق التركي (Tika) إذ تعد اداة تنفيذية للقوة الناعمة ، الهلال الاحمر التركي وهي هيأة مؤسسة غير هادفة الى الربح ، وقدم الهلال الاحمر التركي خدمات تطوعية لـ ١٣٧ بلداً منذ أنشائه، ومؤسسة الاغاثة الانسانية هي مؤسسة انسانية لضمان حقوق الانسان والحريات وهي غير حكومية تنشط في اكثر من ١٠٠دولة انشت سنة ١٩٩٥م، واستخدمت ايضاً ضمن ادوات القوة الناعمة الدبلوماسية العامة. المصدر: احمد حسين (واخرون)،" القوة الناعمة في المنطقة العربية: السعودية – تركيا –ايران دراسة في الاستراتيجيات والتأثير"،(مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، ٢٠١٨م)، ص ٢٣– ٢٧.

(٤) سعيد الحاج، "تركيا والعالم العربي في عهد حزب العدالة والتنمية"، في كتاب: تجربة حزب العدالة والتنمية في الحكم، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٨٧–٢٨٨.

(٥)علي حسين باكير، "تحديات السياسة الخارجية"، مجلة البيان، العدد(٣١٥)، تشرين الثاني، لندن، ٢٠١٣م، ص ٥٤.

العسكرية في المنطقة، ولاسيما التدخل العسكري الروسي في سوريا، وازدياد التوتر بين المملكة العربية السعودية وايران، بدا ان تحقيق تركيا لأهدافها بالاعتماد على القوة الناعمة بات امراً مستحيلاً دون اللجوء الى القوة الصلبة[٦]، اذ اصبحت تركيا امام مواجهة مشكلات جديدة اذ أحدث (الربيع العربي) تغيراً في سياسية تركيا تجاه دول المنطقة، بعد ادراكها ان تلك الأحداث من الممكن أن تؤثر على الأمن القومي التركي وان الصراع القائم بات يؤثر سلبياً على حلفائها من الدول المجاورة ، وبهذا فقد اتجهت تركيا إلى تفعيل القوة الصلبة منذ منتصف العام ٢٠١٣م، ومن بوادرها هي التدريب والتجهيز للمعارضة السورية ، اذ بدأت تركيا بتسليح المعارضة السورية بأسلحة خفيفة وتدريب أكثر من ١٥ الف من مقاتلي المعارضة على الاراضي التركية[٧]

ثانياً: التحول نحو قوة إقليمية:

تعد منطقة المشرق العربي "العمق الاستراتيجي التركي"، فتركيا على الدوام ربطت نفوذها وانتشارها بمقومات المحيط الجغرافي، فعلى الرغم من التوجهات التركية الرامية إلى ان تصبح جزءاً من العالم الغربي وجزءاً من اوروبا، الا أنها ادركت ان السعي المتواصل لإنجاز ذلك يواجه بمجموعة من العراقيل، لهذا فأنها اعادة النظر بتوجهاتها الخارجية من اجل تحقيق النفوذ في عمقها الاستراتيجي، كما تعد منطقة المشرق العربي بإمكاناتها المعروفة الارض الخصبة لتركيا لتحقيق النفوذ والانتشار، ف ذلك أن تركيا تحاول أن تبرز قوتها وقدرتها للعالم الغربي عبر إظهار أهميتها ومكانتها بالنسبة للعالم الغربي عبر علاقاتها المتميزة مع دول المشرق العربي، وهذا ما سعت اليه تركيا منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام ٢٠٠٢، وتسعى تركيا إلى تصاعد مكانتها الاقليمية وخاصة بعد اجراء التعديلات الدستورية في تركيا عام٢٠١٧، الذي اعطى

---

(٦) احمد مشعان احمد، "السياسة الخارجية التركية بين القوة الناعمة والقوة الصلبة"، مجلة القضايا السياسية، العدد(٥٨)، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠١٨، ص ١٤٨.

(٧)احمد مشعان احمد، "السياسة الخارجية التركية بين القوة الناعمة والقوة الصلبة ،مصدر سبق ذكره، ص ١٥٣.

صلاحيات كبيرة للرئيس التركي رجب طيب اردوغان وتحول النظام البرلماني إلى الرئاسي، وتم اعادة صياغة السياسة الخارجية التركية،فقد شهدت العلاقات السياسية التركية مع دول الخليج العربي تطوراً واضحاً بعد ان شهدت تراجعاً محدوداً حول الرؤى التركية الخليجية تجاه القضية السورية، فقد عادت التفاهمات في شأن الازمة السورية إلى طبيعتها، كذلك معارضتهم للمشروع الايراني الذي يتضمن التوسع القومي في دول الاقليم، وفيما يخص الازمتين السورية والعراقية فقد شهدة انقرة انخراطاً متزايد بعد الاستفتاء الدستوري اذ ا اقام الرئيس التركي رجب طيب اردوغان بتصفية الجيش بعد أحداث محاولة الانقلاب الفاشلة في ١٥ تموز ٢٠١٦، ومن المعروف ان الجيش كان يرفض أي محاولة بريه داخل الاراضي السورية، وبهذا فقد تحققت بعدها عملية درع الفرات في ٢٤/اب٢٠١٦، وبعدها تزايد التواجد التركي في ٢٥/نيسان ٢٠١٧ مع احتدام الصراع التركي– الكردي[٨].

ومن أهم المصالح التركية في التوسع الاقليمي هو التخوف من الانعكاسات السلبية للصراعات الاقليمية على امن تركيا، ومن اجل دعم حلفائها من دول الجوار، كذلك يفسح النشاط الاقليمي المجال لتركيا في توظيف مختلف الادوار السياسية والعسكرية والاقتصادية [٩]، ويمكن اجمال دوافع واهداف تركيا في المنطقة بالاتي[١٠]:

- من أجل توسيع سوقها الاقتصادي وزيادة حجم التبادل التجاري، اذ تنظر تركيا إلى الدول العربية من زاوية المصالح الحيوية اذ تعد دول المشرق العربي سوقاً ممتازاً للبضائع التركية وتحظى بتنافس لا تحظى به في السوق الاوروبية.

---

(٨)كرم سعيد، "علاقات تركيا الخارجية بعد التعديلات الدستورية"، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠٩، تموز، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ص ص١٢٢-١٢٤.

(٩) ايمان زهران، "التغيير في الاستراتيجيات الدولية وسياسات تركيا الاقليمية"، مجلة السياسة الدولية، العدد(٢٠٩)، تموز، مركز الاهرام، القاهرة،٢٠١٧، ص ١١٦-١١٧.

(١٠) بولنت آرس واخرون، "التحول التركي تجاه المنطقة العربية"، (الاردن: مركز دراسات الشرق الاوسط، ٢٠١٢م)، ص٢٨.

- توظيف نظرية "العمق الاستراتيجي" للمشروع التركي، التي ترى ان موقع تركيا وتاريخها يؤهلانها لتعزيز مكانتها عبر علاقاتها مع الدول المحيطة بها جغرافياً، من اجل الحفاظ على امنها وضمان مصالحها وأنهاء القطيعة التي استمرت لعدة سنوات بين تركيا ومحيطها الاقليمي، (١١).
- الفراغ الكبير الذي شهدته المنطقة بعد انهيار النظام الاقليمي العربي، لاسيما بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام٢٠٠٣، وتصاعد التهديدات والتحديات التي باتت تركيا تواجهها منها، التحدي الكردي خاصة بعد حصول اكراد العراق على وضع شبة مستقل، والتحدي الايراني الذي تصاعد نفوذها في العراق وبالتالي تصاعد نفوذها الاقليمي بالمنطقة، وبهذا أدركت تركيا ان لعب دور اقليمي في المنطقة يعني تحديد الاجندة الاقليمية.
- تراجع الدور الامريكي بالمنطقة مما اعطى فرصة للقوى الاقليميةبالتحرك، كذلك تعثر الجهودللانضمام للاتحاد الاوروبي، اذ جاء الرفض الاوروبي لتركيا من أحد اسباب التوجه التركي نحو محيطها العربي الاسلامي، حيث ان امنها القومي ومصالحها الاستراتيجية تترابط أكثر مع البلدان العربية وحتى الافريقية.
- استخدام مكانتها ونفوذها الاقليمي كورقة قوة ضاغطة على الاوروبيين وكسب رافعة إضافية في المحافل الدولية.

المبحث الثاني: الدوافع العسكرية والأمنية التركية تجاه منطقة المشرق العربي

القوة العسكرية هي إحدى المؤشرات الرئيسة للقوة الكامنة للدولة في زمن السلم، ومن أهم مظاهر القوة الحقيقة للدولة في زمن الحرب، وأن القوة العسكرية للدولة تعد كمقياس يستطيع التكيف مع الأوضاع المتغيرة، والتي تتحدد بالقرارات الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية وما ينتج عن هذه القرارات من توجهات وتطبيقات، حيث تؤثر المقاييس الأمنية للدولة إلى حد كبير على كيفية توظيف مواردها

(١١) ايمان زهران، "التغيير في الاستراتيجيات الدولية وسياسات تركيا الاقليمية"، مصدر سبق ذكره، ص ١١٧.

الاقتصادية ونقلها، وتحدد سير علاقتها الدبلوماسية السياسية، وفي الوقت نفسه تؤدي القوة العسكرية التي لا تستطيع أن تواكب التطورات التكنولوجية والتغييرات الطارئة في الاوضاع، دور القوى التي تجازف لتتحول إلى اداة للحسابات السياسية واستهلاك الموارد تبقى الطريق مفتوحاً للصعود إلى أعلى درجة في هرم القوة الدولية[١٢].

ولدراسة الدوافع العسكرية التركية تجاه منطقة المشرق العربي لابد من تقسم المطلب كالاتي:

اولاً :المقومات العسكرية التركية.

ثانياً: زيادة القدرات العسكرية التركية.

ثالثا: تطوير الصناعات العسكرية.

أولاً: المقومات العسكرية التركية:

تعتمد إدارة التغيير في سياسة تركيا الخارجية تجاه منطقة المشرق العربي على جملة من الأدوات، من طليعة هذه الادوات هو القوة العسكرية الصلبة، التي باتت تمثل احدى المؤشرات الاساسية للقوة الكامنة للدولة، وقد حدد الدستور التركي لعام ١٩٢١م مهمة القوات العسكرية بحماية الحدود ومبادئ الجمهورية التركية، ومنذ تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣ لم يخرج الجيش التركي عن هذا الاطار اي لم يشن اي حروب عدوانية او توسعية، فقد شكلت التطورات المحلية والاقليمية دافعاً جديداً للجيش التركي لوضع استراتيجية جديدة بما تتناسب مع تلك التطورات[١٣]، فقد شهد العقد الاخير من القرن العشرين تفكك قوى عسكرية كبرى (الاتحاد السوفيتي)، وترتب على ذلك تغير بالعقيدة العسكرية التركية الذي كان في السابق

([١٢]) احمد داود اوغلو، "العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية"، ترجمة: جابر ثلجي وطارق عبد الجليل ،ط٣، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون،٢٠١٥م)، ص٤٨.

([١٣]) علي زياد العلي، "تركيا وعقدة القيادة الاستراتيجية في الشرق الاوسط: رؤية تحليلية في الوسائل والتوجهات"، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ٢٠١٩م)، ص٦٦-٦٧.

موجهاً لمواجهة الشيوعية ، كما ادى إلى رسم خريطة استراتيجية للجيش التركي والتي تقوم على المشاركة في المهمات التي تقع خارج الحدود ضمن مضلة الحلف الاطلسي والامم المتحدة، وعلى المستوى الداخلي شكل وصول حزب العدالة والتنمية للحكم مرحلة جديدة للجيش التركي، في اعادة رسم العلاقات العسكرية والسياسية فبعد ان كان الجيش التركي المهيمن على الطبقة السياسية، فقد عمل حزب العدالة والتنمية على الحد من مهمات الجيش وركزها في حماية حدود التركية بعيداً عن الأوضاع السياسية للبلد، وتم ذلك عبر القرارات والتعديلات الدستورية التي قامت بها حكومة حزب العدالة والتنمية في ١٢/ ايلول ٢٠١٠[١٤].

تبنى حزب العدالة والتنمية مجموعة من السياسات التي من شأنها ان تساعده للوصول إلى تحقيق طموحاته، نحو زيادة وتحسين القوة والمكانة الدولية والاقليمية لتركيا، انسجاماً مع مكانتها وظروف جوارها الجغرافي، ففي عام ٢٠١٢ ومع تدهور الاوضاع في العالم العربي وحدوث ثورات الربيع العربي وزيادة التدخل المباشر العسكري الروسي في سوريا، وتوتر العلاقات الايرانية والسعودية، كان لابد لتركيا ان تحقق اهدافها بالاعتماد على القوة الناعمة دون استخدام القوة الصلبة يعد هذا امراً صعب المنال عملياً ، على اعتبار القوة الناعمة هي احدى المرتكزات السياسية لحزب العدالة والتنمية، ومنذ عام ٢٠١٣ ظهرت بوادر تركية إلى استخدام القوة الصلبة، منها تدريب وتجهيز التنظيمات المسلحة في سوريا، التواجد العسكري في شمال العراق، وانشاء قاعدة عسكرية في قطر عام٢٠١٤[١٥].

لقد أصبحت تركيا تمتلك العديد من القواعد العسكرية خارج حدودها وبدأ من بعشيقة في شمال العراق، والصومال وصولاً إلى قاعدة الريان العسكرية في قطر

(١٤) عقيل سعيد محفوض، "السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية والتغيير"، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢م)،ص ٧١.

(١٥) مجموعة باحثين،"حال الامة العربية ٢٠١٧-٢٠١٨"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٨م)، ص٥٨.

والتي تم الاتفاق عليها سنة ٢٠١٤، فضلاً عن القواعد في قبرص الشمالية واذربيجان، وفيما يخص دراستنا في المنطقة سنتناول القواعد العسكرية التركية في قطر وشمال العراق وسوريا.

١- قاعدة الريان العسكرية "قطر":

عبر السنوات الأخيرة أصبحت قطر أهم حليف لتركيا في منطقة الخليج العربي، اذ تضم قطر قاعدة عسكرية تركية على أراضيها، فضلًا عن اتفاقيات التعاون العسكري والدفاع المشترك بين البلدين، في مطلع عام ٢٠١٥ صادقت لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان التركي على مشروع الاتفاق التعاون العسكري بين تركيا وقطر، الذي تم الاتفاق عليه في اواخر عام ٢٠١٤، والذي يتضمن عدة مجالات، منها التدريب العسكري لقوات الأمن القطرية، وشمل الاتفاق تسخير كل الاجواء والمعسكرات والطائرات والمجال الجوي تحت تصرف القوات التركية، وبدأ سير الاتفاق التعاون العسكري بين البلدين والذي ينص " ان البلد المضيف يسمح للبلد الاخر استخدام موانئه البحرية، وطائراته ومجاله الجوي، وبتمركز قواته العسكرية على ارضيه، كذلك الافادة من الوحدات والمخيمات والمؤسسات والمنشآت العسكرية"[١٦].

وتسع هذه القاعدة العسكرية نحو ثلاثة آلاف شخص، ويقدم الدعم اللوجستي لها عن طريق البحر والجو، ويوجد بها نحو ٣٠٠ عنصر تابع للقوات التركية، وبعدها بدأت القاعدة تشهد زيادة في أعداد الجنود الأتراك، فضلاً عن تدعيمها بمركبات مصفحة ومدافع، ومن جانبه أعلن سفير تركيا لدى الدوحة (فكرت أوزار)أن تركيا ستعزز قواتها البرية في قطر، بدعم جوي وبحري أيضًاوتعد القاعدة

(١٦) يوسف الكلوب، "تركيا بين الشرق والغرب قراءة في السياسية الخارجية التركية تجاه اوروبا والشرق الاوسط"،(اسطنبول: مركز برق للابحاث والدراسات،٢٠١٥م)، ص٥٤.

التركية في قطر هي ثالث أكبر قاعدة عسكرية في قطر بعد قاعدة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة [١٧].

وتأتي أهمية هذه القاعدة كونها توسع دور تركيا وتزيد من نفوذها في المنطقة، حيث ستمنحها هذه القاعدة العسكرية إطلالة على الخليج العربي، ووجوداً عسكرياً مباشراً، وأنها قاعدة تركية بحته خارج إطار حلف شمال الأطلسي في العالم العربي، وهو ما يفيد تركيا على المدى الاستراتيجي من حيث التنافس مع القوى الإقليمية الأخرى ولا سيما إيران، فضلاً عن ملء الفراغ النسبي الذي من المحتمل أن تتركه الولايات المتحدة في المنطقة، أما من ناحية قطر فالهدف الرئيس من القاعدة هو تطوير مؤسستها العسكرية وتحديثها وتأهيل كوادرها وتدريبهم، بهدف تطوير إمكانات وقدرات قواتها المسلحة من جهة، وزيادة التعاون الاستراتيجي بينها وبين أنقرة واخراجها من تفرد "الحماية" الضمنية الأميركية من جهة أخرى، وهذه الخطوة تمثل في تفعيل استخدام القوة الصلبة في الدور التركي الاقليمي بعد ان اتضح عدم الجدوى في الاعتماد على القوة الناعمة فقط [١٨].

وعلى اثر تصاعد التوتر في (الازمة الخليجية– القطرية في حزيران/٢٠١٧) بما افضى إلى تحديد نمط التحالفات ومسار الانحيازات، بدأ الموقف التركي أكثر انسجاماً مع السياسة القطرية، انطلاقاً من ان سبب التوتر في علاقات قطر مع دول الخليج، تعد ذاتها التي تتبناها تركيا وبالأخص دعم حركة الاخوان المسلمين، وعلى اثرها جاءت التحركات التركية والتسريع بنقل الجنود والاليات والطائرات التركية إلى الدوحة، وهذا يعني ان تركيا ادخلت نفسها قسراً في الصراعات بين دول مجلس التعاون، واعتمدت تركيا في مساراتها على المعادلة المتوازية، عبر التصعيد العملي والتكثيف من

---

(١٧) علي زياد العلي، مصدر سبق ذكره، ص٩٩.

(١٨) سعيد الحاج، "القاعدة العسكرية التركية بقطر السياق والدلالات"، تـــرك بـــرس، ٢٠١٧/٦/١٣، (تم التصـــفح بتاريخ٢٠١٩/٣/١٩)، للمزيد ينظر الى الرابط الاتي: https://www.turkpress.co/node/35616

الوجود العسكري على مسرح العمليات القطرية، ونفس الوقت محاولة تهدئة الاوضاع مع السعودية، وفتح قنوات اتصال مع دولة الكويت والهجوم غير مباشر على الامارات ومصر، وذلك في محاولة تركية لاتخاذ خطوات استباقية في مواجهة مفتوحَة بين انقرة والدول العربية ، تنقل بمقتضاها ميدانها من المجال المحلي إلى قلب منطَقة الخليج[١٩]. ويعود دعم أردوغان لقطر إلى تعزيز العلاقات السياسية بعد محاولة الانقلاب في منتصف تموز ٢٠١٦ في تركيا حيث أرسلت قطر آنذاك ١٥٠ عسكريًا إلى تركيا من أجل دعم أردوغان، وهذا يظهر العلاقة الوثيقة بينهما كما أن هناك علاقات اقتصادية قوية بين البلدين، وعلاوة على ذلك القاعدة التركية في قطر هي القاعدة العسكرية الوحيدة لأنقرة في منطقة الخليج العربي، وقد سمح البرلمان التركي بإرسال ٥ آلاف جندي إلى تلك القاعدة، وبذلك فإن تركيا كداعم لقطر اتخذت موقفا حاسما وواضحا تمامًا.

٢-التواجد العسكري التركي في سوريا:

نجح حزب العدالة والتنمية في القيام بعمل متدرج على مدى السنوات العديدة إلى وضع الحد من التدخل العسكري في الشؤون السياسية لتركيا واستخدام القوة الناعمة في علاقتها العسكرية مع الدول الأخرى، لكن مع أحداث الربيع العربي وزيادة التدخلات والاحلاف العسكرية في المنطقة، بدأت تركيا بتجهيز وتسليح التنظيمات المسلحة السورية بأسلحة خفيفة في ظل الضغط الأمريكي الذي يحول دون تقديم اسلحة منذ عام ٢٠١٢، لكن مع مباحثات واتفاق مع الولايات المتحدة عام ٢٠١٥، فقد تم تدريب وتسليح أكثر من ١٥ الف من المقاتلين على الاراضي التركية، وذلك من أجل القتال ضد تنظيم داعش، لكن فشل هذا البرنامج التدريبي بعد مدة من بدايته وعدم

(١٩) مجموعة باحثين، "حال الامة العربية٢٠١٧-٢٠١٨"، مصدر سبق ذكره، ص٥٨.

رغبة الولايات المتحدة في نجاحه لاعتمادها على قوات البيشمركة، ووحدات حماية الشعب في مواجهة داعش(٢٠).

لكن بعد أحداث ١٥ تموز /٢٠١٦ بدأت الحاجة إلى عودة التناغم بين المؤسسة السياسية والعسكرية التركية، وزيادة اسهام الاخيرة في القرار السياسي على اثر التهديدات الأمنية في شمال سوريا " تنظيم الدولة والفصائل الكردية"، وفي عام ٢٠١٧ سعت تركيا إلى اعادة تبديل انماط تحالفاتها السورية في ضل تصاعد اوجه الاختلاف الامريكي – التركي بسبب دعم الولايات المتحدة للمليشيات الكردية التي تشكل خطراً على الأمن القومي التركي، وفي المقابل عملت تركيا على توثيق العلاقات الروسية الايرانية، والتوازي مع ذلك عملت انقرة على التحرك في الساحة السورية لضمان بقاء نفوذها وتحقيق مصالحها، اذ فقدت تركيا التنظيمات الجهادية التي كانت تدعمها، فعملت تركيا على انشاء تمركزات عسكرية في الشمال سوريا، انطلاقاً من محركات عدة (٢١):

- الوجود الايراني في سوريا، عبر انشاء تمركزات عسكرية دائمة وليست متنقلة، وتشير دراسات غربية إلى ان طهران اقدمت بالفعل على انشاء قاعدتين عسكريتين، واحدة في مطار دمشق الدولي" هو مقر الحرس الثوري الايراني"، والثانية في جبل عزان بالقرب من حلبَ.
- الوجود العسكري الامريكي على الشريط الحدودي بين تركيا وسوريا، واتخاذ ها منطقة نفوذ رئيسة لها، وحسب التقديرات التركية تشير إلى انه مخطط امريكي لترسيخ الانفصال الكردي او ارساء نظام فدرالي في سوريا.

(٢٠) علي زياد العلي، مصدر سبق ذكره، ص

(٢١) مجموعة باحثين، "حال الامة العربية٢٠١٧–٢٠١٨"، مصدر سبق ذكره، ص٥٧.

٣-التواجد العسكري التركي في شمال العراق:

عند الحديث عن طبيعة الوجود التركي في شمال العراق، اذ يمكن القولُ أن تواجد القوات التركية على أطراف مدينة" بعشيقة"، يرجع تاريخها إلى حرب الخليج الأولى بعد ما شنت القوات التركية حملة عسكرية على الحدود التركية-العراقية عام ١٩٩٢، اذ شنت تركيا حملة عسكرية عبر الحدود، عبر نشر ما يقرب من ١٥ ألف جندي من القوات الجوية والجيش للمشاركة في العمليات في شمال العراق، وكانت تلك ثاني أكبر حملة تشنها تركيا في أعقاب تدخلها العسكري في قبرص في عام ١٩٧٤، وقد ألحقت خسائر كبيرة بـــ (حزب العمال الكردستاني)[٢٢]. وفي عام ١٩٩٤ تمكنت تركيا بالاتفاق مع "الحزب الديمقراطي الكردستاني" من الإبقاء، عبر اتفاقية تسمح بمواجهة حزب العمال الكردستاني، وان العمليات العسكرية في شمال العراق من وجهة نظر تركيا عمليات مشروعة ودفاعية ضد الهجمات حزب العمال الكردي **pkk**، وصرحت رئيسة الوزراء التركية آنذاك عام ١٩٩٥ (تانسوشيلر) أن التواجد القوات التركية في شمال العراق لا يعني انتهاكاً لسيادة العراق، لان المنطقة لم تعد ملكاً لاحد"، وطلب الرئيس التركي في ذلك الحين سليمان ديميريل في ١٩٩٥/٥/٣ "بإعادة النظر إلى ترسيم الحدود بين تركيا والعراق لاسترداد الموصل الذي كانت تركيا قد اضطرت للتنازل عنه لصالح العراق بحيث أن حدود تركيا يجب ان تنتهي حتى نهاية الخط النفط الموصل- كركوك"[٢٣].

وفي عام ١٩٩٥ شنت "القوات المسلحة التركية" حملةعسكرية أكبر هي (عملية الفولاذ) ، عبر نشر حوالي ٣٥ ألف جندي على مسافة٦٠ كيلومتراً في عمق الأراضي العراقية، وقد توغلت "قوات العمليات الخاصة" بشكل أعمق داخل الأراضي العراقية

([22])**Can kasapoglu and SonerCagaptay, *"turkey's military presence in Iraq: A complex strategic deterrent"*, December 22, 2015, the washingtion institute, https://www.washingtoninstitute.org .**

([٢٣]) جلال عبد الله عوض، "صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية-التركية"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨ م)، ص ٤٦.

وتبع ذلك سلسلة من العمليات متعددة في عام ١٩٩٧، من بينها "عملية المطرقة" وبعدها اقترحت رئيسة الوزراء في حينها تانسوشيلر يجب اقامة منطقة امنية عازلة في شمال العراق لحماية تركيا من القوات الكردية pkk ويتراوح عمقها ٢٠ كم داخل اراضي شمال العراق على الحدود التركية العراقية، وبالفعل تمكنت تركيا من اقامة منطقة امنية في شمال العراق في عام ١٩٩٧ نشرت فيها ٨ الاف جندياً لمنع من تسلل المتمردين من جماعه حزب ال pkk إلى الاراضي التركية، واخذوا الجنود مواقعهم ليتمكنوا من توجيه ضربات دقيقة ضد مقاتلي هذا الحزب، واقامت نظاماً الكترونياً بالتعاون مع الولايات المتحدة واسرائيل لمراقبة القوات العراقية على الحدود باستخدام الاقمار الصناعية[٢٤].

وعززت تركيا وجودها مع ظهور تنظيم داعش الإرهابي في الموصل، حيث أرسلت جنوداً إلى قاعدة بعشيقة، وكان ذلك بهدف تدريب القوات العراقية أثناء محاربة (تنظيم داعش)الإرهابي، ويقدر حجم الجنود الأتراك الموجودين بما يقارب ٣٠٠٠ جندي في العراق، من اجل حفظ الأمن ومحاربة الإرهاب في المنطقة[٢٥].

يمكن القول أن تركيا لا يمكن ان تتنازل عن وجودها العسكري بكل ما من شئنه حفظ مصالحها السياسية في هذه المنطقة، حتى وان كلفها ذلك الدخول في تصادم سياسي بل وحتى عسكري مع الحكومة العراقية، وانطلاقا من مجموعة من الأسباب[٢٦]:

([٢٤]) وليد رضوان، "العلاقات العربية التركية، دور اليهود في التحالفات الدولية والاقليمية وحزب العمال الكردستاني في العلاقات العربية التركية" العلاقات السورية التركية انموذجا"، ط٢،(بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ٢٠١٥م)، ص٢٤٩-٢٥٨.

([٢٥]) اسامة الصياد، "الوجود العسكري التركي في العراق.. ضرورات لمكافحة الإرهاب"، تي ار تي عربي، ٢٠١٩/١/٢٨، (تم التصفح بتاريخ ٢٠١٩/٣/٢١)، للمزيد ينظر الى الرابط الاتي: www.trtarabi.com/now

([٢٦]) فراس الياس، تقدير استراتيجي،" عهد جديد في العلاقات العراقية التركية"، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠١٧م، تم التصفح بتاريخ٢٠١٩/٣/٢١)، للمزيد ينظر الى الرابط الاتي:https://democraticac.de/?p=42158 .

- جغرافياً: فتركيا تسعى إلى فرض سيطرتها على هذه المنطقة الجغرافية لارتباطها بالمجال الحيوي التركي، خصوصا مدينة تلعفر التي تسعى إلى الحفاظ على طابعها القومي بعيدا عن اية تفرعات مذهبية.
- امنياً: تتعلق بطبيعة التطورات والاوضاع على الساحة السورية، خصوصا فيما يتعلق بأكراد سوريا "وحدات حماية الشعب الكردي PYDذراع حزب العمال الكردستاني في سوريا" وسيطرتهم على معبر ربيعة الحدودي، وبالتالي هذا يعني استمرارية تهديدهم للأمن التركي، خصوصا مع تواجد عناصر حزب العمال الكردستاني في سنجار والتي ترتبط جغرافياً بجنوب تركيا عبر سلسلة جبال قنديل.
- اقتصادياً: تأثر الاقتصاد التركي بشكل ملموس من الاهتزاز الأمني في منطقة الشرق الأوسط، واتخاذ دور أساسي في تحرير الموصل دون شريك عسكري يعني المزيد من التضاؤل في المؤشرات الاقتصادية ويعني التكاليف الاقتصادية الضخمة التي لا يمكن لتركيا تحملها في الوقت الحالي.
- سياسياً: يمكن القول ان تركيا في مرحلة ما بعد الانقلاب الفاشل ليست كما قبلها، اذ أنها ستتجه إلى مزيد من التشدد والواقعية في سياستها الخارجية خصوصا فيما يتعلق بتواجد قواتها على اطراف مدينة الموصل، وبالتالي فان مشاركة هذه القوات او انسحابها سوف يكون مرتبط بمقدار ما ستشهده العلاقات العراقية– التركية من تطورات.

ثانياً: زيادة القدرات العسكرية التركية:

تتجه تركيا إلى زيادة قدراتها العسكرية، اذ يعد الجيش التركي من اقوى جيوش حجماً وكفاءة وتعد ثاني اكبر جيش بعد الجيش الامريكي في حلف الشمال الاطلسي[٢٧] حيث اشار تقرير "غلوبال فاير باور" الموقع العسكري المتخصص في

(٢٧) علي محافظة، "تركيا بين الكمالية والاردوغانية١٩١٩–٢٠١٤"،ط٣، (الاردن: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠١٥)، ص ٢٠٨.

الجيوش والأسلحة، "حافظت تركيا على ترتيبها كتاسع أقوى دولة في العالم عسكرياً، والأقوى في الشرق الأوسط، بحسب تصنيف جديد لعام ٢٠١٩"، وضع مؤشر الجيوش بحسب القدرات العسكرية لكل دولة، وذكر أيضاً "إن تصنيف القوة العسكرية العالمية اعتمد ٥٥ عاملاً لتحديد درجة ما يسمى بمؤشر القوة لكل دولة، واشار أيضاً إلى ان عدد الأفراد في الجيش التركي يبلغ ٧٣٥ ألف عسكرياً[٢٨]، وتبلغ ميزانية الدفاع التركية للعام الحالي على وفق المصدر نفسه ٨ مليارات و٦٠٠ مليون دولار، وتمتلك تركيا ١٠٦٧ طائرة، فضلاً عن ٢٠٧ مقاتلات ومثلها طائرات هجومية، فضلاً عن ٤٩٢ مروحية، وعلى مستوى المعدات العسكرية يمتلك الجيش التركي ٣٢٠٠ دبابة قتاليه، و٩٥٠٠ مدرعة قتاليه، و٢٣٩٢ مدفعية تلقائية الدفع ومقطورة، وتمتلك تركيا أيضاً ١٩٤ قطعة بحرية من بينها ١٢ غواصة، اذ لا يعتمد ترتيب الموقع العسكري "غلوبال فاير باور" على العدد الإجمالي للأسلحة الموجودة لدى أي دولة، ولكن يركز بدلاً على تنوع السلاح وتطور التكنولوجيا المستخدمة، وبهذا أوضح الموقع أن صيغة الترتيب تسمح للدول الصغيرة، إن كانت أكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية، بالتنافس مع الدول الأكبر مساحة والأقل تطوراً[٢٩].

ثالثاً: تطوير الصناعات العسكرية:

تقوم الدوافع العسكرية التركية على تحقيق مجموعة من الأهداف حتى عام ٢٠٢٣ هي السعي لتطوير صناعاتها العسكرية، من أجل تامين الاحتياجات العسكرية للقوات المسلحة التركية، اي تحقيق الاكتفاء الذاتي فضلاً عن جعل هذه الصناعات وارداً اقتصادياً، اذ تقدر موازنة هذا المشروع بحوالي ١٥٠ مليار دولار امريكي طوال ٣٠ عاماً، كذلك لجعل تركيا مصدراً لتطوير المبادرات التي تسهم في تحقيق وحفظ

([٢٨]) تي ار تي عربي، "تركيا الأقوى عسكرياً بالشرق الأوسط والتاسعة عالمياً"، ٢٠١٩/٣/٦، (تم التصفح بتاريخ ٢٠١٩/٣/١٦)، للمزيد ينظر الى الرابط التي: https://www.trtarabi.com/now.

([٢٩])تي ار تي عربي، "تركيا الأقوى عسكرياً بالشرق الأوسط والتاسعة عالمياً""، المصدر نفسه.

السلم والأمن الاقليمي، ويتوقع جورج فريد من في كتابة المائة عام ان تصبح تركيا من بين اقوى دول العالم بعد الولايات المتحدة بحدود عام ٢٠٦٠، وإن النفوذ التركي سوف يتوسع ليغطي جميع الدول التي كانت خاضعة للدولة العثمانية(٣٠).

فقد عمدت تركيا إلى تطوير قواتها العسكرية ومعداتها القتالية لكي تكون في مستوى القدرات العسكرية التي يتمتع بها قوات دول حلف الناتو، ومن اجل تعزيز موقعها تجاه الدول الجوار وطموحها في ان تكون قوى اقليمية كبرى، فقد تطور قطاع الصناعات الدفاعية والعسكرية التركية الأمر الذى جعله تنتقل من الاعتماد على تصدير البضائع والمنتجات التركية الغذائية والصناعية فقط إلى تصدير صناعاتها العسكرية والإنتاجية، خاصة عندما صرح الرئيس رجب طيب أردوغان خلال افتتاحه معرض للمنتجات العسكرية في عام ٢٠١٥ " أنه بلغ اعتماد تركيا على المعدات العسكرية المستوردة في عام ٢٠٠٢ بنسبة ٨٠% والأن ننتج ٥٤% منها ولكن بحلول عام ٢٠٢٣ أن نتخلص بشكل كامل من استيراد الصناعات العسكرية فضلاً عن تخطيط تركيا لرفع صادراتها من منتجات قطاع الصناعات الدفاعية في عام ٢٠١٨، إلى٢.٥ مليار دولار أمريكي"، وأعلن رئيس جمعية تكتل شركات الصناعات الدفاعية والفضائية في تركيا "، أن قيمة صادرات قطاع الصناعات الدفاعية خلال العام ٢٠١٧ إلى مليار و٧٠٠ مليون دولار، وفي عام ٢٠١٨ بلغت نسبة الصادرات التركية من منتجات الصناعات الدفاعية،(٢٥٨ مليون دولار و٩١٦ ألاف)، وأعلن رئيس الوزراء(بن علي يلدريم)، أن الاستثمارات في الصناعات الدفاعية تجاوزت ٣٥ مليار دولار خلال السنوات ١٥ الماضية، وهذا التطور منذ أن تسلم حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا، وذكر أيضاً أن قيمة صادرات الصناعة الدفاعية التركية تجاوز المليارى دولار، وأن ٦٥ % من احتياجات تركيا العسكرية يتم صناعتها محلياً، وهذه

(٣٠) بلال خشيب، "اثر الصعود الاوراسي الجديد على التوجهات الكبرى للاستراتيجية التركية"،(انقرة: مركـــز ادراك للدراسات والاستشارات، ٢٠١٨م)،ص ٣٩.

تعد قفزة صناعية اذ بلغت ٢٤% منذ عام ٢٠٠٢"[٣١]، وتبقى تركيا معتمدة على تكنولوجيا الاسلحة الاجنبية وكانت تحتل المرتبة السادسة من كبار الدول المستوردة للأسلحة بين الاعوام ٢٠١٢-٢٠١٦، اذ زادت وارداتها من الاسلحة بنسبة ٤٢% مقارنة بين الاعوام ٢٠٠٧- ٢٠١١، وازداد حجم الانفاق العسكري التركي بنسبة ٩,٧% بين الاعوام ٢٠٠٧ -٢٠١٦ بسبب محاولة الانقلاب الفاشلة اضافة إلى ذلك الانفاق العسكري على العمليات ضد المتمردين الأكراد وتنظيم داعش في سوريا وغيرهم[٣٢].

ونظرت دول الخليج العربي إلى الصناعات العسكرية التركية بأعجاب وسعت إلى تأسيس مشروعات عسكرية مشتركة، فشهد العام ٢٠١٦ اربعة تدريبات عسكرية مشتركة، اذ شاركت القوات الجوية الملكية السعودية في تمرين النور ٢٠١٦م الذي اقيم في قاعدة قونيا العسكرية وسط تركيا، وشاركت المملكة العربية السعودية في تدريبات (نسر الاناضول٤-) ، والمناورات(EFES٢١٦) التي اقيمت في ايار/٢٠١٦، بينما شاركت تركيا في مناورات (رعد الشمال)، وفي اطار التعاون بين تركيا والسعودية وضعت الاخيرة مقاتلات في قاعدة انجرليك بولاية اضنه جنوب تركيا، ووقعت شركة "اسيلسان" التركية للصناعات العسكرية الالكترونية والشركة السعودية للاستثمار التقني الحكومية في ١٢/شباط ٢٠١٦ اتفاقاً لتأسيس شركة مشتركة

([٣١])ترك برس،" تركيا.. الصناعات الدفاعية المحلية تضع بصمتها في ٢٠١٨ "، تقرير، ٢٠١٩/٢/١٨، (تم التصفح بتاريخ ٢٠١٩/٣/٢٥)، للمزيد ينظر الرابط الاتي: http://www.turkpress.com/node/58003 ، وايضاً ينظر الى: طارق القزق، القوة الصلبة التركية الرؤي والتطبيقات، المركز الديمقراطي العربي ، برلين، ٢٠١٨/٨/١٥، ص ٣

([٣٢]) بيتر د. ويزمان،" الانفاق العسكري وعمليات نقل الاسلحة الى الشرق الاوسط وشمال افريقيا"، التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، الكتاب السنوي ٢٠١٧، ترجمة: عمر سعيد الايوبي وامين سعيد الايوبي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٨، ص ١٥٦.

للصناعات الدفاعية الالكترونية في المملكة، وذلك بتصميم وصناعة الرادارات ومعدات الحرب الالكترونية[٣٣].

وعلى الرغممن أن تركيا تستخدم الصناعات العسكرية كأداة لتعزيز تحالفاتها مع الدول العربية، فأن المملكة العربية السعودية قد اقدمت في ايار/٢٠١٧ على الغاء اكبر صفقة عسكرية مع تركيا، وتضمنت شراء اربع سفن حربية من الصناعة التركية، اذ كلف هذا القرار شركة صناعة السفن التركية خسائر تقدر بنحو ملياري دولار، في الوقت نفسة اقدمت قطر في ٧/حزيران ٢٠١٧ على تفعيل الاتفاقية الموقعة عام ٢٠١٥م بين الدوحة وانقرة، والتي تضمنت انشاء قاعدة عسكرية، ونشر خمسة الاف جندي تركي في الاراضي القطرية، وتصدير اجهزة عسكرية تركية إلى قطر التي بلغت قيمتها ملياري دولار [٣٤].

وقد اجريت شركة "أسلسان" التركية الرائدة في مجال الصناعات العسكرية والإلكترونية، مباحثات مع الأردن لتعزيز التعاون في الصناعات الدفاعية، جاء ذلك خلال زيارة رسمية بدأها رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للشركة "هالوك جورجون"، إلى الأردن، برفقة عدد من أعضاء الشركة، حسب بيان للسفارة التركية بعمان، وأشار البيان إلى أنهم ناقشوا إمكانيات تطوير العلاقات بين البلدين عبر الافادة من الشراكة القائمة بين كادبي (مركز الملك عبد الله الثاني للتصميم والتطوير) و أسيلسان الشرق الأوسط، وأعلنت مؤسسة الصناعات الدفاعية التركية "أسيلسان" عن توقيعها عقدًا مع وزارة الدفاع التركية، لتزويد الأخيرة بصواريخ ذكية تعرف باسم "مجموعة التوجيه الدقيق"، وبحسب بيان نشرته "أسيلسان" في اذار/٢٠١٨م، فإن قيمة العقد بلغت بقيمة ٢٦٤ مليونًا و١٨٣ ألف ليرة تركية أي ما يعادل نحو ٦٧ مليون

([٣٣]) التقرير الاستراتيجي ٢٠١٥-٢٠١٦، "النظام العربي الاقليمي: اللاعبون والاتجاهات في مرحلة انتقالية"، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق ،٢٠١٧م، ص ٧١.

([٣٤]) مجموعة باحثين، "حال الامة العربية ٢٠١٧-٢٠١٨"، مصدر سبق ذكره، ص ٥١.

دولار أمريكي. وبموجب هذا العقد الذي وقّع بين الجانبين في ٢٣ / اذار ٢٠١٨م، ستسلم "أسلسان" مجموعة التوجيه الدقيق لوزارة الدفاع في المدة ٢٠١٩-٢٠٢٠[٣٥].

وتعّد أكثر الدول المستفيدة في المنطقة من المساعدات العسكرية التركية هي، لبنان، اذسلمت تركيا بتاريخ ٢١ اذار/ ٢٠١٨ الجيش اللبناني ما يقرب من ١٤٧ قطعة غيار منها الدبابات وناقلات الجنود المدرعة، بحسب ما أعلنه السفير التركي في لبنان خلال حفل التسليم الذي أقامه الجيش اللبناني في بيروت، التي وصلت قيمتها إلى نحو مليون دولار أمريكي تأتي ضمن اتفاقية "المساعدات الخارجية العسكرية اللوجستية" المبرمة بين البلدين عام ٢٠١٠، موضحاً إلى إدراج لبنان في "برنامج المساعدة العسكرية الخارجية التركي" عام ٢٠١٥، للمزيد ينظر إلى الجدول (١) اسماءوانواع الصناعات العسكرية التركية.

وبهذا فقد أثبتت تركيا أمام العالم أنها صاحبة قوة في كل المجالات، وباتت تصنع سفنها، وطائراتها الحربية محليا، كما كشف المسؤولون الأتراك عن أن خططهم هي أن يصل حجم الحصة التركية من الصادرات الحربية، في السوق العالمية، إلى ٢٥ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٣، أي في الذكرى المئوية الأولى لتأسيس الجمهورية التركية [٣٦] .للمزيد ينظر الجدول(٢) الخاص بالصناعات العسكرية التركية

أما الدوافع الأمنية التركية في المنطقة، التي دفعت بتركيا بأن تكون لاعب اقليمي للمشاركة في تحديد الاجندة الأمنية الاقليمية، والوصول بخطوط الدفاعات التركية إلى ابعد نطاق ممكن من الاراضي التركية التي كانت سابقاً ضحية العمليات الارهابية، سواء على خلفية سياسية مثل المشكلة الكردية او المشكلة الارمنية، او على الخلفية الايديولوجية مثل عمليات الجماعات الدينية الارهابية التي تنشط من الدول

(٣٥) ترك برس، "أسلسان التركية تبحث مع الأردن سبل تعزيز التعاون في مجال الصناعات الدفاعية"، ٢٠١٨/١١/١٠، (تم التصفح بتاريخ ٢٠١٩/٤/٢)، للمزيد ينظر الى الرابط الاتي: https://www.turkpress.co/node/52671 .

(٣٦) ولاء خضير، "ما الذي يَجعل الجيش التركي من بين الأقوى في العالم"، ترك بـــرس، ٢٠١٥/١١/٣، (تم التصـــفح بتاريخ٢٠١٩/٣/٢٤،) للمزيد ينظر الى الرابط الاتي: https://www.turkpress.co/node/14652

الجوار الجغرافي، اذ ان الدور الاقليمي المتزايد لتركيا في المنطقة سيؤدي إلى تحسن صورتها لدى اوروبا، وبالتالي يرفع رصيدها لدى الاتحاد الاوروبي [٣٧].

لذا ما يزيد من دعم الجانب العسكري التركي تجاه تطلعاتها السياسية الخارجية، سيطرح الباحث جدولين (١)، (٢) يختص بالقوة العسكرية التركية واسماء وانواع الصناعات العسكرية التركية .

جدول (١) يوضح القوة العسكرية التركية

السلاح	النوع	العدد	الملاحظات
القوة الجوية	طائرة مقاتلة	٢٠٧	تحتل تركيا المرتبة العاشرة عالمياً
	طائرة هجوميه	٢٠٧	
	طائرة نقل	٨٧	
	هليكوبتر	٣٩٨	
	هليكوبتر مقاتلة	٩٤	
	طائرة تدريب	٢٨٩	
القوة البرية	دبابات مقاتلة	٣٢٠٠	تحتل تركيا المرتبة السابعة عالمياً
	مدرعات مقاتلة	٩٥٠٠	
	مدفع ذاتي الحركة	١١٢٠	
	مدفع سحب	١٢٧٢	
	راجمة صواريخ	٣٥٠	
القوة البحرية	حاملة طائرات	–	
	سفينة حربية سريعة (فرقاطة)	١٦	
	مدمرة	–	
	سفينة حربية (فرقيطة)	١٠	
	غواصة	١٢	
	زورق دورية	٣٤	

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المصدر :Turkey Military Strength,٢٠١٩/٥/١٠ ,
https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp?country_id=turkey

(٣٧) علي زياد العلي، مصدر سبق ذكرة ، ص. 16.

جدول(٢) يوضح اسماء وانواع الصناعات العسكرية التركية

القوة	اسم السلاح	نوع السلاح	الشركة المصنعة
القوة البرية	Acv- 15	مركبةقتاليه مدرعة	FNSS
	Acv- 15	مركبةقتاليه مدرعة	FNSS
	Acv- 19	مركبةقتاليه مدرعة	FNSS
	Acv- ad	مركبةقتاليه مدرعة	FNSS
	ALTAY	دبابة قتاليه بقدرات عاليه	BMC
	KAPLAN 10	مركبةقتاليه مدرعة	FNSS
	KAPLAN 20 NG- AFV	مركبةقتاليه مدرعة	FNSS
	KAPLAN 30 NG- AFV	مركبةقتاليه مدرعة	FNSS
	KAPLAN MT	مركبةقتاليه مدرعة	FNSS
	M113 MODERNISATION	مركبةقتاليه مدرعة	FNSS
	POYRAZ	مركبةقتاليه مدرعة	ASELSAN
	TULPAR	مركبةقتاليه مدرعة	OTOKAR
	TULPAR- S	مركبةقتاليه مدرعة	OTOKAR
	4X4 ARMOURED AMBULANCE	اسعاف مدرع	KATMERCILER
	AMAZON	مركبةمدرعة	BMC
	ARMA 6X6	مركبةقتاليه مدرعة	OTOKAR
	ARMA 8X8	مركبةقتاليه مدرعة	OTOKAR
	COBRA	مركبةقتاليه مدرعة	OTOKAR
	COBRA II	مركبةقتاليه مدرعة	OTOKAR
	EJDER YALCIN 4X4 ARMOURED COMBAT	مركبةمدرعة	NUROL MAKINA
	HIZIR	مركبةمدرعة	KATMERCILER
	ILGAZ II INTERNAL SECURITY VEHICLE	مركبةمدرعة	NUROL MAKINA
	KAYA	مركبةمدرعة	OTOKAR
	KHAN	مركبةمدرعة	KATMERCILER
القوة الجوية	HÜRJET	طائرةتدريب قتاليه	TURKHAVACILIK
	HÜRKUŞC LIGHT ATTACK-	طائرةتدريب قتاليه	TURKHAVACILIK
	HÜRKUŞADVANCED TRAINER	طائرةتدريب قتاليه	TURKHAVACILIK
	MMU	مقاتلة	TURKHAVACILIK
	GÖKBEY MULTIROLE HELICOPTER	هليكوبتر	TURKHAVACILIK
	T129 ATAK MULTIROLE	هليكوبتر مقاتلة	TURKHAVACILIK
	ANKA Multi- Role UAV System	طائرة استطلاع مسيرة	TURKHAVACILIK
القوة البحرية	CG SAR	سفينة حربية	RMK Marine
	(C 92)CORVETTE	سفينة حربية	DEARSAN
	CORVETTE 1600	سفينة حربية	RMK Marine
	MILGEM	سفينة حربية	STM ASELSAN
	MMC CORVETTE	سفينة حربية	RMK Marine
	(OPV 76)OFFSHORE PATROL SHIP	سفينة حربية	DEARSAN
	LANDING HELICOPTER DOCK	مهبط هليكوبتر	KKALKAVA
	(LCT)LANDING CRAFT TANK	حاملة دبابات	ANADOLU
	LANDING CRAFT VEHICLE AND PERSONNEL	حاملة دبابات ومشاة	ANADOLU
	(LST)LANDING SHIP TANK	حاملة دبابات	DEARSAN

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المصدر :

Turkish Presidency of Defense Industries ٢٠١٩ /https://www.ssb.gov.tr/urunkatalog/en

الخاتمة :

يبدو مما سبق ان دوافع التوجهات التركية نحو دول المشرق العربي قد مكنها سياسياً من احياء العثمانية اي اعادة العلاقات مع الدول التي كانت تحت سيطرة العثمانيين والتي ترتبط بيهم جغرافياً واقامة اتفاقيات واستثمارات مع دول المنطقة، وتمكنت من التغلغل عسكرياً أيضاً ونشر قواتها في معسكر بعشيقة في العراق ، وتمكنت في شمال سوريا من نشر قواتها العسكرية وانشاء قاعدة عسكرية في قطر، وبهذا فقد أثبتت تركيا أمام العالم أنها صاحبة قوة في كل المجالات، وباتت تصنع سفنها، وطائراتها الحربية محليا وعليه فقد تمكنت تركيا من تعزيز مكانتها الاقليمية والدولية.

فقد توصلت الدراسة الى مجموعه من الاستنتاجات :

١- عمل حزب العدالة والتنمية على تبني العديد من السياسات التي تهدف للوصول إلى تحقيق كافة طموحات الحزب، من خلال زيادة وتحسين القوة والمكانة الدولية والإقليمية إلى تركيا، وذلك انسجاماً مع مكانتها.

٢- استخدمت" القوة الناعمة" في تعزيز سياستها (تصفير المشكلات) وهو النهج المتبع مع ارث الجمهورية التركية مع جوارها الجغرافي والابتعاد عن استخدام القوة الخشنة في علاقاتها السياسية والاقتصادية والثقافية.

٣- امتلاك تركيا العديد من القواعد العسكرية خارج حدودها، والبدء من "بعشيقة" في شمال العراق والصومال، وصولاً لقاعدة الريان العسكرية في قطر، والقواعد في قبرص الشمالية واذربيجان.

٤- استخدمت تركيا القوه لعسكرية من اجل تحقيق وحماية امنها واهدفها واستقرارها وتعزيز مكانتها الاقليمية والدولية .

٥- تتجه تركيا الى زيادة قدراتها العسكرية، اذ تعد تركيا من اقوى جيوش حجماً وكفاءة وتعد ثاني أكبر جيش بعد الجيش الامريكي في حلف الشمال الأطلسي، اذ تم ملاحظة ان لدى تركيا قوة عسكرية تتناسب مع حجم دورها

الاقليمي، اذ تمتلك قدرة التصنيع العسكري المحلي اهلها لتكون قوة اقليمية مؤثرة في المنطقة.

الجهاد ضد الوجود الاجنبي في العراق

Jihad against the foreign presence in Iraq

د. اركان كيلان

باحث في شؤون الجماعات المسلحة

d.arkan.iq@gmail.com

الملخص

أحتل الجهاد مساحة كبيرة في المنظومة الفكرية الإسلامية فهو من قواعد الشريعة الإسلامية التي ترتكز عليها عزة وقوة المسلمين وبها يدوم سلطان الإسلام حتى وصف الجهاد بأنه ذروة سنام الإسلام وأنه ماض إلى يوم القيامة، ومع وضوح الرؤية الإسلامية حول الجهاد، إلا أن التيارات السلفية في العراق سارت على تفسير معين له أدى إلى تباين مع الآخرين من المذاهب الإسلامية من جانب، والى خلافات داخلية بينها من جانب أخر.

ABSTRACT

Jihad occupied a large area in the Islamic intellectual system, as it is one of the rules of Islamic Sharia on which the pride and power of Muslims are based, and with it the authority of Islam lasts until he described jihad as the height of the hump of Islam and that he went on until the Day of Resurrection, and with the clarity of the Islamic view on jihad, however, the Salafist currents in Iraq went On a specific interpretation of it, it led to contrast with others from Islamic schools of thought on the one hand, and to internal differences between them on the other.

المقدمة :

أحتل الجهاد مساحة كبيرة في المنظومة الفكرية الإسلامية فهو من قواعد الشريعة الإسلامية التي ترتكز عليها عزة وقوة المسلمين وبها يدوم سلطان الإسلام حتى وصف الجهاد بأنه ذروة سنام الإسلام وأنه ماض إلى يوم القيامة، ومع وضوح الرؤية الإسلامية حول الجهاد، إلا أن التيارات السلفية في العراق سارت على تفسير معين له أدى إلى تباين مع الآخرين من المذاهب الإسلامية من جانب، والى خلافات داخلية بينها من جانب أخر.

إن متابعة الأدبيات الإسلامية توضح أن مواجهة الأجنبي تكاد تكون الحالة الأبرز للجهاد والتي لا تمثل محل خلاف بين التيارات السلفية في العراق، وان اختلفوا في آليات هذا الجهاد ووسائل تحقيقه. وحددت هذه التيارات وفقا للرؤية الإسلامية العامة الأجنبي بأنه من لم يكن على دين الإسلام، ولم تربطه بالدولة الإسلامية علاقة الذمة حتى شاع الاصطلاح بين المسلمين كافة ومنهم التيارات السلفية في العراق تقسيم العالم إلى دار سلام ودار حرب، والأخيرة هي موضوعة الجهاد، بل ذهب بعضهم إلى أن دار الحرب هي من لم يحكم الإسلام فيها حتى وان كان هناك أقلية مسلمة[١]. وبناءً على هذه الرؤية فان الأجنبي يشمل المشرك مهما كانت تسميته وأهل الكتاب ممن لا توجد معاهدة أو عقد ذمة معه.

أما مفهوم المسلم فقد ضيقت التيارات السلفية دائرته حيث جعلته من شهد الشهادتين ولم ينكر ضرورة من ضرورات الدين على نحو يستلزم تكذيب النبي والرسالة، في حين اشتركت باقي المدارس الإسلامية معهم في كونه من شهد الشهادتين وان كان صاحب بدعة.

ووظفت باقي المدارس الإسلامية مفهوم (البغي) لتحديد العلاقة بين المسلم والسلطة أو بين الطوائف الإسلامية، في حين أطلقت السلفية في العراق مفهوم الجهاد

[١] صالح اللحيدان، الجهاد في الإسلام بين الطلب والدفاع، مكتبة الحرمين، الرياض، ١٤٠٧-١٤٠٨هـ، ص١٠٢.

على تلك العلاقة، وهكذا أصبح الفارق كبير بين السلفية في العراق وباقي المدارس الإسلامية في النظرة إلى المجتمع الإسلامي وربما يعود ذلك بالرؤية السلفية لعقيدة التوحيد، والتشدد في قضية البدعة والتكفير الموجب أخراجه من دائرة الإسلام.

ونظراً لفقر التيارات السلفية في العراق الفكري واعتمادها الكلي على الخارج الأقل في المراحل الأولى من نشاطها ، فان رؤيتها تأتي امتثالا لأقوال مراجعها الأساسيين في السعودية ، بل حتى انقسامها إلى تيارات يعود إلى اختلاف المراجع الأساسيين لكل تيار عن غيره ، فالتيار الغالب ارتبط بعلماء الدولة السعودية ويأتي في مقدمتهم (ابن باز) التي تنتمي إليه السلفية التقليدية (العلمية) في العراق والذي انحاز في مواقفه الفقهية إلى أن الجهاد بنوعيه الطلب والدفع مطلوب إسلاميا، وان الغاية من الجهاد لا تتوقف على حماية الإسلام وأهله كما ظن أو يظن كثير من الباحثين، بل أيضا أداة لنشر الإسلام وأنه من موارد الغزو المطلوب إسلاميا، إذ تسبقه الدعوة إلى الإسلام وعند عدم الاستجابة يشرع الجهاد من اجل إعلاء كلمة الإسلام، وميز (ابن باز) في جهاد الطلب بين نوعين من الأمم، الأولى التي ليس لها دين سماوي فهي إمامها أما الإسلام أو السيف، إذ لا خيار لها بالسلام مع وجود عقيدتها المنحرفة عن التوحيد والفطرة، والثانية التي لها دين سماوي معترف به إسلاميا، فالعلاقة التي تحكمها أما الإسلام أو المعاهدة عن طريق دفع الجزية أو القتل[٢].

وطبقا لرؤية (ابن باز) التي تعد الأساس الذي ترتكز عليه السلفية التقليدية في العراق، فانه حرم وفقا للقران الكريم موالاة الكافرين وعد الاستعانة بهم في الحرب من مظاهر الموالاة، وهكذا برز مفهوم (الولاء) و(البراء) ليحدد طبيعة العلاقة مع الأخر

[٢] هي بالأصل محاضرة ألقيت سنة ١٣٨٨هـ في دار الحديث بالمدينة المنورة، وهي بنصها مدونة في مجموع فتاوى ومقالات متنوعة، عبد العزيز بن باز، جمعها: محمد الشويعر، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض، ١٩٩٢، المجلد ٣، ص١٧١.

(الأجنبي) موظفا آيات قرآنية تمنع من اتخاذ غير المسلمين بطانة للمسلم في خدمة هذه الفتوى[٣].

ومع أن حرمة الاستعانة بالكفار (في الإطار العام) ليست من موارد الاتفاق الإسلامي عليها، إذ هناك شواهد تاريخية على جواز الاستعانة بهم في موارد المواجهة والتدبير كما فعل الرسول (صلى الله عليه واله وسلم) بالاستعانة بالدليل (المشرك) للتخلص من ملاحقة قريش له، فان هذه الفتوى وتنزيل آيات البطانة على العلاقة مع الأجنبي (خارج الدولة الإسلامية) فيه نوع من التجوز الذي لا يمكن قبوله لان آيات البطانة كانت تتحدث عن مجتمع مختلط من المسلم والمشرك وأصحاب الديانات الأخرى، لذا تنزيل هذه الآيات على موضوعة الجهاد ضد الأجنبي يحتاج إلى دليل من خارج هذه الآيات، لان آيات حرمة اتخاذ البطانة يراد منها تعزيز الوحدة الاجتماعية في المجتمع الوليد، وتوحيد الهدف في ظل محاصرة المشركين لتلك الدولة الفتية.

ومع هذا فان (ابن باز) واستجابة للمتغيرات السياسية وضغوط الحكومة السعودية تراجع عن فتواه بحرمة الاستعانة إلى جواز الاستعانة بهم عند الضرورة عند احتلال (صدام) دولة الكويت وتهديد السعودية عام ١٩٩٠[٤].

وقد أحدثت هذه الفتوى انشقاقاً كبيرا في الوسط السلفي انقسمت على أثره إلى تيارات بعد أن كان موحدا في الظاهر.

ولم يبرز من رموز السلفية في العراق آنذاك أي موقف معارض لها، بل ساندوا السعودية في مواجهة تهديد (صدام) مع وجود القوات الأجنبية على أرض الحرمين.

وطبقاً لهذه الفتوى فان مفهوم (الولاء) و(البراء) أصبح أسير السياسة، وليس هو الناظم لعلاقة الدولة الإسلامية مع الآخرين، وإذا كان (ابن باز) قد أفتى ذلك

[٣] انظر فتاوى ابن باز منشورة على موقعة الالكتروني للإفتاء: www.binbaz.org

[٤] انظر موقع ابن باز: www.binbaz.org

لضرورة معينة، فان التيار (الجامي) اندفع إلى ابعد حد، عادا السياسة هي الأصل والحكم الشرعي تبعا لها، إذ أن السياسة السعودية وطبقاً لهذا التيار فهي تهدف إلى تحقيق المصلحة الإسلامية وعملاً بمبادئ أخرى منها حرمة الخروج على الحاكم، اندفع هذا التيار إلى حد الموائمة بين السلوك السياسي والموقف الشرعي.

ويبدو أن (ابن باز) أدرك حجم التعارض بين رؤيته السابقة والرؤية الحالية حول الاستعانة بالكفار لذا وطبقا لما نقله (منبر أهل الموصل في العراق) برر هذه الفتوى بثلاثة مبررات هي[٥]:

١. الاضطرار لعدم قدرة الدولة السعودية على دفع الخطر الكبير لصدام سيما وان انتصار الأخير يعني تعاظم شره مع أعوانه.
٢. إن غاية دول التحالف صد عدوان صدام على الكويت والسعودية وإزالة الظلم ولم تكن في نيتهم احتلال البلاد أو أخذها، وان مهمتهم مؤقتة إذ سرعان ما يعودوا إلى بلدانهم عند تحقيق هذه المهمة.
٣. إن وجودهم لا يستهدف قتل الأبرياء والمدنيين، بل قتل الظالمين المعتدين وإفساد مخططهم والقضاء على قوتهم في الحرب.

ومع أن (ابن باز) حدد من يجوز فيه جهاد الطلب بأصحاب الأوثان في أراء سابقة، ألا أن الغريب انه جوز في فتاواه الاستعانة بهم عند الضرورة اذ قال: "جاز الاستعانة، بمن يظن فيهم أنهم يعينون ويساعدون على كف شره وردع عدوانه، سواء كان المستعان به يهوديا أو نصرانيا أو وثنيا أو غير ذلك، إذا رأت الدولة الإسلامية أن عنده نجدة ومساعدة لصد عدوان العدو المشترك"[٦].

[٥] أنظر منتديات الموصل منبر اهل الموصل والعراق: www.almawsil.com

[٦] انظر فتاوى ابن باز منشورة على موقعة الالكتروني للإفتاء : www.binbaz.org

ويبدو طبقاً لأحد الباحثين[٧]، أن هذه الفتوى جاءت لتبعد العلماء عن أخطاء الماضي عندما تمسكوا بما أسماه بالطهارة العقدية على حساب البقاء السياسي لتنقلب المعادلة إلى أن البقاء السياسي أولى من الطهارة العقدية.

وتشترط السلفية التقليدية في العراق وفقا لائمة السلفية شروط ثلاثة لتحقيق الجهاد وهي[٨]:

١. الأمارة الصحيحة شرعا.
٢. القدرة ويراد بها القدرة العددية والعسكرية (العدة والعدد).
٣. الالتزام بالضوابط الشرعية.

والى ذات الشروط ذهب (أبو منار العلمي) في كتابه (دحر المثلب في جواز تولية مسلم على مسلم من قبل كافر متغلب) ويبدو أن هذه كانت مثار خلاف بين التيارات السلفية في العراق، ومن هنا فقد اسقط (أبو منار العلمي) الجهاد ضد الأمريكان اعتماداً على تلك الشروط وذلك لعدم توفر ركنين أساسين منهما وهو الولاية الشرعية (الأمارة) والقدرة[٩].

وإذا كان (ابن باز) أفتى بوجوب الاستعانة بالأجنبي لعجز الدولة السعودية عن مواجهة جيش صدام إثناء احتلاله الكويت، فان (أبو منار العلمي) عد الاستعانة بالمقاتلين الأجانب تفعيلاً للإرهاب، ورفض عدهم (مجاهدين)، بل وعد العمليات الانتحارية غير مشروعة.

---

[٧] مضاوي الرشيد، مساءلة الدولة السعودية أصوات أسلامية من الجيل الجديد، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٩ ، ص٧٤.

[٨] انظر: سعيد بن علي القحطاني، الجهاد في الإسلام، مفهومه وضوابطه وأنواعه وأهدافه في ضوء الكتاب والسنة منشور على موقع شبكة الالوكة: www.alukah.net

وأنظر: نقلاً عن: لمياء بنت سليمان الطويل، الفرق بين الجهاد والإرهاب، مجلة البحوث الإسلامية، الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء، الرياض، العدد(٩٧) ١٤٣٣هـ، ص٢٢٤- ٢٢٦.

[٩] ابو منار العلمي، دحر المثلب على جواز تولية المسلم على المسلم من كافر متغلب، بلا مطبعة، بغداد، بلا تاريخ ، ص ١٥٧.

وربما استند (العلمي) في رفضه الاستعانة بالأجانب إلى مبررات شرعية منها:

١. إن الاستعانة تحتاج إلى موقف رسمي من ولي الأمر (الأمير)، ونظراً لعدم وجود مثل هذا الأمر فان دخول هؤلاء يفتقد إلى الشرعية الدينية.
٢. حتى مع وجود العدد، فان العدة غير كافية لمواجهة المحتل الأمريكي ومن ثم فان شرط القدرة غير متوفر.
٣. والى ذات الرأي ذهب (صالح الفوزان) وهو أحد علماء السلفية في السعودية عندما أنكر تسمية ما يجري في العراق جهاداً ودعا إلى حفظ الأولاد وعدم إرسالهم إلى العراق مؤكدا أن ما يطلق عليه جهاد في العراق ليس جهادا بل هو تجنيد ضد أولياء الأمور في السعودية مدعياً انه جزء من خطة لخلق بؤر تقاتل المسلمين بعضهم بعضا مكررا شروط الجهاد بالقول أن رأي أهل السنة هو لا جهاد ألا بوجود راية ووجود أمام، رافضاً التفجيرات والعمليات المسلحة والاغتيالات مؤكدا أن ادعاء هذه التفجيرات جهادا من باب الافتراء على الله وعلى دينه"[١٠].

وكذلك أصدر (صالح اللحيدان) رسالة توضح موقفه من العنف الذي يشهده العراق ورفض تسميته جهاداً وانه لا جهاد في العراق بل هو مكان للتهلكة وتدمير الشباب، وعدّ الذهاب إلى العراق والانضمام إلى الجماعات المسلحة فيه أمراً غير شرعي. وقال: "العراق في حال لا يحسن أن يذهب إليه أحد لما يسمى بالجهاد، لذلك أرى أن أي شاب يخرج من بلادنا للذهاب للعراق مسيء إلى نفسه ولأسرته ولبلاده وهذا ليس من الجهاد، هؤلاء الذين يذهبون للعراق من أي بلد عربي أو إسلامي في هذه الأحوال الفوضوية من حروب في العراق هم في الحقيقة أشبه بمن يزيد النار اشتعالاً

[١٠] لمياء بنت سليمان الطويل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٧.

تأكل الأخضر واليابس"[١١]، وأيضا قال مفتي عام السعودية (عبد العزيز آل الشيخ): "إن الذهاب إلى العراق ليس سبيلاً لمصلحة لأنه ليس هناك راية يقاتل تحتها فالذهاب إلى هناك من باب التهلكة"[١٢].

يبدو أن فتاوى علماء السلفية التقليدية متضاربة حول جهاد ضد الأجنبي وأنها تعمل حسب الحاجة والمصلحة والضرورة، وهذا ما لاحظنا في تضارب فتاوى (ابن باز) عندما افتى بتحريم الاستعانة بالأجنبي، ولاحقاُ اصدر فتوى عام ١٩٩٠ شرعت دعوة الجيوش الأجنبية بل الأكثر من ذلك فتوى عام ١٩٩٣ التي شرعت السلام مع إسرائيل[١٣]، بل أنهم (أبن باز) من يشكك في نوايا القوات الأمريكية بأنه مستأجر من حاكم العراق(صدام حسين)[١٤].

يتضح أن السلفية التقليدية في العراق كانت تسمح بغزو (الكفار) في عقر دارهم لكنهم يشترطون وجود الأمام ورضاه (طاعة ولي الأمر) ثم جاءت الفتاوى فيما بعد بناء على مبدأ تحقيق المصلحة، فإذا غلب الظن أن الجهاد لن يحقق المصلحة التي شرع من أجلها كان هذا مانعاً من موانع القتال وبدل من رفض الوجود الأجنبي على ارض الإسلام، فأصبح وجوده حاجة ضرورية وغاية لدفع الضرر الذين لا طاقة لهم عليه، وما يثير السخرية أن دعوة الجهاد التي أطلقت كانت موجهة فقط ضد المسلمين الآخرين معتبرين أسلامهم فاسداً أو ضالاً وأنهم مجرد مرتدين وجاهليين وغيرها من النعوت متغاضين بذلك جهاد الأجنبي المحتل ومعتبرين مقاومتهم بأنها عنف غير شرعي، بل الأكثر من ذلك هناك من ربط الجهاد بموافقة ولي الأمر معتبرين الجهاد المسلح تحت راية الحاكم من مظاهر طاعته.

---

[١١] مضاوي الرشيد، مصدر سبق ذكرة، ص ٧٥.

[١٢] فتاوى عبد العزيز آل الشيخ منشورة على موقع الوطن: www.alwatan.com

[١٣] أنظر: مضاوي الرشيد، مصدر سبق ذكره، ص١٢٦.

[١٤] أنظر منتديات الموصل منبر اهل الموصل والعراق: www.almawsil.com

أما التيار الجامي في العراق ليس لديه موقف واضح من الجهاد ضد الوجود الأجنبي، فقد أجاز الاستعانة بالأجنبي عند الحاجة والمصلحة والضرورة ، بينما فضل التيار السلفي التقليدي والجامي خلال احتلال العراق من قبل القوات الأمريكية في نيسان ٢٠٠٣ أن يقولوا أن الأمريكيين أتوا إلى العراق ليخلعوا صدام الكافر ثم قالوا لاحقاً أن ما من راية يطلق تحتها الجهاد ضد المحتلين الأميركيين، وعدّوا الحكومة العراقية ولي الأمر الذي يجب أن يطاع ورأوا أن مقاومة الاحتلال الأجنبي في العراق خروج على ولي الأمر.

السلفية السرورية في العراق لم تظهر اختلاف فقهي في الرؤيا الشرعية تجاه الاحتلال الأمريكي وحلفائه فقد أعلنت شرعية قتالهم وتحرير العراق ومن خلال استقراء العمليات التي تبناها "الجيش الإسلامي" في العراق فان سياسته تقوم على استهداف قوات "الاحتلال" ومن تسميهم بالمتعاملين معه، عبر التفجيرات وأعمال الخطف التي تعتبره منهجا منظما لأدائها العسكري وهذه الأعمال تختلف عن العمليات التي تنفذها السلفية التكفيرية في العراق اختلافا جذرياً فهي لا تستخدم أسلوب السيارات المفخخة ألا نادراً كما أنها تفاوض لفترات طويلة قد تصل إلى أشهر عند خطف الأجانب حتى تصل إلى غايتها المرجوة[١٥].

ومع ذلك فان (الجيش الإسلامي العراق) تفاوض وفتح حوار مع قوات الاحتلال الأمريكي ودخل الكثير من قياداته وكوادره في مشروع (الصحوات)[*] في

[١٥] خالص جلبي وآخرون، الإسلام والعنف، الواقع وتحدي الإرهاب، وأزمة البناء التعليمي، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٥، ص١٣١.

[*] الصحوات: يمكن عدّ مشاريع الصحوات والإنقاذ من أهم الوسائل التي استخدمتها القوات الأمريكية في التصدي لتنظيم (القاعدة) في العراق والحد من نشاطه ، حيث بلغ عدد مجالس الصحوات (١٨٦) مجلساً في عموم العراق وبلغ عدد منتسبيها بين (٦٥٠٠٠) الى (٨٠٠٠٠) مقاتل، فقد امتازت القوات الأمريكية بالخبرة الواسعة في هذا الأسلوب فقد طبقته في فيتنام عبر تأسيس مجموعات من السكان المحليين بغية مقاتلة ثوار= =(الفيتكونغ)، كما أسس السفير الأمريكي في السلفادور (نيغروبونتي) مجاميع من السكان المحليين لمقاتلة الثوار اليساريين وأطلق على هذا المشروع تسمية (خيار=

منتصف عام ٢٠٠٦ ومنهم (أبو عزام) واسمه الحقيقي (ثامر التميمي) و(محمود الجنابي) المدعو (أبو أطياف) و(فرحان الخليفاوي) و(سعد الخزرجي) الملقب بـــ(ابو معاذ) مما ولد انشقاقات وخلافات داخلية وهروب أمير (الجيش الإسلامي العراقي) المدعو (أمين سبع الجنابي) الى سورية بسبب رفضه مشروع الصحوات كما تعرض إلى انشقاق اخر في ٧ تموز عام ٢٠٠٧ حيث انشقت عنه مجموعة أطلقت على نفسها (جيش الفرقان) بأمارة (عايد خليف الشمري) معلنة أن السبب الحقيقي للانشقاق هو دخول (الجيش الإسلامي) في مفاوضات مع الأمريكان[١٦]، وفعلا تم عقد لقاءات عديدة في العراق وتركيا للتفاوض مع القوات الأمريكية، وأعلن (الجيش الاسلامي) عن عدم معارضته لعقد المفاوضات بشرط انسحابهم من العراق مع عقد اتفاقات بين الطرفين تضمن مصالحهما[١٧]، بينما رفض (جيش المجاهدين) مشروع (الصحوات) وعدها "لعبة أمريكية خبيثة هدفها ضرب جميع المجاهدين من خلال التعكز على أخطاء القاعدة" واعترف أنها كانت عائقا أمام مشروع (الجهاد) لكن هناك أدلة تؤكد مساهمة بعض أفراده في الصحوات[١٨].

مؤسس هذا التيار (محمد سرور) يؤمن بنهج الجهاد على طريقة (القاعدة) في العراق ولا يعد ما تقدم عليه الجماعات المقاتلة في العراق من تدمير وتفجير داخل المجال الحضري وفي الأسواق والشوارع والمقاهي ما تستحق به الوصف بالمجموعات الإرهابية، وهذا يعني أن موقفه هو نفسه موقف (القاعدة) من مبدأ الجهاد وساحاته

=السلفادور). للمزيد أكثر أنظر: وليد الراوي، دولة العراق الإسلامية، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣، ص٢٥١.

[١٦] للمزيد أكثر أنظر: خليل الربيعي، السلفية في العراق دراسة في التاريخ والفكر، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع بغداد ، ٢٠١٥، ص١٢٠– ١٢٧.

[١٧] وليد الراوي، المقاومة العراقية والمأزق الأمريكي، دار آمنة للنشر والتوزيع،عمان ، ٢٠١١، ص ١٨٨.

[١٨] خليل الربيعي، مصدر سبق ذكرة ، ص ١٣٢.

المفتوحة لذا فهو يدعو لدعمها ومساندتها[١٩]، لذلك نلاحظ (الجيش الاسلامي) في العراق عمل بالتنسيق الوثيق مع تنظيم (قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين) الذي كان يقوده (الزرقاوي) بحيث كان يقوم بإمداد (الجيش الإسلامي) في العراق بالمقاتلين وبالأسلحة والمتفجرات كلما اقتضت الحاجة لذلك، أو التفاهم مسبقاً على تنفيذ عدد من العمليات والهجمات[٢٠]، كل هذه الأعمال تأطرت في قالب جهاد الاحتلال والمقاومة، ورفض وجود الأجنبي وغيرها من التبريرات، مستندين على فتاوى ورسائل وبيانات علماء التيار السلفي السروري أبرزهم (ناصر العمر) الذي أثار موضوعاً طويلاً عنوانه ((ويل للعرب من شر قد اقترب)) عرض فيه سبع نقاط مرتبطة بالأزمة العراقية ونشرها على موقع (الإسلام اليوم) هي كالأتي[٢١]:

١- أن الحرب لا تدور بين بوش وصدام أو بين الحكومة الأميركية والنظام البعثي، بل هي حلقة أخرى من سلسلة من الحروب الصليبية التي أعلنها بوش، فوقعت أولاها عندما استخدمت الولايات المتحدة صدام لضرب ايران لتليها حرب الخليج عام ١٩٩٠، ثم الاجتياح الأميركي لأفغانستان.
٢- أن عداءنا لصدام ونظامه الملحد ليس مبرراً للحرب.
٣- أن الحرب على العراق جرم غير منصف وسيكون على العراقيين السنة تحمل الخسارة الكبيرة.
٤- أن دعم أخوتنا في العراق بدلاً من دعم النظام فرض أسلامي علينا.
٥- ثمة كارثة خطيرة تنتج من العلاقة بين الأمة الإسلامية وحكوماتها غير الشرعية التي دعمت المصالح الأميركية خلال السنوات الأخيرة.

---

[١٩] نقلاً عن: إدريس هاني، أزمة الوهابية الصراع العقائدي السلفي–السلفي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، دار الحجة البيضاء للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٤، ص١٢٦.

[٢٠] نقلاً عن: خالص جلبي وآخرون ، مصدر سبق ذكره، ص١٣١.

[٢١] نقلاً عن: مضاوي الرشيد، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٢.

٦- أن مسؤولية مقاومة الاجتياح تقع على عاتق المسلمين الذين يجدر بهم ترك اهتماماتهم بالمسائل العادية والانصراف إلى التركيز على المشكلة الحقيقية أي مقاومة الاجتياح.

٧- أن مخططات الإستراتيجية الأميركية الخاصة بالعالم الإسلامي طويلة الأمد وتستخدم أميركا جميع الوسائل المتاحة لتسيطر على هذا العالم، لذلك يجب على المسلمين أن يقاوموها معتمدين الوسائل الممكنة كلها مثل التربية والمواجهة العسكرية والضغط الاقتصادي والاجتماعي والقوة النفسية أيضاً.

وفي تشرين الثاني ٢٠٠٤ أصدر (٢٦) فقهياً من المحسوبين على السرورية أبرزهم: (سلمان العودة، ناصر العمر، سفر الحوالي، سليمان الرشودي سعيد الغامدي، عائض القرني) بياناً بعنوان: (رسالة علماء سعوديين بشأن الجهاد في الفلوجة) دانوا فيه العدوان الأميركي وشرعوا المقاومة بتسميتها جهاداً، جاء هذا البيان على خلفية حصار القوات الأمريكية مدينة (الفلوجة) في محافظة الانبار العراقية، وقد نشر على مواقع عدة، وهو يصنف الأعمال المسلحة في العراق جهاداً دفاعياً، أي فرض واجب على كل ذكر عراقي مؤهل، وأوضح الموقعون أن الجهاد لا يحتاج إلى أن ينفذ تحت أمرة قائد معروف إذ على كل شخص أن يبادر بنفسه ويقاوم الاحتلال الأجنبي[٢٢]، يبدو من لغة هذا البيان العلاقة الوثيقة المستجدة مع العراق الذي كان غائب في الماضي في المفكرة السلفية لعقود طويلة غير أن أهم دلالات هذا البيان هي على النحو الآتي[٢٣]:

١- توحي محتويات البيان باعتقاد الموقعين عليه أنهم يمثلون الأمة وهم أصحاب الصوت الشرعي الأعلى والنهائي فيها، وثمة تعال واضح في لهجة البيان يتجلى بتلك النزعة الوصائية التي يحاول الموقعون تثبيتها عن طريق أبلاغ الشعب

[٢٢] مضاوي الرشيد . مصدر سبق ذكرة ، ص١٤٤.

[٢٣] أنظر: فؤاد إبراهيم، السلفية الجهادية في السعودية، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٩، ص١٢٠ وما بعدها.

العراقي بقائمة توصيات في البناء والأعمار والوحدة والتعامل الشرعي مع المصالح العامة.

٢- يفشي البيان قناعة بأن الموقعين عليه هم قوة توجيهية رئيسية في العراق.

٣- يترجم البيان أحساساً عميقاً لدى الموقعين بأنهم متهمون بتشجيع العمليات العسكرية في العراق بأشكالها الوحشية، الأمر الذي اضطرهم إلى شرح وجهه نظرهم وربما تعديلها حين طالبوا بعدم استهداف المدنين.

٤- ثمة رسالة يبعث بها الموقعون على البيان إلى أفراد الجماعات المسلحة في داخل السعودية لنقل عملياتهم إلى العراق وتوجيه ضرباتهم إلى (قوات التحالف، وجاء البيان ليؤكد شرعية الجهاد على العراقيين وغيرهم، واعتبار مساعدة الشعب العراقي في مقاومة المحتلين واجباً شرعياً على كل مسلم.

وتأكيدا على ذلك أعلن (سلمان العودة) أن على العراقيين مقاومة الاحتلال الأجنبي لكنه أصدر بيانات واضحة تندد بمشاركة السعوديين في الجماعات المسلحة التي عدّها فرضاً إسلاميا شرعياً يقره القانون الدولي، وأضاف أنه يجدر بالعراقيين مساندة المقاومة في حين يجب على العرب والعالم الإسلامي دعم هذا الجهد وفق طرائق أخرى مثل عقد المؤتمرات الدولية، لكن (العودة) ينصح بعدم انضمام الشباب السعودي إلى القتال في العراق، إذ يرى أن مشاركة غير العراقيين في هذا القتال، قد تولد الفوضى بسبب ضآلة التنسيق، وقد يكون (للمجاهدين) الأجانب جداول أعمال لا تجاري الاهتمامات والتوجهات المحلية، ولا بد أن يكون للجهاد في العراق هدف واضح ألا وهو التخلص من الاحتلال الأجنبي أما من يسعون وراء أهداف كبيرة مثل تأسيس دولة أسلامية أو أعادة أحياء الخلافة فحالمون واهمون[٢٤].

ويبين (سلمان العودة) في رسالته "حي على الجهاد": "أن من أعظم الدلالات التي يدل عليها هذا الاسم الكريم المبارك لهذه الشعيرة العظيمة قضية ثبات

[٢٤] نقلاً عن: مضاوي الرشيد، مصدر سبق ذكره، ص ص١٤٤- ١٤٥.

الجهاد ودوامه واستمراره، وهذه قضية تعد من أعظم وأخطر القضايا التي نحتاج أن نبرزها في هذا العصر، من المعلوم بالضرورة في دين الإسلام أن الجهاد شعيرة وشريعة، يعني لا يمكن لأحد أن يقول أن الجهاد منسوخ بآيات الصبر مثلاً بل الوارد هنا هو العكس من ذلك إذ هناك من يقول أن آيات الصبر منسوخة بالجهاد وآيات السيف(*)، وهناك من يقول ليس هناك نسخ، بل هذه في حين، وتلك في حين آخر لكن لم يوجد من يقول أن الجهاد منسوخ، ولو قال إنسان ذلك لكان كافراً مرتداً خارجاً من ملة الإسلام بذلك فقضية الإقرار بشرعية الجهاد قضية مسلمة ومفروغ منها في الدين، وهي من القضايا المعلومة من الدين بالضرورة، هذا عن ثبوت الجهاد من ناحية الشرع"[٢٥].

يبدو أن التيار السلفي السروري في العراق يرى في جهاد الأجنبي واجباً شرعياً لكن لا ضير في التفاوض معه وفتح قنوات للحوار لغرض تحقيق المصلحة.

يعتقد أحد الباحثين أن من مسببات ظهور (تنظيم القاعدة) في العراق هو الاحتلال الأمريكي البريطاني في عام ٢٠٠٣ ، إذ يؤكد على أن العراق لم يعرف وعبر تاريخه المعاصر وجود حركات أو تنظيمات أسلامية متشددة تؤمن بتكفير الغير على الإطلاق على الرغم من ترويج الإدارة الأمريكية إلى وجود علاقة بين النظام العراقي و(تنظيم القاعدة) فيعتبرها مجرد ادعاءات باطلة، وان الاحتلال هو من شجع كثير من

(*) آيات السيف: تعد الآية الخامسة من سورة(التوبة) ((فأذا انسلخ الشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد فأن تابوا وأقاموا الصلاة واتوا الزكاة فخلّوا سبيلهم أن الله غفور رحيم)) من أكثر الآيات التي استغلت من قبل منظري السلفية التكفيرية في تأسيس مقولات العنف التي يتبناها، والتي تستند إلى الفهم والتفسير الذي يقول أنّ عدم الأيمان بالله والإسلام له يعد بحد ذاته مبررا لإباحة قتل الإنسان حتى أذا لم يكن هذا الإنسان عدوا محاربا، وقد ورد هذا التفسير في فصل منفرد من فصول أحد اخطر الوثائق المؤسسة لفكر التيار التكفيري في النصف الثاني من القرن الفائت، وهي وثيقة "الفريضة الغائبة" التي كتبها (محمد عبد السلام فرج) أمير جماعة الجهاد الإسلامي وهي التي اغتالت الرئيس المصري أنور السادات. انظر: بابكر فيصل بابكر، آية السيف: ثلاث قراءات لأبعد الايات أثرا في فقه العنف مقالة منشورة على موقع المصلح نت: www.almuslih.net

[٢٥] مجموعة باحثين، السلفية الجهادية، دار الإسلام ودار الكفر ، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي، ٢٠١١، ص٢٤.

علماء المسلمين على أطلاق فتاوى الجهاد ضد الأجنبي (الاحتلال)[٢٦]، بينما يعتقد أحد الباحثين بأن الفكر التكفيري السلفي في العراق برز في عام ١٩٩٧، بل أن (ناظم الجبوري) أشار إلى أن الفكر التكفيري بدأ بالظهور في العراق عام ١٩٨٦ على يد ثلاثة من العراقيين هم (عبد الله المفتي، عبد الرحيم العاني، يونس أحمد المشهداني) وهؤلاء ساهموا في تشكيل تنظيم الطائفة المنصورة(جماعة فائز الزيدي) في الثمانينيات والتي انكشف أمرها من قبل حكومة صدام عام ١٩٩١ واعدم أربعة من قادتها وبعضهم أصبحوا فيما بعد أعضاء في (مجلس شورى) دولة (أبو عمر البغدادي)[٢٧].

يتخذ تنظيم "داعش" من (الولاء) و(البراء) قاعدة لتصنيف الدول إما إسلامية تحكم بالشريعة أو ذمية تدفع الجزية أو معاهدة وبخلافهما فهي كافرة يجب قتالها، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال متابعة بيانات السلفية التكفيرية في العراق ، ففي حوار أجرته جماعة (القاعدة) مع (أبو مصعب الزرقاوي) نشرته بعد قتله بعنوان "حوار مع أبي مصعب الزرقاوي" شرح فيه منهجه حيث يقول: "ووالله لولاء لم يقاتلنا الأمريكان ولم يصولوا على ديارنا هم واليهود كان الأولى بالمسلمين أن لا يجلسوا عن الجهاد في سبيل الله وأن يطلبوا العدو حتى يحكم شرع الله عز وجل على هذه البسيطة وينشر الإسلام في كل مكان"، ويضيف (الزرقاوي): "بتنا نسمع لفظ المقاومة وصراع الحضارات بدل الجهاد في سبيل الله ولفظ المدنيين والأبرياء بدل الكفار والمحاربين ولفظ الطرف الأخر بدل اليهود والنصارى، إلى غير ذلك من الألفاظ التي يطول ذكرها، والتي في حقيقتها سبيل إلى تفريغ المصطلحات الشرعية من مضمونها ودلالاتها التي أرادها الشارع الحكيم من وضعها، وان ما اصطلح عليه الناس من تسمية الكفار والمشركين غير العسكريين بالمدنيين، وعليه فلا يجوز عندهم استهدافهم بالقتل أو التعرض لهم، وهذا المصطلح وما ترتب عليه من أحكام باطل منقطع النسبة والنسب لشرع الله ودينه لفظا ومعنى، لان

[٢٦] وليد الراوي، دولة العراق الإسلامية، مصدر سبق ذكره، ص ٤٩.

[٢٧] خليل الربيعي، السلفية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٤٠– ١٤١.

ميزان التفريق في الإسلام لا يقوم بين مدني وعسكري، وإنما يقوم على أساس التفريق بين المسلم والكافر"[٢٨]، وبرر(أسامة بن لادن) أفعال (الزرقاوي) ودافع عنها حيث قال: "أن ابا مصعب كانت لديه تعليمات واضحة، بأن يركز قتاله على الغزاة المحتلين، وعلى رأسهم الأمريكيين وان يحيد كل من رغب في الحياد، وأما من أبى ألا أن يقف يقاتل في خندق الصليبين ضد المسلمين فليقتله كائناً من كان، بغض النظر عن مذهبه وعشيرته، فمناصرة الكفار على المسلمين ناقض من نواقض الإسلام العشرة"[٢٩].

يبدو أن السلفية التكفيرية في العراق تحتكر جهاد الوجود الأجنبي فقط بها وتصادر جهود جميع فصائل (المقاومة)، فلو تتبعنا إصدار (أنصار الإسلام) في العراق (واقع الجهاد في العراق بين التقدم نحو تحقيق تطلعات المطالب الشرعية والصمود أمام صراع التحديات المستقبلية) لوجدنا فيه مفردات التملك والاحتكار والتفرد والتباهي حيث تترد في اكثر من موضع ، فمثلاُ قولهم: "أن الذي بدأ الجهاد ضد أمريكا وأنصارها في العراق وباشره بنفسه واستمر عليه إلى الآن واستطاع بفضل الله وحده إفشال مخططات أمريكا وأوقف زحفها تجاه المنطقة واجبرها على تغيير مسارها وتبديل مخططاتها هم الجماعات السلفية التكفيرية فقط ولا يمكن لأي عنوان مهما كان جذره في التاريخ عميقاً أو صوته في الأعلام مسموعاً المزايدة على ذلك أو المتاجرة فيه أو استغلاله أو تجيره لنفسه"[٣٠]، وقولهم: "الجيل الجهادي المعاصر هو الجيل الذي حمل المسؤولية الشرعية والتاريخية بأمانة وحده فقط نيابة عن الأمة"[٣١]، وغيرها من الأقاويل وبيانات التفرد بأحقية الجهاد وتحمل المسؤولية نيابة عن الأمة، مبررين قتل الأبرياء من

[٢٨] نقلاً عن: حسن محسن رمضان، تشريح الفكر السلفي المتطرف، دار الحصاد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٩.، ص١٤٣– ١٤٥.

[٢٩] المصدر نفسه، ص٣٤١.

[٣٠] ابو ابراهيم آل بهاء، واقع الجهاد في العراق، بين التقدم نحو تحقيق تطلعات المطالب الشرعية والصمود أمام صراع التحديات المستقبلية، تأصيل وتحليل لسنوات الجهاد في العراق، صادر عن ديوان الأعلام لجماعة أنصار الإسلام، بلا مكان، بلا تاريخ، ص ١٣.

[٣١] المصدر نفسه، ص٢١.

المدنيين العزل بمصطلحات لا تمت للموضوع بأي صله متعذرين بأنها من باب التترس والانغماس، فقد أستدعى (الزرقاوي) مسألة التترس في تبرير عملياته الإرهابية حينما أفترض أن الجيش المعادي للمسلمين قد اتخذ دروعاً بشرية (ترس كما في التعبير القديم) من أسرى المسلمين يحمي بها مقدمته أو حصنه أو مدينته، وقد اختلف الفقهاء المسلمون حول تفاصيل ردة فعل الجيش المسلم تجاه رمي هذا الجيش مع احتمال قتل هذا الدرع البشري المسلم، ولكن التوجه السلفي عموماً هو مع أباحة رمي هذا الجيش حتى وان أدى إلى قتل الدرع البشري المسلم، ولكن يبقى هناك فرق جوهري بين أن يحتمي جيش معادي قصداً كما في المسالة الأساسية، وبين واقع الحال اليوم كما هو واقع في المجتمعات الحديثة، ولكن لا شيء يستعصي على الاستقواء في الفقه المتطرف حيث يقول (الزرقاوي): "أذا تقرر كما سبق الجواز في تلك الصورة القديمة بالترس بشرطها فان الجواز يقرر من باب أولى في الصورة المعاصرة للترس اليوم وهو الذي يعمد فيها العدو إلى وضع أماكن تجمعاته ومنشآته المختلفة وسط المسلمين وأحيائهم السكنية ليحتمي بهم[٣٢].

ويبرز الخلاف أيضاً في موضوع احتمال سقوط قتلى وجرحى من المدنيين المسلمين إثناء القيام بالعمليات الانتحارية حيث تستعمل فيها كميات كثيرة من المتفجرات في السيارات أو ألأحزمة الناسفة وغيرها، هنا تباينت التيارات السلفية بين من يرى أنّ هذه الأعمال والعمليات غير شرعية دينياً، ويعتبروها قتلا للنفس الإنسانية التي حرَّم الله قتلها ويدعو إلى تجنبها، وبين من يرى فيها عمليات "استشهادية" لا غبار عليها بدليل نية القائم بها وهي الاستشهاد في سبيل الله وليس الانتحار، وأن سقوط قتلى من المدنيين أمر لا مفر منه في كل الأحوال، بل أن البعض يذهب بعيدا فيوكل إلى الله يوم القيامة الفصل بين القتلى فإن كانوا أبرياء أدخلهم الجنة كشهداء وإلا كان العكس، أو اعتبار من يقتل ألأسرى المسلمين في حالة التترس مجاهدا وقتلاه شهداء.

[٣٢] حسن محسن رمضان، مصدر سبق ذكره، ص ص٤٣١-٤٣٢.

وبرزت مسألة قتل المدنيين كأهم المسائل المثارة في هذه المدة وكانت التنظيمات السلفية التكفيرية لا تجيزها حتى عام ١٩٩٨، حيث بدأ التفكير باستخدامها والبحث عن مسوغاتها، بل ووجوبها، وقد استعارت السلفية التكفيرية هذا الأسلوب من الجماعات الجهادية في فلسطين وأصبحت العمليات الانتحارية بحسب السلفية التكفيرية أبرز ملامح المرحلة في اعتماد تكتيكات العنف واستراتيجيات الرعب دون ضوابط واعتمدت في تبرير العمليات على مسألة التترس وقاعدة المعاملة بالمثل والتبييت[٣٣]، فقد تطرق (أبو قتادة) الى مسالة العمليات الانتحارية وكتب فيها رسالة كاملة تحت عنوان "جواز العمليات الاستشهادية وأنها ليست بقتل للنفس" يشرح فيها أنماط وصور العمليات الانتحارية ويؤصل لها فقهيا حيث قال: "قيام المجاهد بتفجير نفسه، أو سيارته في وسط الأعداء لإحداث النكاية بهم، وهذه الصورة وان كانت لم توجد في الزمن السابق لعدم وجود أدواتها، فهي حادثة في هذه العصور"، ثم يمضي (أبو قتادة) في الشرح، ويصل إلى جواز هذه العمليات، وأنها من أرفع أنواع الجهاد[٣٤].

وخلاصة موقفه تنطلق من مسالة (الانغماس)، حيث يجّوز الفقهاء أن يدخل الرجل في صفوف الجيش الكافر (ينغمس فيهم) حتى وان غلب على ظنه أنه سوف يقتل ولا يرجع، ولا يعتبرون هذا انتحاراً أو إلقاء النفس في التهلكة بهذا الفعل لأنه قصد مصلحة الجهاد، فعلى هذا يجوز (أبو قتادة) للمقاتلين، البعيدين عن (لندن) بالطبع التي يسكن هو فيها بحمل المتفجرات والسلاح وإلقاء نفسه في وسط مكان يكثر فيه العدو الكافر وهو موقن بالموت، وأيضا قيام المقاتل بتفجير نفسه أو سيارته في وسط الاعداء ألكفرة لإحداث النكاية بهم[٣٥].

---

[٣٣] مجموعة باحثين، السلفية الجهادية دار الإسلام ودار الكفر،مصدر سبق ذكرة ، ص٩٠.

[٣٤]نقلا عن: مشاري الذايدي، بعد أن اتضح أن هجمات لندن قام بها انتحاريون بريطانيون مسلمون: من يصنع الانتحاري... ومن هم صناع الحالة الانتحارية؟، www.hayatnafs.com

[٣٥] نقلاً عن: حسن محسن رمضان، مصدر سبق ذكره، ص ص٤٨٢ – ٤٨٣.

أن السلفية التكفيرية في العراق حددت العدو الكافر في القوات الأجنبية المحتلة للعراق مضاف أليها القوى العراقية المشاركة في العملية السياسية والقوات المسلحة والشرطة والأجهزة ألأمنية بل حتى المؤسسات الحكومية فأعلنت الجهاد ضدها متضرعة بأنها حكومة من صنع المحتل وان هذه القوات وجدت لخدمة هذه الحكومة وغيرها من الحجج بينما هناك تيارات سلفية في العراق رفضت هذا الأفكار هذا ما سنوضحه في المستقبل ان شاء الله.

العملية الانتخابية: المفهوم والمراحل

The electoral process: concept and stages

م.م. عمار صالح جبار البهادلي
باحث في الشؤون الانتخابية

الملخص

ويشير مفهوم العملية الانتخابية الى المجموعة المتكاملة لكافة مراحل الاعداد لانتخابات محددة وتنفيذها، وتشتمل هذه العملية عادة على عدة مراحل مثل اقرار قانون الانتخابات، تسجيل الناخبين، تسمية المرشحين، الحملة الانتخابية، الاقتراع، عد وفرز الاصوات، اعلان نتائج الانتخابات،وحل النزاعات الانتخابية. او انها مجموعة الإجراءات والاعمال القانونية والمادية التي تؤدي بصورة رئيسية الى تعيين الحكام من قبل افراد الشعب.

ABSTRACT

The electoral system is affected by a number of factors, and the administrative factors accompanying the electoral process come at the forefront, whereby the electoral system is undermined if it is not compatible with them and is compatible with the existing social and political situation. The concept of the electoral process refers to the integrated group of all stages of preparing for and implementing specific elections, and this process usually includes several Stages such as passing the electoral law, registering voters, nominating candidates, campaigning, voting, counting and counting votes, announcing election results, and resolving electoral disputes. Or it is the set of legal and material procedures and actions that lead mainly to the appointment of rulers by members of the people.

المقدمة

مما لا شك فيه ان النظام الانتخابي يتأثر بجملة عوامل وتأتي العوامل الادارية المرافقة للعملية الانتخابية في مقدمتها، حيث تقوض النظام الانتخابي اذا لم تكن متوافقة بينها، ومتلائمة مع الوضع الاجتماعي والسياسي القائم(١).

اذ يشير مفهوم العملية الانتخابية الى (المجموعة المتكاملة لكافة مراحل الاعداد لانتخابات محددة وتنفيذها، وتشتمل هذه العملية عادة على عدة مراحل مثل اقرار قانون الانتخابات، تسجيل الناخبين، تسمية المرشحين، الحملة الانتخابية، الاقتراع، عد وفرز الاصوات، اعلان نتائج الانتخابات،وحل النزاعات الانتخابية. او انها مجموعة الإجراءات والاعمال القانونية والمادية التي تؤدي بصورة رئيسية الى تعيين الحكام من قبل افراد الشعب)(٢).

إشكالية البحث

تكمن أشكالية البحث بمدى التعقيد الذي تنطوي عليه العملية الانتخابية لما يرافقها من فعاليات محددة تحتاج الى ضوابط قانونية واضحة لتعزيز مبدئ العدالة لجمل الاطار القانوني؟ وكيفية تقنين العملية الانتخابية من خلال قانون انتخابي واحد يحافظ على تراتبية المراحل؟ ومدى قدرة الإدارة الانتخابية على ملء الفجوات القانونية من خلال وضع اللوائح التنفيذية للعمل على تعزيز الثقة بالعمليات الانتخابية؟

فرضية البحث

لابدمن استحضار مراحل العملية الانتخابية عبر جداولها القانونية والزمنية كونها عملية سياسية تنتج الفائزين والخاسرين وبالتالي قد يكون لنتائجها آثار جسيمة،

---

(١) عبدو سعد وآخرون، النظم الانتخابية دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٥، ص٢٧.

(٢)المفردات الانتخابية وعلاقتها بالتثقيف الانتخابي، دليل تدريبي، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، المكتب الوطني، دائرة بناء القدرات، قسم المهارات الانتخابية.، ص٨.

فضلاً عن ضمان توافر أجزاء الاطار القانوني لتجاوز المعوقات والمعرقلات التي تواجه مراحل العملية الانتخابية.

هيكلية البحث

ومن اجل إعطاء تقييم موضوعي للنظام الانتخابي لابد من تناول الإجراءات التي تتضمنها العملية الانتخابية كونها عملية معقدة ومتداخلة ومؤثرة على النظام الانتخابي وتشتمل على ثلاثة إجراءات (مراحل) رئيسية، لذا توزع هذا البحث على ثلاثة مطالب، يختص الاول بالإجراءات التمهيدية، والثاني بالإجراءات المعاصرة، والثالث بالإجراءات اللاحقة، بغية الاحاطة بكل مراحل العملية الانتخابية.

المطلب الأول– الإجراءات التمهيدية للعملية الانتخابية

يقصد بالإجراءات التمهيدية، كل ما تتخذه السلطات المعنية بالعملية الانتخابية من اجراءات وتحضيرات لتسهيل اجراء العملية الانتخابية خلال الفترة الممهدة للعملية الانتخابية، لغاية البدء بالحملة الانتخابية[٣]. وتشمل الإطار القانوني للعملية الانتخابية، الادارة الانتخابية، تقسيم الدوائر الانتخابية، تسجيل الناخبين، الترشيح، الحملات الانتخابية. وكل تلك الإجراءات لها دلائل ومؤشرات تساهم في تقييم النظام الانتخابي لارتباطها به بشكل مباشر او غير مباشر.

اولاً– الإطار القانوني

يوفر هذا الاطار عموما الاساس لأجراء انتخابات ديمقراطية، اذ يحدد مسار وشكل وتركيبة العملية السياسية بمجملها،ويعرف الاطار القانوني بأنه(مجموعة القوانين التي تتعلق بالعملية الانتخابية او تؤثر بها باي شكل من الاشكال، والتي تشمل بشكل اساسي الدستور، وقوانين الانتخابات، وقوانين اخرى ذات العلاقة كقوانين الاحزاب

[٣] نعمان احمد الخطيب، الوجيز في النظم السياسية، ط٢، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١، ص٣٠٣. وكذلك ينظر: سعد مظلوم عبد الله العبدلي، ضمانات حرية ونزاهة الانتخابات دراسة مقارنة، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١٨، ص١٢١.

السياسية، والقوانين التنظيمية للسلطة التشريعية، واللوائح والضوابط الانتخابية ومواثيق الشرف)[٤]. لذا تحرص جميع الدول على تطوير اطار قانوني متكامل لضمان سلامة وسلاسة العملية الانتخابية ويستند الاطار القانوني الى:

١- الدستور

الكثير من الدول ومنها العراق تعمل على تضمين دساتيرها بالأسس والضوابط العامة الاساسية، لكي تكون العملية الانتخابية اكثر ثباتا، عبر منحها الحصانة الدستورية مما يجعل من الصعب تغيير طبيعتها، ومن هذه الضوابط مثلا الادارة الانتخابية، نظم الانتخاب، حق الاقتراع، وتتباين هذه الضوابط من بلد الى اخر حسب خصوصية المجتمع والنظام السياسي[٥]. مثلاً تنص بعض الدساتير على تراتبية ودورية الانتخابات، اضافة الى شروط الاهلية للترشيح، وتخويل (مؤسسات)معينة بقيام بمهمة العملية الانتخابية[٦]. كدساتير كل من النمسا[*]، وكوستاريكا[**]، وجمهورية التشيك[***]. اما الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ فقد عالج الخطوط العامة للعملية الانتخابية تاركاً بقية التفاصيل للمشرع العادي، إذ اشارت المادة (٤٩) الى نقاط مهمة مثل (نسبة عدد المقاعد، والاقتراع العام السري المباشر، وشروط المرشح والناخب،

---

[٤] حيدر فوزي صادق الغزي، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق (النشأة والتكوين والوظيفة)، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٣، ص١.

[٥] ألان وول واخرون، اشكال الادارة الانتخابية، تعريب ايمن ايوب، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، السويد، ٢٠٠٧، ص٦٧.

[٦] عز الدين محمد شفيق المحمدي، نزاهة واستقلالية السلطة الانتخابية في العالم العربي دراسة مقارنة، ط١، دار السنهوري، بيروت، ٢٠١٨، ص٥٦.

(*) المادة (٢٦) من دستور النمسا لعام ١٩٢٠ نصت على (النظام الانتخابي، حق التصويت، تقسيم الدوائر الانتخابية، توزيع المقاعد، السجل الانتخابي، تحديد يوم الاقتراع، السلطات الانتخابية). للمزيد ينظر دستور النمسا لعام ١٩٢٠.

(**) اما دستور كوستاريكا لعام ١٩٤٩ فقد تناولت مواده (١٠٨-٨٣) كل ما يتعلق بـــ (التصويت، تمويل الحملات الانتخابية، صلاحيات المحكمة الاتحادية، الدوائر الانتخابية، شروط واهلية الترشيح). للمزيد: ينظر دستور كوستاريكا لعام ١٩٤٩(المعدل ٢٠١١).

(***) وعالج دستور جمهورية التشيك لعام ١٩٩٢ في مواده (١٧،١٨،١٩،٢٠) مسائل (حق الاقتراع، والنظام الانتخابي، الفاصل الزمني بين العمليات الانتخابية). للمزيد: ينظر الدستور التشيكي لعام ١٩٩٢ (المعدل ٢٠١٢).

وتمثيل النساء، واستبدال الأعضاء) واحالت تنظيم هذه المسائل بشكل تفصيلي الى السلطة التشريعية، كما اكتفت المادة (١٠٢) من الدستور بعد المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق هيئة مستقلة تخضع لرقابة مجلس النواب، وتنظم اعمالها بقانون[٧]. فما يلاحظهو الميل الى تحديد بعض الضوابط الانتخابية في الدساتير، الا ان الترتيبات والإجراءات الانتخابية التفصيلية يمكن معالجتها من خلال القوانين العادية واللوائح والضوابط الاخرى، وهذا يستدعي ايجاد توازن بين اولوية الحفاظ على دقة وتناسق الاطار القانوني من جهة واهمية توفير المرونة الكافية للسلطة الانتخابية لملاحقة المتغيرات في الظروف الانتخابية من جهة اخرى[٨].

٢– قوانين الانتخابات

ان قانون الانتخاب هو الاطار الذي يؤطرالعملية الانتخابية[٩]، حيث يتولى قانون الانتخاب تنظيم العملية الانتخابية بمختلف اوجهها، كإجراءات تسجيل الناخبين، وشروط الترشيح، ويتناول موضوعات اخرى كالحملات الانتخابية، والنظام الانتخابي، والاحزاب السياسية، والدوائر الانتخابية، وكيفية الادلاء بالأصوات، اي ان القانون الانتخابي يصنع الاطر التي تتغير باستمرار تبعا للمستويات بين القوى السياسية وبين الايديولوجيات المتعارضة[١٠]. فالاطار القانوني للعملية الانتخابية اذا ما كان متوافراً فأنه يعمل على تعزيز ثقة الناخبين في العملية الانتخابية[١١]. وهذا ما حرص عليه المشرع العراقي قبيل كل دورة انتخابية، بإصدار قانون انتخاب جديد او تعديل القانون القائم

---

[٧] المواد (٤٩، ١٠٢) من الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥.

[٨] ألان وول واخرون، مصدر سبق ذكره، ص ص٦٨–٦٩.

[٩] مي الاحمر، دليل المترجم للمصطلحات الانتخابية، المعهد الديمقراطي الوطني، بيروت، ٢٠٠٥، ص٢٧.

[١٠] رياض غازي فارس، النظام الانتخابي في العراق ودوره في عملية التحول الديمقراطي بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١١ ، ص ص ١٩–٢٠.

[١١] عادل حمزة عثمان، الاطر القانونية للانتخابات الامريكية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية،العدد (٤١)، ٢٠١٣، ص٩٠.

مع عدم اغفال القوانين الأخرى التي تسهم بتكامل الاطار القانوني كقانون الاحزاب وقانون الإدارة الانتخابية.

٣- اللوائح والضوابط

ويمكن ان تصدر عن هيئات خاصة مكلفة بإدارة الانتخابات، وتكون هذه اللوائح والضوابط على درجة ادنى من القوانين[١٢]، وتعتبر هذه المهمة هي من صلاحيات المفوضية المستقلة العليا للانتخابات اذ نصت المادة (٢) من قانون المفوضية على (وضع الاسس والقواعد المعتمدة في الانتخابات والاستفتاءات الاتحادية والاقليمية المحلية في جميع انحاء العراق لضمان تنفيذها بصورة عادلة ونزيهة) كما نصت المادة (٤) من نفس القانون على صلاحيتها في (وضع الانظمة والتعليمات التي تحفظ للعملية الانتخابية نزاهتها)[١٣].

ثانياً- الادارة الانتخابية

تهدف العملية الانتخابية بجميع مراحلها الى ترجمة اصوات الناخبين عبر مشاركتهم الشعبية الى مقاعد نيابية، ولا شك في ان هذه العملية تحتاج الى جهة تتولى ادارتها من حيث الاعداد والتحضير والمتابعة الدقيقة لكافة مجرياتها، وينبغي لهذه الادارة ان يكون لها صفات ومؤهلات تمكنها من ادارة العملية الانتخابية بصورة حيادية ومتقنة وشفافة[١٤]. وقد اناط المشرع الدستوري مهمة الإدارة الانتخابية الى هيئة مستقلة سميت بـــ (المفوضية العليا المستقلة للانتخابات) ثم جاء التشريع العادي لينظم هيكليتها واعمالها وصلاحياتها بقانون رقم (١١) لسنة ٢٠٠٧ عادا أيها (هيئة مهنية حكومية

---

[١٢] برنامج ادارة الحكم في الدول العربية، برنامج الامم المتحدة الانمائي ، مشروع ادارة الانتخابات وكلفتها ايس (ACE)، ترجمة المركز اللبناني، السويد، ١٩٩٩، ص٣٣.

[١٣] المواد (٢، ٤) من قانون المفوضية المستقلة العليا للانتخابات رقم (١١) لسنة ٢٠٠٧ المعدل.

[١٤] عامر عياش عبد الجبوري وهشام حسين علي الجبوري، مبدأ الحياد الحكومي في ادارة العملية الانتخابية، مجلة جامعة تكريت ، كلية القانون، جامعة تكريت، العدد (١٠)، ٢٠١١، ص٣١.

مستقلة ومحايدة تتمتع بالشخصية المعنوية وتخضع لرقابة مجلس النواب)، تقوم بوضع القواعد وتشرف وتنظم وتنفذ كافة أنواع الانتخابات، فمن اهم صلاحياتها[١٥]:

١- انشاء وتحديث سجل الناخبين.

٢- تنظيم سجل الكيانات السياسية والمصادقة عليها.

٣- تنظيم سجل قوائم المرشحين للانتخابات والمصادقة عليها.

٤- اعتماد مراقبي الانتخابات ووكلاء الكيانات السياسية والاعلاميين.

٥- البت في الشكاوى والطعون الانتخابية.

٦- المصادقة على اجراءات العد والفرز.

٧- اعلان النتائج النهائية للانتخابات والاستفتاء بعد المصادقة.

٨- وضع الانظمة والتعليمات التي تحفظ للعملية الانتخابية نزاهتها.

هذا يعني انللهيئة المسؤولة عن تسيير الانتخابات الاثر الاكبر في فعالية العملية الانتخابية، فأدارة العملية الانتخابية تشمل كل مظاهرها بدءاً من العمليات اللوجيستيكية ووصولا الى تسييرعمليات التصويت انتهاءً بإعلان النتائج، لذلك يتعين على التشريعات القانونية ان تتكفل في ايجاد اجهزة ادارية فعالة غير منحازة لضمان النزاهة والحياد في العملية الانتخابية[١٦].

لان ادارة العملية الانتخابية بشكل مستقل وغير متحيز يعد امراً جوهرياً في الانتخابات الحرة والنزيهة، كونالحياد والموضوعية تبعث الثقة والاطمئنان لدى كل من الناخبين والمرشحين في التعبير بحرية عن ارادتهم السياسية ودون خوف او تردد، وهذا ما يلعب دوراً اساسيا في نجاح الانتخابات[١٧].

---

[١٥] المادة (٤) من قانون المفوضية المستقلة العليا للانتخابات رقم (١١) لسنة ٢٠٠٧ المعدل.

[١٦] جلال عبد الله، الضمانات القانونية لنزاهة الانتخابات في الدول العربية، قضايا حقوق الانسان، المنظمة العربية لحقوق الانسان، القاهرة، ١٩٩٧، ص٨١.

[١٧] عز الدين محمد شفيق الحمدي، نزاهة واستقلالية السلطة الانتخابية في العالم العربي دراسة مقارنة، ط١، دار السنهوري، بيروت، ٢٠١٨، ص٣٧.

ونظرا للدور المهم الذي تقوم به الادارة الانتخابية، كان لا بد لها من ان تتميز ببعض الخصائص التي تدفع باتجاه انتخابات حرة وعادلة ونزيهة، منها:

١- الاستقلالية: فالإدارة الانتخابية لا تحوز ثقة الاحزاب وتحافظ عليها الا اذا عدت مستقلة تجاه جميع الاحزاب والحكومة، وهذه الاستقلالية يكفلها الدستور في بعض الدول.

٢- الحيادية:يجب ان تعمل الادارة الانتخابية على توفير جميع الظروف المناسبة لتنافس المرشحين والاحزاب، وتزويد الجميع بكل المعلومات المطلوبة بغية الوصول الى انتخابات حرة وعادلة، من غير ان يكون للإدارة الانتخابية مصلحة في فوز هذا الحزب او ذاك[١٨].

٣- الاحترافية: لا بد ان تكون الادارة الانتخابية على درجة عالية من الحرفية والمهنية من اجل النهوض بأعباء هذه المهمة الضخمة باقل قدر ممكن من الشوائب والاخطاء، فأي ملامح ضعف في التنفيذ قد تحمل الناخبين على التشكيك في نزاهة العملية الانتخابية[١٩].

وللإدارة الانتخابية ثلاثة اشكال هي:

١- الادارة الانتخابية المستقلة

في ظل هذا الشكل من الادارة الانتخابية تنظم وتدار الانتخابات من قبل هيئة مستقلة تعمل بشكل منفصل عن السلطة التنفيذية ولها ميزانيتها الخاصة بها وتديرها باستقلالية، وتكون مسؤولة امام السلطة التشريعية او السلطة القضائية او رئيس الدولة، ويلاحظ اعتماد هذا النموذج في الكثير من الديمقراطيات الناشئة[٢٠].ومنها العراق حيث انشأ بعد عام ٢٠٠٣ هيئة انتخابات مستقلة لا ترتبط بوزارة، تمثل السلطة الانتخابية اطلق عليها "مفوضية

(18)International Institute for Democracy and Electoral Assistance Determining Involvement in International Election observation, Sweden, 2000, P18.

[١٩] صفاء ابراهيم الموسوي، الادارة الانتخابية في العراق وانماط الاشراف على الانتخابات في العالم، مجلة جامعة كربلاء، كلية القانون، جامعة كربلاء، العدد (٤)، ٢٠١٠، ص٥٣.

[٢٠] الان وول واخرون،مصدر سبق ذكره، ص٢٥.

الانتخابات العراقية المستقلة" بموجب قانون إدارة الدولة لسنة ٢٠٠٤ وامر سلطة الائتلاف رقم (٩٢) لسنة ٢٠٠٤، تألفت من مجلس المفوضين الذي مثل الهيئة التشريعية للمفوضية ومن الإدارة الانتخابية وهي الجهة التنفيذية للمفوضية، وتكون هي وحدها جهة الانتخاب الوحيدة في جميع انحاء العراق تتولى التحضير والاشراف والرقابة والتنفيذ للعملية الانتخابية، وهي هيئة مهنية ومحايدة تخضع لرقابة مجلس النواب، لها المسؤولية الحصرية في تنظيم وتنفيذ والاشراف على كافة انواع الانتخابات والاستفتاءات، ثم أصبحتمؤسسة دستورية وفقا للمادة (١٠٢) من الدستور وتشكلت بموجب قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم (١١) لسنة ٢٠٠٧(٢١).

وحتى تتصف الإدارة الانتخابية بالاستقلالية لا بد من توافر بعض الشروط منها[٢٢]:

١- ان تكون دائمة وتتشكل بإطار قانوني يحدد اختصاصها ومهامها.

٢- ان تكون استقلاليتها عن السلطة التنفيذية محاطة بضمانات قانونية.

٣- ان يغطي اختصاصها كافة مراحل العملية الانتخابية.

٢- الادارة الانتخابية الحكومية

في الدول الراسخة في الديمقراطية يعهد الى الحكومة الوطنية ادارة وتنفيذ العملية الانتخابية استنادا الى تشريعاتها الوطنية، طالما احيطت العملية الانتخابية بالضمانات الكفيلة بسلامتها ونزاهتها، وهذا الامر معمول به في البلاد التي بلغت درجة عالية من الوعي والديمقراطية، بحيث جاءت النتائج الانتخابية في غاية الدقة، ويكمن السبب في ذلك هو ما وصلت اليه هذه الدول من حرية وتطبيق ديمقراطي، وقوة راي عام يمنع التلاعب بالعملية الانتخابية[٢٣]، وهناك اتجاه اخر يرى ان الانتخابات التي

(٢١) صفاء إبراهيم الموسوي، مصدر سبق ذكره، ص٩. وكذلك ينظر:المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، الموقع الالكتروني: www.ihec.iq

(22) G. Bingham Powell, Election as Instruments of Democracy, Yale university press, New Haven, 2000, P25.

(٢٣) عز الدين محمد شفيق الحمدي، مصدر سبق ذكره، ص٣٨.

تديرها السلطة التنفيذية هي جزء من بقايا الماضي، حيث ما زالت دول قليلة تحتفظ بهذا النوع من السلطة الانتخابية وهو نموذج غير شائع في الدول الديمقراطية[٢٤]، وفي هذا النموذج من الادارة الانتخابية تقع ميزانية الادارة الانتخابية ضمن ميزانية احدى الوزارات او السلطات المحلية[٢٥].

٣- الادارة الانتخابية المختلطة

يلاحظ في هذا الشكل ان التركيبة مزدوجة للإدارة الانتخابية، فألى جانب الهيئة المستقلة عن السلطات التنفيذية التي تضع السياسات الانتخابية العامة وتشرف على الانتخابات، نجد بموازاة ذلك هيئة انتخابية تنفيذية تسند لها مهمة تنظيم وادارة الفعاليات الانتخابية وتتبع لأحدى الوزارات او السلطات المحلية، وفي ظل هذا النموذج تقوم الادارة الحكومية بتنظيم العمليات الانتخابية وبأشراف الادارة المستقلة[٢٦]، ويستخدم هذا الشكل من الادارة الانتخابية في فرنسا واسبانيا واليابان[٢٧].

اذن هناك العديد من اشكال الادارة الانتخابية، والخيار النهائي يتحدد عبر السياق التاريخي والثقافي للبلد المعني، ودرجة تطوره التكنولوجي وامكاناته المالية والنضج السياسي والمستوى التعليمي لأبنائه، اما الخيارات الرئيسية، فهي اما ادارة انتخابية دائمة او مؤقتة، واما جهاز اداري او قضائي او جهاز مستقل او مرتبط بإحدى الوزارات[٢٨].

---

[٢٤] مكتب تطوير السياسات برنامج الامم المتحدة الإنمائي، اجهزة ادارة الانتخابات مؤسسات لإدارة الحكم، ترجمة: برنامج ادارة الحكم في الدول العربية، نيويورك، ٢٠٠٠، ص٣٠.

[٢٥] الان وول واخرون، مصدر سبق ذكره، ص٢٦.

[٢٦] شبكة المعرفة الانتخابية "ايس" اشكال الادارة الانتخابية،الموقع الالكتروني:

http://aceproject.org/acc-ar/topicsles(Ace Electoral knowledge network) .

[٢٧] صفاء ابراهيم الموسوي، مصدر سبق ذكره، ص٥٤.

[٢٨] عصام نعمة اسماعيل، النظم الانتخابية، ط٢، منشورات زين الحقوقية، لبنان، ٢٠٠٩،ص٨٥.

ثالثاً– الدوائر الانتخابية

بالطبع تعتبر عملية تقسيم الدوائر الانتخابية اكثر من مجرد عملية فنية، برغم اهميتها، لكنها من القواعد الهامة لقياس درجة الديمقراطية في العملية الانتخابية، ومدى قدرتها على افراز مجموعة مناسبة تعبر عن الرأي العام داخل المجالس النيابية، إضافة الى تقييم العملية الانتخابية، فتقسيم الدوائر الانتخابية له انعكاسات كبيرة على المرشحين والناخبين وكذلك على مهارات التصويت والاحتمالات حول نتائج العملية الانتخابية وبالتالي على الطابع التمثيلي للبرلمان[٢٩].

فالاطار القانوني للانتخابات يعمل على ايجاد جهاز او لجنة خاصة يعهد اليها مهمة ترسيم الدوائر الانتخابية، وهذا الجهاز او اللجنة اما تكون منفصلة عن الادارة الانتخابية كما في استراليا، الهند، وكندا، واما ان تعهد مسؤولية ترسيم الدوائر الانتخابية للإدارة الانتخابية كما في كوستاريكا واوغندا، او تعهد الى السلطة التشريعية كما في الولايات المتحدة الامريكية[٣٠]، ويتولى هذا الجهاز تقسيم الدولة الى عدة دوائر انتخابية تنتخب كل منها نائبا او اكثر لتمثيلها طبقاً للنظام الانتخابي المطبق، وفي العادة يترك تقسيم الدوائر الانتخابية للقانون[٣١].والغاية المتوخاة من هذا التقسيم هي من اجل اتمام عملية الانتخاب، كونها تجعل مهمة الناخب في اختيار نائبه او نوابه مهمة سهلة اذا ما قورنت بنظام الدائرة الانتخابية الواحدة، حيث يصعب على الناخب معرفة جميع المرشحين في كافة انحاء البلاد، وعليه فان جدية ودقة الانتخابات تحتم تقسيم الدولة الى دوائر انتخابية متعددة[٣٢].

---

[٢٩] علي الصاوي، الضمانات القانونية للحق في انتخابات حرة ونزيهة، المركز الوطني لحقوق الانسان، ورقة عمال بالتعاون مع مكتب المفوضية السامية لحقوق الانسان، المؤتمر الخامس للمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الانسان، عمان، ٢٠٠٩، ص٢٣.

[٣٠] الان وول واخرون، مصدر سبق ذكره، ص ص٩١–٩٢.

[٣١] صلاح الدين فوزي،المحيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، القاهرة ، ٢٠٠٠، ص٣٧٩.

[٣٢] نعمان احمد الخطيب، مصدر سبق ذكره، ص٣٠٣.

لا نجافي الواقع اذا ما قلنا ان اهمية تقسيم الدوائر الانتخابية تختلف باختلاف النظام الانتخابي، ففي انظمة الاغلبية تكون اعادة التقسيم الانتخابي اهم منها في الانظمة النسبية والمختلطة، وذلك لعدم تناسب الاصوات مع عدد المقاعد المعطاة في ظل نظم الاغلبية، وبالرغم من ان عملية التقسيم الانتخابي هي عملية شاقة نظراً لندرة الاشخاص المؤهلين فضلا عن كونها مكلفة جدا[٣٣]، الا ان الطريقة التي ترسم بها الدول دوائرها الانتخابية لا تزال تعتبر من وجهة نظر القانون الدولي، وليدة اختيار الدولة لنظامها الانتخابي، على ان يكون الهدف هو ترجمة الارادة الشعبية لحكومة نيابية[٣٤].

اما في العراق فقد نص الامر رقم (٩٦) لسنة ٢٠٠٤ (قانون الانتخابات) في المادة (٣) من القسم الثالث على اعتبار العراق دائرة انتخابية واحدة[٣٥]، وتعليل ذلك هو الأسباب الفنية والسياسية المتمثلة بعدم توافر احصائيات سكانية دقيقة، وضيق الوقت لم يسمح بتحديد الدوائر الانتخابية وبالتالي صعوبة تخصيص المقاعد، وأسباب أخرى تتعلق بالرغبة في تحقيق نسبة مشاركة انتخابية عالية، كما ان هذا النظام يتيح للجماعات الموزعة جغرافياً فرصاً اكبر للتمثيل.

ولكن الحال تغير عما كان عليه، اذ جاء قانون الانتخابات رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥ ليأخذ بنظام الدوائر الانتخابية المتعددة، حيث عد كل محافظة وفقاً لحدودها الإدارية الرسمية دائرة انتخابية مستقلة تختص بعدد من المقاعد يتناسب مع عدد الناخبين المسجلين لديها في سجل الناخبين المعتمد من قبل المفوضية العليا للانتخابات [٣٦]، وتوالت الانتخابات التشريعية ابتداءً من الدورة النيابية الأولى الى الدورة النيابية الرابعة على الاخذ بطريقة الدوائر الانتخابية المتعددة ليكون العراق (١٨) دائرة انتخابية،

---

[٣٣] برنامج ادارة الحكم في الدول العربية، مصدر سبق ذكره، ص٤٣.

[٣٤] جاي س.جود وين – جيل، الانتخابات الحرة والنزيهة – القانون الدولي والممارسة العملية، ترجمة احمد منيب، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٦٢.

[٣٥] المادة (٣) من القسم الثالث، قانون انتخابات رقم (٩٦) لسنة ٢٠٠٤.

[٣٦] المادة (١٥/ثانيا)، قانون الانتخابات رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥.

يتحدد عدد مقاعد الدائرة الانتخابية الواحدة في كل دورة انتخابية بحسب الإحصاءات السكانية الرسمية الصادرة عن وزارة التجارة.

وما تجدر الإشارة اليه ان تقسيم الدوائر الانتخابية يرتبط بفكرة التوازن النسبي في الصوت الانتخابي، اذ لابد من ان يكون عدد الناخبين لدائرة معينة مساويا مساواة تقريبية لعدد الناخبين في دائرة اخرى وهذا ينعكس بالنتيجة على التوازن في التمثيل داخل المجالس النيابية بين جميع الدوائر، وهذا يتطلب التدقيق في الطرق المعتمدة في ترسيم الدوائر الانتخابية[٣٧]. حيث تشهد دول العالم تطبيقات متعددة لتقسيم الدوائر الانتخابية منها:

١– تقسيم الدوائر طبقا لعدد النواب

اذ يتم تحديد عدد النواب بموجب الدستور، وبعدها تقسم الدولة الى دوائر انتخابية وفقا لنظام الانتخاب المعتمد وتبعا لعدد النواب، فاذا كان العمل بنظام الانتخاب الفردي عندها يكون عدد الدوائر مساوياً لعدد النواب، اما اذا كان النظام المطبق هو نظام الانتخاب بالقائمة، فيكون عدد النواب اكثر من عدد الدوائر، وبموجب هذه الطريقة يكون عدد النواب ثابتاً لا يتأثر بزيادة او نقص التعداد السكاني[٣٨].

٢– تقسيم الدوائر طبقا لكثافة السكان

حيث يخصص الدستور او القانون نائبا واحدا لعدد معين من السكان، ثم تقسم الدولة الى دوائر انتخابية يتغير عددها تبعا لتغيير عدد السكان زيادة او نقصان[٣٩].

٣– تقسيم الدوائر طبقا لعدد النواب وكثافة السكان (الجمع بين الطريقتين)

من خلال تقسيم الدولة الى عدد ثابت من الدوائر الانتخابية مع امكانية زيادة عدد النواب داخل الدائرة الانتخابية نفسها طبقا لزيادة عدد السكان، وقد اخذ العراق

---

[٣٧] شوقي يعيش تمام، اليات تقسيم الدوائر الانتخابية (دراسة تأصيلية مقارنة) مجلة العلوم القانونية والسياسية، الموقع الالكتروني: www.asjp.cerist.dz

[٣٨] سعد مظلوم عبد الله العبدلي، مصدر سبق ذكره، ص ص١٢٦–١٢٧.

[٣٩] نعمان احمد الخطيب، مصدر سبق ذكره، ص٣٠٥.

بهذا الاتجاه من خلال الدستور الدائم لعام ٢٠٠٥، عندما ارست الفقرة (أولا) من المادة (٤٩) منه مبدأ التكافؤ النسبي للاصوات حيث اوجبت ان يتكون مجلس النواب من عدد من الاعضاء بنسبة مقعد واحد لكل مائة الف نسمة من نفوس الشعب العراقي بأكملهوتبعاً لذلك صدرت القوانين الانتخابية المتعاقبة متضمنة تقسيم الدوائر الانتخابية منها قانون رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥، القانون رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٩ في المواد (١،٢) منه، القانون رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣ في المادة (١١) منه[٤٠]، وأخيرا القانون رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٨ المعدل في المادة (١١) منه.

٤- الدولة دائرة انتخابية واحدة

وفي هذه الطريقة درجت بعض النظم على اعتبار اقليم الدولة كله دائرة انتخابية واحدة، كما في البرتغال بموجب دستورها لعام ١٩٣٣، وفي اسرائيل التي لا زالت تطبقها ليومنا هذا، واعتمدت هذه الطريقة كذلك في العراق بموجب امر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (٩٦) لسنة ٢٠٠٤ في انتخابات ٢٠٠٥ لعدم وجود احصاء سكاني دقيق، ولما تمتاز هذه الطريقة بالسهولة بالنسبة للإدارة الانتخابية وتوفر عدالة قد لا تتحقق في ظل تقسيمات الدوائر غير المتماثلة[٤١].

رابعاً- تسجيل الناخبين

مما لا شك فيه ان مرحلة تسجيل الناخبين من اهم مراحل العملية الانتخابية، اذ يتوقف على مدى صحتها ودقتها سلامة العملية الانتخابية برمتها، كونها المرحلة التي يتم فيها تسجيل اسماء من تتوفر فيهم شروط الانتخاب في سجل الانتخاب، وبدون هذا القيد لا يحق للناخب ان يمثل امام صندوق الاقتراع من اجل المشاركة في الانتخابات

[٤٠] سعد مظلوم عبد الله العبدلي، مصدر سبق ذكره، ص٤٣.

[٤١] قاسم حسن العبودي، تأثير النظم الانتخابية في النظام السياسي دراسة مقارنة بالتجربة العراقية، ط٢، دار الصفار، بغداد، ٢٠١٣، ص٥١.

حتى وان توافرت كافة الشروط فيه[٤٢]. لان الناخب هو المحور الرئيس والشريك الاساس لأي عملية انتخابية فهو وسيلتها وغايتها في نفس الوقت، وسيلتها كونه اداة نجاحها من خلال ادلائه بصوته واختياره من يجده اصح ليمثله، وغايتها لان هدف الانتخابات هو تحقيق مصلحة الناخب من خلال اختيار ممثليه الذين سيصلون الى سدة الحكم سواء على المستوى التشريعي او التنفيذي[٤٣].

ان الغاية المتوخاة من تسجيل الناخبين هي لحل المشكلة العملية المتمثلة في حصر التصويت فقط في الاشخاص المؤهلين، ويتطلب تسجيل الناخبين قبل كل شيء تحديد كل الذين يستجيبون للمقاييس الضرورية للمشاركة في الانتخابات قبل يوم الاقتراع، وهو ما يفرض وجود لائحة تضم كل اسماء الذين تثبت اهليتهم للمشاركة في العملية الانتخابية تسمى (لائحة ناخبين)[٤٤]، على انه لا يوجد اتفاق عام على القائمة التي تحتوي اسماء من تتوافر فيهم شروط الانتخاب، فهناك من يستخدم مفهوم "كشوف الانتخاب" ومنهم من يستخدم مفهوم "السجل الهجائي للناخبين" او "الجداول الانتخابية وسجل الناخبين"، كما يطلق عليه في انظمة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق[٤٥]. عموما يمكن تعريف الجداول الانتخابية بانها (جداول مرتبة ابجديا، تتضمن اسماء الناخبين في منطقة معينة، تتوافر فيهم لحظة تحريرها الشروط الخاصة بعضوية هيئة الناخبين، وممارسة الحق في التصويت، وترتبط ممارسة حق الانتخاب بالقيد في جداول الناخبين التي تراجع سنويا)[٤٦].

---

[٤٢] وسام صبار العاني ومروج هادي الجزائري، سجل الناخبين في ظل انتخابات مجلس النواب العراقي، مجلة العلوم القانونية، كلية القانون، جامعة بغداد، العدد (٢)،٢٠١١، ص٥.

[٤٣] رعد سامي التميمي، الانتخابات كأداة للمشاركة السياسية في العراق، مجلة دراسات انتخابية، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، العددان (٦-٥)، كانون الثاني ٢٠١٦، ص٨٨.

[٤٤] ريتشارد ل. كلاين وباتريك مرلو، بناء الثقة في عملية تسجيل الناخبين، المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية (NDI)، لبنان، ٢٠٠١، ص١٠.

[٤٥] وسام صبار العاني ومروج هادي الجزائري، مصدر سبق ذكره، ص٧.

[٤٦] وليد الزيدي، المرشد الى المصطلحات والعبارات الانتخابية الحديثة، مطبعة دار الكوثر، بغداد، ٢٠٠٥، ص٤٨.

ويجري تسجيل الناخبين حسب القوانين في اوقات معينة من كل سنة، مراجعة السجل الانتخابي سنويا لإضافة من يثبت لهم حق الانتخاب، وحذف اسماء الذين لم تعد تتوافر فيهم شروط الانتخاب[٤٧]. وهناك عدة طرق تعتمدها الدول في اعداد القوائم الانتخابية، وفي قيد الناخبين في الجداول الانتخابية، منها[٤٨]:

١- القيد الشخصي.

٢- القيد التلقائي.

٣- اللائحة الدورية.

٤- اللائحة الدائمة.

٥- القيد الالزامي.

٦- القيد غير الالزامي.

وفقاً للتصنيفات أعلاه يعد سجل الناخبين في العراق سجلاً دائماً لكون المفوضية تقوم بإضافة المواليد الجديدة في قاعدة البيانات المتوافرة لديها، والتي تحتوي على أسماء جميع الناخبين المسجلين في البطاقة التموينية، وهو قيد الزامي لانه لا يسمح لغير المسجلين بالتصويت، وكذلك يجمع بين القيد التلقائي والقيد الشخصي لكونه يعتمد على الجهة المنظمة (المفوضية) وعلى دور المواطن في ادراج اسمه في سجل الناخبين خلال مدة تحديث سجل الناخبين والتي تسبق كل عملية انتخابية[٤٩].

وقد تعددت الجهات المعنية بتنظيم السجل الانتخابي، وفقا لاختلاف الظروف السياسية والاجتماعية في البلاد، مثلاً في البوسنة اعتمدت المفوضية على السجلات

---

[47] **Department for constitutional of affairs, general election, electoral policy division constitution directorate, 2005, p6.**

(٤٨) ينظر: مصطفى عفيفي، نظامنا الانتخابي في الميزان، مكتبة سعيد رافت، جامعة عين الشمس، ١٩٨٤، ص ١١٢. وكذلك ينظر: عصام نعمة اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص ٩٦. وسعد مظلوم عبد الله العبدلي، مصدر سبق ذكره، ص ص٢٠١-٢٠٢.

(٤٩) صالح ياسر وآخرون، تأثير العمليات الانتخابية في عملية التحول الديمقراطي، مؤسسة فريدريتشايبرت، عمان، ٢٠١٢، ص ص ١٠٦-١١٠.

المدنية لاعداد الجداول الانتخابية، اما اسبانيا فقد تم اعداده من قبل وزارة الاقتصاد، وفي لبنان اوكلت هذه المهمة لوزارة الداخلية، اما في العراق فقد اعتمدت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات كجهة مختصة بأعداد السجل الانتخابي[٥٠].

الا ان من بين المعوقات التي واجهت المفوضية في انتخابات ٢٠٠٥ وجود مشاكل فنية وإدارية وسكانية تتعلق بشحة البيانات التي تمكن من إيجاد قاعدة بيانات معتمدة لغرض اعداد سجل انتخابي مكتمل ومتفق عليه، الى ان تم اختيار قاعدة بيانات وزارة التجارة (البطاقة التموينية) كأساس لاعداد هذا السجل، اذ منح امر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (٩٢) لسنة ٢٠٠٤ وقانون رقم (١١) لسنة ٢٠٠٧ المعدل صلاحية انشاء السجل وتحديثه لمجلس المفوضين بالتنسيق مع مكاتب الأقاليم والمحافظات، كما اعطى القانون الحق لكل ناخب مؤهل تتوافر فيه الشروط المطلوبة ان يطلب تسجيل اسمه في سجل الناخبين الابتدائي وله ان يتحقق من تسجيل اسمه، وقامت المفوضية بأول عملية تسجيل للناخبين، اذ باشرت باعداد جداول ناخبين أولية استناداً الى قاعدة بيانات وزارة التجارة، ومن ثم تم تحديث هذه الجداول، وقد طبع سجل الناخبين الأول بعد عام ٢٠٠٣ على مستوى مراكز الاقتراع وليس على مستوى محطة الاقتراع كما حدث في انتخابات عام (٢٠١٠)[٥١].

ومن الإجراءات التي دأبت المفوضية عليها قبل كل عملية انتخابية، تحديث بيانات الناخبين قبل مدة زمنية معينة من خلال استمارة معدة لهذا الغرض (التصحيح، التغيير، الإضافة والحذف، التصويت الغيابي للمهجرين) بهدف تحديث سجل الناخبين، وبعد انتهاء مهلة التحديث، يعرض السجل لاستقبال الطعون ان وجدت من الناخب او وكيل الكيان السياسي، كما دأبت المفوضية على وضع سجل ناخبين خاص بالقوات الأمنية (التصويت الخاص) مع الحرص على حجب أسمائهم من السجل العام، الا ان

[٥٠] قاسم حسن العبودي، مصدر سبق ذكره، ص ص٨١-٨٢.
[٥١] صالح ياسروآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ص ١١٥

المشكلات التي برزت في السجلات الانتخابية بمختلف اشكالها أظهرت الحاجة الى تعداد سكاني وطني عام لبناء سجل انتخابي رصين[٥٢].

المطلب الثاني– الإجراءات المعاصرة للعملية الانتخابية

اولاً– الترشيح

يعتبر الترشيح احد اوجه المشاركة في الحياة السياسية، فالتصويت والترشيح حقان متكاملان لا تصح الحياة النيابية الا بهما، وكلاهما لازمان للديمقراطية، بل قد تكون عملية الترشيح في بعض الاحوال والتي يتوقف عليها النظام السياسي اكثر اهمية من العملية الانتخابية التي يتبعها[٥٣].

ويعرف الترشيح بانه "عمل قانوني يقوم به المواطن يأخذ مفاعيله منذ لحظة تسجيله لدى السلطة المختصة التي تدونه في سجل خاص، ولكي يكون صحيحاً يقتضي اجراؤه ضمن المدة التي يحددها قانون الانتخاب مع تعيين الدائرة التي يتناولها الترشيح"[٥٤].

على الرغم ان معظم الدساتير تنص على حق الترشيح لجميع المواطنين متى استوفوا الشروط المطلوبة لمزاولة هذا الحق[٥٥]، الا ان ذلك لم يمنع المشرع من التدخل لإحاطته بمجموعة من الضوابط والقوانين، منها ما يعتبر شرطا لازما وضروريا لاكتساب الحق في الترشيح، ومنها ما يعتبر اجراءً جوهريا لممارسته، لان بعض الاعتبارات القانونية والسياسية والاجتماعية تتطلب تحديد بعض الشروط الموضوعية والشكلية التي لا تتعارض مع مبادئ المساواة والديمقراطية ولا مع مبدأ عمومية حق الترشيح[٥٦].

---

[٥٢])المصدر نفسه، ص١٢٠.

[٥٣]احمد عادل، الاحزاب السياسية والنظم الانتخابية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢، ص٣٣.

[٥٤]عصام نعمة اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص٥١.

[٥٥]موريس دوفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري الأنظمة السياسية الكبرى، ط١، ترجمة جورج سعد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،١٩٩٢، ٧٦.

[٥٦] شوقي يعيش تمام، الطعون في انتخابات المجالس النيابية في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)، اطروحة دكتوراه في الحقوق (غير منشورة) لكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير، بسكرة، ٢٠١٤، ص١٤٧.

بالطبع هناك شروط لا بد ان تتوافر في شخص المرشح حتى يقبل طلبه بالترشيح منها[٥٧]:

١- الشروط الموضعية: ترتبط بشخص المرشح ووضعه القانوني والفئة التي ينتمي لها، كالقيد بالقوائم الانتخابية، العمر، الجنسية، والفئة التي ينتمي اليها المرشح.

٢- الشروط الشكلية: مجموعة الإجراءات الضرورية للترشيح، مثل شرط الاقامة والوثائق المطلوبة[٥٨].

نصت المادة (٤٩/ثانياً) من الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ على (يشترط في المرشح العضوية مجلس النواب ان يكون عراقيا كامل الاهلية)[٥٩]. وقد احال المشرع الدستوري العراقي تنظيم شروط المرشح الى القانون العادي وفق المادة (٤٩/ثالثاً) من الدستور حيث اشار الى انه (ينظم بقانون شروط المرشح والناخب وكل ما يتعلق بالانتخاب) ثم جاءت القوانين الانتخابية لتنظم بقية الشروط، منها قانون الانتخابات رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣ المعدل الذي اشترط ان يكون المرشح ناخباً (اي تتوافر فيه جميع الشروط المتعلقة بالناخب) وهذا الشرط اكدته الفقرة (١) من المادة (٥) من نظام رقم (١) لسنة ٢٠١٨ والصادر عن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، ثم تلتها الشروط الاخرى وهي[٦٠]:

١-ان لا يقل عمره (٣٠) سنة عند الترشيح.

٢-ان لا يكون مشمولا بقانون هيئة المساءلة والعدالة او اي قانون اخر يحل محله.

٣-ان يكون حسن السيرة والسلوك وغير محكوم بجريمة مخلة بالشرف.

٤-ان يكون حاصلاً على شهادة الدراسة الاعدادية او ما يعادلها كحد أدنى.

٥-ان لا يكون قد أثرى بشكل غير مشروع على حساب الوطن او المال العام.

---

[٥٧] علي الصاوي، مصدر سبق ذكره، ص٢٢.

[٥٨] جميل عودة ابراهيم،حق الترشيح للانتخابات، شبكة النبأ المعلوماتية،الموقع الالكتروني: http:Annabaa.org

[٥٩] المادة (٤٩/ثانيا) من الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥.

[٦٠] نظام تصديق المرشحين رقم (٩) لسنة ٢٠٠٥.

٦-ان لا يكون من افراد القوات المسلحة او المؤسسات الامنية عند ترشحه.

وبناءً على ما تقدم عمد المشرعون الى تنظيم الترشيح الانتخابي بوضع شروط قانونية معينة لا يمكن للمرشح ان يشارك في الانتخابات الا بعد توافر تلك الشروط فيه، منها شرط الجنسية فلا بد ان يكون المرشح عراقي الجنسية، كذلك اشترط المشرع في المرشح لعضوية مجلس النواب الاهلية (العقلية، الأدبية) مع تشديده على ان لا يقل عمره عن (٣٠) سنة لضمان الحد الادنى من الخبرة والحنكة السياسية التي تمكنه من تولي المناصب وتأدية المهام الصعبة، بالإضافة الى شرط الكفاءة العلمية، اذ ينبغي ان يكون المرشح حاصلا على الشهادة الإعدادية او ما يعادلها الا ان التعديل الأخير لقانون رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣ المعدل اشترط على المرشح ان يكون حاملاً لشهادة البكالوريوس او ما يعادلها، بالإضافة الى شروط الاقامة والقيد في السجل الانتخابي والتأمينات المالية.

كان طبيعياً ان تكون الشروط التي استلزمها المشرع في المرشح اشد منها في الناخب، حيث التشدد الذي اشترطه المشرع في المرشح كان واضحاً في القوانين الانتخابية والانظمة الخاصة باهلية الترشيح الصادرة عن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات[٦١].

اذن مبدأ الترشيح يتم بموجبه فتح باب الترشيح على مصراعيه بهدف المساواة بين كل المواطنين الراغبين في الترشيح، لكن لا يفهم من عبارة فتح الباب على مصراعيه ان يخلو حق الترشيح من شروط قانونية تنظمه لا سيما ان مهمة النائب اكبر وادق من مهمة الناخب، فمن الطبيعي ان يحاط الترشيح بشروط يستلزم القانون توفرها اشد من تلك التي يشترط فيها الناخب[٦٢].

---

[٦١] روافد محمد علي الطيار، التنظيم القانوني لانتخاب اعضاء مجلس النواب العراقي لعام ٢٠١٠ (دراسة في قانون الانتخابات العراقي رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥ المعدل والانظمة الانتخابية)، مجلة اهل البيت، جامعة اهل البيت، العدد (١١)، ٢٠٠١، ص١١٩.

[٦٢] سليمان الطماوي، النظم السياسية والقانون الدستوري، القاهرة، ١٩٨٩، ص٢٤٩.

ثانياً- الحملات والدعاية الانتخابية

تعتبر الدعاية الانتخابية مرحلة مهمة من مراحل العملية الانتخابية برمتهاوذلك لما لها من اهمية كبيرة [٦٣]. وتعرف الدعاية الانتخابية (electoral) propaganda بانها"مجموعة من الإجراءات التي يتخذها الكيان السياسي لاستمالة الناخبين للإدلاء بأصواتهم لصالحه"[٦٤].

فيما عرف اخرون الحملة الانتخابية، "مجموعة الاعمال التي يقوم بها المرشح او الحزب لغرض اعطاء صورة حسنة للجمهور والناخبين عن سياسته واهدافه ومحاولة التأثير فيهم بكل الوسائل والامكانيات المتاحة من خلال قنوات الاتصال الجماهيرية وذلك بقصد تحقيق الفوز في الانتخابات"[٦٥].

فاذا كانت الحملة الانتخابية هي عملية اتصال وتواصل، فان لكل حملة ثلاثة موارد رئيسية متاحة لتنفيذ عملية الاتصال هي : الزمن والمال والبشر[٦٦]فمن حيث الوقت فأنها محددة قانوناً بفترة زمنية تتم خلالها المنافسة الرسمية والمشروعة بين المرشحين والاحزاب السياسية[٦٧]،ومن حيث الموارد المالية فهناك تباين في القدرات المالية للمرشحين فيما يتعلق بدعم وتمويل المعركة الانتخابية مما يدفع بعض المرشحين ان يرشحوا تحت مظلة الاحزاب السياسية او التماس التمويل من كبار اصحاب رؤوس

---

[٦٣] حنان محمد مطلك، الرقابة على نزاهة الانتخابات بين المفوضية والقضاء، بحث منشور ضمن وقائع المؤتمر العلمي الاول للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات للمدة (٣-٢ نيسان ٢٠١١)، مجلة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، مطبعة الوقف الحديثة، بغداد،العدد (٤٦)، ٢٠١٢، ص١٢٤.

[٦٤] احمد فاضل حسين، التنظيم القانوني للدعاية الانتخابية، مجلة الباحث الاعلامي، كلية الاعلام، جامعة بغداد،العدد(٩)، ٢٠١٠، ص٥٦.

[٦٥]باسم محمود شاكر عبد الحسين الملا خلف، التغطية الصحفية للحملة الانتخابية في العراق في ملحق، الصباح الانتخابي، للمدة ٢٠٠٥/١١/٣٠ - ٢٠٠٥/١٢/١١ ، مجلة التقني، الجامعة هيئة التعليم التقني،العدد (٥)، ٢٠٠٨، ص٤٤.

[٦٦] براين اوداي، دليل اعداد الحملات السياسية الانتخابية، المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية(NDI)، طباعة شمالي، لبنان، ٢٠٠٤،ص٤٩.

[٦٧]محمد فرغلي محمد علي، التنظيم القانوني للانتخابات المحلية (دراسة مقارنة)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ١٩٩٨، ص ص١٣٨-١٣٩.

الاموال[٦٨]. وفيما يتعلق بالمورد البشري، فان هدف الحملة الانتخابية الاساسي هو التأثير في الجمهور عن طريق عرض برامج واهداف الحزب او المرشح واطلاع الجماهير على المنجزات التي سوف تتحقق في حال الفوز بالانتخابات وهذا كله يجري من خلال قنوات الاتصال المتمثلة بوسائل الاعلام المختلفة سواء عن طريق الصحف او المجلات والراديو والتلفزيون والانترنت[٦٩].

ويعد العراق من البلدان التي سعت الى تنظيم الحملات الانتخابية ومحاولة تأطيرها بالقوانين الانتخابية التشريعية ام المحلية، لذلك كان لا بد من اتاحة الفرصة لجميع المرشحين لممارسة حقهم القانوني في الدعاية الانتخابية ضمن القيود والضوابط التي حددت بموجب القوانين الانتخابية وانظمة الحملات الانتخابية التي تصدرها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

بيّن قانون الانتخاب رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣ ونظام الحملات الانتخابية رقم (٧) لسنة ٢٠١٣ مبادئ الحملات الانتخابية وشروطها والقيود الواردة عليها، فضلا عن العقوبات والجزاءات المفروضة على من يخالف احكامها، اما عن المبادئ فهي[٧٠]:

١- اتاحة الفرصة لجميع المرشحين وتمكينهم من عرض برامجهم الانتخابية.

٢- التساوي بين المرشحين في ممارسة حملاتهم الانتخابية.

٣- تحديد موعد الحملة الانتخابية.

---

[68] Ed.Michael D.Boda, , revisiting free and fair elections, enter parliamentary union, Geneva, 2004, p.31.

[٦٩] نبيل جاسم محمد، تغطية الصحف العراقية للحملة الانتخابية اثناء الانتخابات التشريعية ٢٠١٠، تحليل اخبار الصفحة الاولى في جريدتي الصباح والمشرق للمدة ٢٠١٠/٢/١٢ ولغاية ٢٠١٠/٦/٣، مجلة الباحث الاعلامي، كلية الاعلام، جامعة بغداد، العدد (٩)، ٢٠١٠، ص٧٩.

[٧٠] زينب عبد الحسين صنكور، الحملات الانتخابية وفقاً لقانون رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣، مجلة دراسات انتخابية، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، العددان (٥-٦)، حزيران ٢٠١٦، ص١١٨.

وبذلك ترتبط مبادئ الحملات الانتخابية بالتشريعات المتعلقة بالانتخاب والتمويل الانتخابي، كالمساواة بين المرشحين، وحياد الادارة الانتخابية، وسلامة وسائل الدعاية الانتخابية[٧١].

وعن شروط الحملات الانتخابية فقد عالجها الفصل السادس من قانون الانتخاب رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣ عبر الضوابط التي وضعها للحفاظ على سير العملية الانتخابية ومظهرها، وهي[٧٢]:

١- موعد الحملة: تبدأ من تاريخ التصديق على قوائم المرشحين وتنتهي قبل (٢٤) ساعة من بدء الاقتراع.

٢- الاماكن المحددة للحملة: تحددها امانة بغداد والبلديات المختصة في المحافظات.

٣- منع استخدام السلطة العامة: حفاظا على المساواة بين المرشحين اثناء الحملات الانتخابية فقد منع المشرع العراقي استغلال ابنية الدولة المختلفة للدعاية الانتخابية.

٤- الانفاق المالي: منع المشرع استخدام المال العام والاموال الاجنبية.

اما عن جرائم الحملات الانتخابية فقد حددها المشرع في القوانين الانتخابية وعدها جرائم انتخابية، فقانون الانتخاب رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣ حدد جرائم الحملات الانتخابية وعقوبتها وبحسب الاتي[٧٣]:

١- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة كل من نشر او أذاع بين الناخبين اخباراً غير صحيحة عن سلوك أحد المرشحين او سمعته بقصد التاثير على آراء الناخبين في نتيجة الانتخاب.

---

[٧١] محمد فرغلي محمد علي، مصدر سبق ذكره ، ص٦٤٧.

[٧٢] المواد (٢١-٢٩) من قانون الانتخابات رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣.

[٧٣] زينب عبد الحسين صنكور، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٢١-١٢٢.

٢- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر او بغرامة لا تزيد عن (١٠٠٠٠٠٠) مليون دينار كل من علق البيانات او الصور او النشرات الانتخابية الخاصة خارج الاماكن المخصصة لها.

٣- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن سنة او بغرامة لا تقل عن (١٠٠٠٠٠٠) مليون دينار ولا تزيد عن (٥٠٠٠٠٠٠) خمسة ملايين دينار او بكلتا العقوبتين كل من تعمد الاعتداء على صور المرشحين او برامجهم، او اعلن عن انسحاب مرشح او اكثر من العملية الانتخابية، وكذلك الاعتداء على وسائل الدعاية الانتخابية المسموح بها قانوناً.

وفي نفس الاطارتعددت مصادر التمويل المالي للحملات الانتخابية، منها الاموال الخاصة بالمرشح للحملة انتخابية، المعونة المالية من الحزب للمرشحين، الدعم الحكومي للأحزاب، والتبرعات المالية والهبات من التجار والمواطنين والتي تأخذ صور المساعدات المالية او العينية[٧٤]، بحيث اصبحت الحملات الانتخابية تكلف المرشحين والاحزاب السياسية اموالاً طائلة، تتحمل بعض الدول جزءا من هذه النفقات المالية بحسب ما يحصل عليه الكيان السياسي من النسبة المئوية من اصوات الناخبين[٧٥]. لذلك عالجت المادة (٤٤) من قانون الاحزاب السياسية العراقي رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥ توزيع الاعانات المالية على الاحزاب بنسبة ٢٠%على الاحزاب المسجلة و٨٠%على الاحزاب الممثلة في مجلس النواب وفقا لعدد المقاعد التي حاز عليها مرشحوها في الانتخابات النيابية[٧٦].

---

[٧٤] الاحزاب السياسية والانتقال الى الديمقراطية،المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية(NDI)، لبنان، ٢٠٠٤، ص٣٩.

[٧٥]صلاح الدين فوزي، مصدر سبق ذكره، ص٤٣٤.

[٧٦]قانون الاحزاب السياسية رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥، جريدة الوقائع العراقية بالعدد (٤٣٨٣) لسنة ٢٠١٥.

ثالثاً– الاقتراع

يعد التحضير لعملية الاقتراع وتنفيذه في ايه انتخابات عامة او حتى في الاستفتاء لأي بلد حدثا وطنياً هاماً[٧٧] كونها اهم مراحل العملية الانتخابية بمعناها الفني الدقيق، فهذه المرحلة يتم فيها التصويت وقد يشوبها التلاعب والتزوير[٧٨].

ويعرف الاقتراع بأنه(العملية التي يعبر بها الافراد الذين لهم اهلية الانتخاب عن تفضيلاتهم السياسية) [٧٩].

ان صعوبة او سهولة عملية الاقتراع تؤثر مباشرة على كفاءة العملية الانتخابية[٨٠]، اذ لا بد من ان تكون الامور المتعلقة بالاقتراع (مكان الاقتراع، زمان الاقتراع، عدد الناخبين في كل وحدة من وحدات الاقتراع، شكل ورقة الاقتراع، كيفية التصويت، واعلان النتائج) خاضعة للمعايير الدولية وكذلك للرقابة، ويجب ان تكون معروفة للجميع وفي متناول جميع الناخبين، وقد تشتمل قوانين وانظمة الانتخابات على كل هذه المسارات المتعلقةبالعملية الانتخابية[٨١].

اما في العراق فقد اتجه الدستور والقوانين والأنظمة الانتخابية الصادرة عن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات الى التأكيد على جملة مبادئ تحكم عملية الاقتراع منها مبدأ حرية التصويت، اذ ان قانون الانتخابات رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣ المعدل نص على معاقبة كل من حاول استعمل القوة اوالتهديد لمنع الناخبين من استعمال حقهم لحملهم على التصويت لجهة معينة او منعهم من التصويت، او من يدخل الى المقر

---

[٧٧] الان وول وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص٣٣٤.

[٧٨] عفيفي كامل عفيفي، الانتخابات النيابية وضماناتها الدستورية والقانونية، دار الجامعين، ٢٠٠٢، ص١٠٦٩.

[٧٩] كيف تقوم المنظمات المحلية بمراقبة الانتخابات، المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية(NDI)، ترجمة: شريف يوسف جيد، ط١، واشنطن، ١٩٩٧، ص٨٦.

[٤] المعايير والالتزامات الدولية حول حق اجراء الانتخابات الديمقراطية، ترجمة شيركوت جودة،مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الانسان في منظمة الامن والقانون الاوربي،المعهد الكوردي للانتخابات، ١٩٩٩، ص٢٤.

[٨١] قاسم حسن العبودي، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٣.

المخصص للانتخابات حاملاً سلاحاً نارياً او جارحاً[٨٢]، كما جاء التأكيد على مبدأ سرية التصويت في الدستور العراقي[٨٣]،وفي قانون الانتخابات رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣ المعدل الذي عد افشاء سرية التصويت للناخب بدون رضاه جريمة انتخابية[٨٤]، اما مبدأ شخصية التصويت، بمعنى ممارسة عملية التصويت شخصياً وهو ما أكده نظام الاقتراع والفرز والعد رقم (١٣) لسنة ٢٠١٣ عندما نص على (التصويت شخصي للناخب المسجل في محطة الاقتراع التابعة لمركز الاقتراع. ولا يجوز التصويت بواسطة التخويل او بالإنابة)[٨٥]، واخيراً مبدأ المساواة في التصويت، بمعنى ان لكل ناخب صوتاً واحداً فقط، وهو ما أكده نظام الاقتراع والفرز والعد من خلال النص على ان (لكل ناخب ادرج اسمه في سجل الناخبين في احدى المحطات حق التصويت لمرة واحدة فقط حسب الإجراءات التي تضعها المفوضية)[٨٦].

وفيما يخص التنظيم المادي لعملية الاقتراع، فيمكن للناخب ان يتجه الى مقار الاقتراع للأدلاء بصوته متى ما توافرت فيه شروط الناخب وبعد صدور قرار يقضي بدعوة الناخبين للاقتراع في اليوم المحدد، وبعد ان يضع المشرع والجهات التنظيمية القواعد والضوابط التي توضح الامور المتعلقة بأعداد اللجان الانتخابية وكيفية ادلاء الناخبين بأصواتهم بما يضمن عدالة ونزاهة الانتخابات[٨٧]، وكذلك تنظيم المسائل المتعلقة بورقة الاقتراع، صناديق الانتخاب، معازل التصويت وطرق الاقتراع، وان تأخذ الادارة بنظر الاعتبار مستويات القراءة والكتابة عند تصميم ورقة الاقتراع، ومن

---

[٨٢] المادة (٣٢) من قانون الانتخابات رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣ المعدل.
[٨٣] المادة (٤٩/ اولاً) من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥.
[٨٤] المادة (٣١/خامساً) من قانون الانتخابات رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣ المعدل.
[٨٥] المادة (رابعاً/ ٢) من نظام الاقتراع والفرز والعد رقم (١٣) لسنة ٢٠١٣.
[٨٦] المادة (رابعاً/١) من نظام الاقتراع والفرز والعد رقم (١٣) لسنة ٢٠١٣.
[٨٧] محمد فرغلي محمد علي، مصدر سبق ذكره، ص٧٠٦.

الضروري ان تتوفر المواد الانتخابية بكميات كبيرة في اماكن الاقتراع[٨٨]. بعد ذلك تحرص اللجان الانتخابية على التأكد من تطبيق الناخب وبانسيابية العملية التنظيمية القانونية للتصويت، كالتحقق من شخصية الناخب، المرور بالعازل الانتخابي، التوقيع، وضع الختم على بطاقة الاقتراع ليثبت قيام الناخب بالتصويت[٨٩]، حيث يتم الاقتراع بكتابة اسم المرشح على ورقة خاصة تعرف بورقة (التصويت) توضع في صندوق الانتخاب[٩٠].

اما التنظيم المادي لعملية التصويت في العراق والتي تتعلق بـــ (مكان وزمان الاقتراع، لجان الاقتراع، إجراءات الاقتراع) فقد حرصت القوانين والأنظمة الانتخابية على تنظيمها بشكل يضمن سيرورة العملية الانتخابية، اذ يقع ضمن مسؤولية إدارة مركز الاقتراع ومراكز إعادة الفرز والعد اختيار مراكز اقتراع في مواقع ملائمة في سائر انحاء العراق، وبالنسبة لوقت عملية الاقتراع في العراق تبدأ في الساعة السابعة صباحاً وتنتهي في الساعة السادسة مساءً ولا يجوز التصويت بعدها، وعن لجان الاقتراع فأن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بكافة كوادرها هي المسؤولة عن الإدارة والاشراف والتنظيم للعمليات الانتخابية[٩١].

وتشتمل إجراءات الاقتراع على (توزيع أوراق الاقتراع، فحص صناديق الانتخاب، وضع الاقفال عليها، كتابة الأرقام التسلسلية للاقفال في الاستمارات، وصولاً الى ادلاء الموظفين بأصواتهم)، ليبدأ بعدها ادلاء الناخب بصوته بعد التأكد من وجود أسمه في قوائم الناخبين، ومنحه ورقة اقتراع مختومة للتوجه الى حاجز التصويت الشاغر ووضع علامة على ورقة الاقتراع، وتنتهي العملية بوضع ورقة الاقتراع في

---

[٨٨] حقوق الانسان والانتخابات، كتيب عن الجوانب القانونية والتقنية للانتخابات وجوانبها المتصلة بحقوق الانسان، (العدد رقم٢ من سلسلة التدريب المهني)، الامم المتحدة، نيويورك وجنيف، ١٩٩٤، ص٥٥.

[٨٩] داود الباز، حق المشاركة في الحياة السياسية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠٠٦، ٦٢٢.

[٩٠] عصام نعمة اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص١٩٣.

[٩١] المواد (ثانياً، ثالثاً، رابعاً) من نظام الاقتراع والفرز والعد رقم (١٣) لسنة ٢٠١٣.

صندوق الاقتراع بعد التأكد من وضع اصبع السبابة الأيمن في الحبر، وبانتهاء تصويت اخر ناخب يقوم مدير المحطة باغلاق صندوق الاقتراع بالاقفال ويسمح للمراقبين والوكلاء المتواجدين بتسجيل ارقامها ثم اغلاق فتحة الصندوق بالقفل الخامس ما لم يبدأ بعملية العد مباشرة[٩٢].

المطلب الثالث– الإجراءات اللاحقة للعملية الانتخابية

تمثل الإجراءات اللاحقة للعملية الانتخابية مرحلة مفصلية تعزز كل ما شهدته العملية الانتخابية من تنافس وتصويت وتحالفات واشراف على العملية الانتخابية، وتشمل على ثلاث مراحل هي مرحلة فرز الاصوات، مرحلة اعلان النتائج، ومرحلة الشكاوى والطعون الانتخابية.

اولاً– فرز الاصوات

تتضمن هذه المرحلة مخرجات العملية الانتخابية، وهي ادق عمل خلال مراحل العملية الانتخابية لأنها تحدد نتيجة السباق الانتخابي من الفائز ومن الخاسر وتبدأ هذه المرحلة فور الانتهاء من عملية الاقتراع[٩٣]. ويراد بعملية الفرز، احصاء عدد الاصوات التي تم الادلاء بها لكل من الخيارين (نعم) او (لا) بالنسبة للاستفتاء ولصالح كل كيان سياسي او ائتلاف من الكيانات السياسية على حدة فيما يخص الانتخابات[٩٤].

تكمن اهمية هذه المرحلة بان العمليات الانتخابية تبلغ نقطة حرجة في اليوم الانتخابي وفي هذا النهار بالذات يلعب فرز الاصوات الموثوق به دورا حاسما، لأنها المرحلة الاخيرة التي تحدد الفائز في المعركة الانتخابية[٩٥]، وان اي عيب في حساب الاصوات ونقل النتائج بصورة سريعة يمكن ان يزعزع ثقة الجمهور بالانتخابات ،

([٩٢]) سعد مظلوم عبد الله العبدلي، مصدر سبق ذكره، ص ص٢٩٩– ٣٠٣.

[٩٣]علي الصاوي، مصدر سبق ذكره، ص٤٥.

[٩٤]حنان محمد مطلك، مصدر سبق ذكره، ص١٢٦.

[٩٥]مليسا استوك وآخرون، الفرز السريع مراقبة الانتخابات، المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية(NDI)، لبنان، ٢٠٠٢، ص١٣.

ويدفع الاحزاب السياسية والمرشحين على التشكيك بالنتائج[٩٦]، كذلك في هذا اليوم يلاحظ شكاوى تلك المرحلة تعد الاكثر والاهم وهي تفوق شكاوى جميع مراحل العملية الانتخابية مجتمعة، اذ يترصد الجميع المخالفات التي قد ترتكب خلال ممارسة عملية الاقتراع[٩٧].

تبدأ عملية الفرز بعد انتهاء التصويت حسب الوقت المحدد في القانون، وتباشر اللجان المختصة عملية الفرز بحضور مندوبين عن الكيانات السياسية، حيث يتم التحقق من عدد الاوراق الموجودة في الصندوق، ومطابقة هذا العدد مع عدد المصوتين المقيدين في القائمة. هناك طريقتان هما الاكثر استخداما في عملية فرز الاصوات، الفرز في مكاتب الاقتراع والفرز المركزي وفي كلتا الحالتين تحسب الاصوات يدوياً او الياً، وثمة فروقات بين الطريقتين رغم تشابه بعض الإجراءات.

١- الفرز في مكاتب الاقتراع

في هذه الطريقة يبدأ فراز الاصوات بعد اقفال مكتب الاقتراع، حيث تبقى الصناديق في مكاتب الاقتراع وينفذ الموظفون عدداًمن المهام، منها: احصاء البطاقات غير المستعملة والتالفة، حساب اجمالي الناخبين المصوتين، نزع الختم او القفل الموضوع على الصندوق، عد البطاقات، مطابقة عدد البطاقات المودوعة في الصندوق بعدد المصوتين، تصف البطاقات بحسب الحزب او المرشح، وضع البطاقات التي تثير الشكوك جانبا[٩٨].وقبل ان تنقل بيانات الاصوات الى المكتب الوطني يجب ان ترسل الى المكتب الوطني المحلي، ويجوز لمندوبي الاحزاب والمراقبين نقل النتائج، الا ان هذه الإجراءات تختلف باختلاف البطاقة المستخدمة[٩٩].

---

[٩٦]برنامج ادارة الحكم في الدول العربية، مصدر سبق ذكره، ص٦٥.

[٩٧]احمد حسن عبد، الطبيعة القانونية للشكاوى والطعون الانتخابية (٢٠٠٥-٢٠١٤)، بحث منشور في مجلة (دراسات انتخابية) الصادرة عن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، العدد(٢)، ٢٠١٥، ص٤٩.

[٩٨]برنامج ادارة الحكم في الدول العربية، مصدر سبق ذكره، ص٦٦.

[٩٩]شبكة المعرفة الانتخابية، مصدر سبق ذكره، الموقع الالكتروني aceproject.org

٢- الفرز المركزي

تختلف اجراءات الفرز المركزي عند تلك المستخدمة في مكاتب الاقتراع، فبعد اغلاق مكتب الاقتراع يبقى الاشخاص المسموح لهم لتحضير الصناديق ونقلها الى مركز الفرز، وتتضمن التحضيرات: جرداً اولياً للبطاقات، اقفال الصندوق مع ختم ثقبه، ادخال المستندات في ظروف مختومة وتعليق هذه الظروف بالصناديق، ويرافق المندوبون والمراقبون صناديق الاقتراع حتى مركز الفرز، والتأكد من ان الفرز يجري بطريقة صحيحة[١٠٠].

ويكون الفرز المركزي مبررا في الاحوال التالي[١٠١]:

١- عدم ملاءمة مكاتب الاقتراع للفرز.

٢- صعوبة جمع مندوبي المرشحين والاحزاب لحضور الفرز لكثرة مكاتب الاقتراع.

٣- عندما تكون بطاقة الاقتراع معقدة وتحتاج الى موظفين افضل تدريبا لا يقدمهم سوى المركز.

٤- عندما تكون السرية مهددة، وحين يكون من الواجب حماية سرية اقتراع جماعة معينة، او من الافضل تامين عدد قليل من مراكز الاقتراع بدلا من عدد كبير.

٥- عندما تتطلب طريقة الفرز مركزة العمليات.

اما في العراق، فتبدأ عملية فرز وعد الأصوات وإنجاز الاستمارات الخاصة بها في محطات الاقتراع كمرحلة أولى، حيث يجري فيها التصويت وذلك بعد انتهاء عملية الاقتراع، ويتولى مدير المحطة احصاء عدد أوراق الاقتراع المستخدمة من قبل الناخبين واحصاء الأصوات الصحيحة لكل قائمة ومرشح وفقا للإجراءات الصادرة عن المفوضية، وتتخذ جميع القرارات بشأن صلاحية أوراق الاقتراع، او بشان سلامة

[١٠٠] كيف تقوم المنظمات المحلية بمراقبة الانتخابات، مصدر سبق ذكره، ص٩٥.

[١٠١] برنامج ادارة الحكم في الدول العربية، مصدر سبق ذكره، ص٦٨.

احتسابها لاحد الخيارين (القائمة او المرشح) من قبل مدير المحطة، ويكون قرار مدير المحطة نهائياً في هذا الامر ما لم يعترض موظف من موظفي العد والفرز على قراره[١٠٢].

وفي المرحلة الثانية، تجري عملية إعادة فرز وعد الأصوات وإنجاز الاستمارات الخاصة بها في مراكز إعادة الفرز والعد الفرعية في المحافظات، وبعد الانتهاء من عملية التسوية، يقوم فريق التسوية والفرز والعد باحصاء عدد أوراق الاقتراع المستخدمة من قبل الناخبين في محطة الاقتراع واستكمال عملية إحصاء الأصوات الصحيحة لكل كيان ومرشحيه وفقا للإجراءات الصادرة من المفوضية. وتتخذ جميع القرارات بشأن صلاحية أوراق الاقتراع، او بشأن سلامة احتسابها لاحد الخيارين (كيان او مرشح) من قبل مسؤول الفريق الذي يجب ان يطبق قواعد إجراءات المفوضية في اتخاذ قراره، ويكون قراره نهائياً في هذا الامر ما لم يعترض موظف من موظفي الفرز والعد على القرار، وفي هذه الحالة يصوت موظفو الفرز والعد بالأغلبية ويكون الصوت الحاسم لمسؤول الفريق اذا كانت الأصوات متعادلة. كما تعتمد استمارات النتائج الخاصة والمنظمة في مراكز الفرز والعد الفرعية اساساً في احتساب نتائج انتخابات مجلس النواب[١٠٣].

ختاماً، لضمان سلامة العملية الانتخابية ككل لا بد ان يتولى عملية الفرز موظفون مدربون يخضعون الى رقابة موضوعية صارمة[١٠٤]، ولان الفرز يمثل المرحلة الاخيرة من السيرورة الانتخابية، فيجب التخطيط له بدقة، والا حاطت الشبهات بالعملية كلها، وقلما يهم اين تفرز البطاقات وكيف، فنجاح العملية يتوقف على تطبيق مبادئ الديمقراطية والإجراءات الدقيقة[١٠٥].

---

(١٠٢) القسم الخامس، نظام الاقتراع والعد والفرز رقم (١٨) لسنة ٢٠٠٩.

(١٠٣) المادة (٦) من نظام الاقتراع والفرز والعد رقم (١٣) لسنة ٢٠١٣

(١٠٤)سعد مظلوم عبد الله العبدلي، مصدر سبق ذكره، ص٣٠٤.

(١٠٥)برنامج ادارة الحكم في الدول العربية، مصدر سبق ذكره، ص٦٨.

ثانياً– اعلان النتائج

تعتبر مرحلة اعلان النتائج الانتخابية مرحلة مهمة وذلك نظرا لما يترتب على تأخير اعلان النتائج من انعدام الثقة وانعدام اليقين، لذا من الاجدر اعلان النتائج بأسرع وقت بعد التأكد من صحتها ودقتها[١٠٦].

في العادة تتولى الهيئة او السلطة المسؤولة مهمة اعلان النتائج النهائية بعد الانتهاء من عمليات فرز الاصوات، وتحدد بعض الدول يوما او تاريخا ثابتا لإعلان النتائج الرسمية للانتخابات، بحسب ظروف البلد، تضاريسه، وسائل الاتصال المتوفرة فيه، ونوع النظام الانتخابي المعتمد[١٠٧] اذ يكون اعلان النتائج اسهل واسرع في نظم الاغلبية (دائرة احادية التمثيل) مما هو عليه في نظام التمثيل النسبي، لما يحتاجه هذا النظام من اجراءات حسابية معقدة في بعض الاحيان[١٠٨]، وهناك اعتبارات اخرى تؤثر في سرعة اعلان النتائج، منها درجة الثقة بالنظام السياسي ودرجة التقدم التكنولوجي في اعداد النتائج واعلانها، وهذا الامر يتأثر بقدم او حداثة التجربة الديمقراطية، فكلما كان النموذج الديمقراطي حديث العصر بالانتخابات كلما زادت التدابير الاحترازية والإجراءات المعقدة لحماية النتائج من شبهة التلاعب والتزوير[١٠٩].

بعد انتهاء عملية الفرز وتحديد البطاقات الصحيحة وغير الصحيحة ومعرفة الاصوات التي احتوت عليها بطاقات الاقتراع من قبل اعضاء لجنة الفرز تبدأ بعد ذلك عملية تحديد النتائج او توزيع الاصوات التي رصدت في كشوف الفرز على المرشحين بنسبة ما حصل عليه كل مرشح منهم. ثم ترسل نتيجة هذا التوزيع الى السلطة المختصة

---

[١٠٦] كيف تقوم المنظمات المحلية بمراقبة الانتخابات، مصدر سبق ذكره، ص١٠٢.

[١٠٧] شبكة المعرفة الانتخابية، مصدر سبق ذكره، الموقع الالكتروني **aceproject.org**

[١٠٨] عبد الله فاضل حسين العامري، نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية (٢٠١٠)، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الاول للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، اربيل، ٢٠١١، ص ص٤–٥.

[١٠٩] قاسم حسن العبودي، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٣.

لإعلان النتيجة النهائية[١١٠]، وتتجه الكثير من النظم الانتخابية الى اعلان النتائج داخل مراكز الاقتراع، لما ينطوي عليه هذا الاعلان من اعتبارات الشفافية والعلانية وترسيخ الثقة بنزاهة الانتخابات، حيث يجري الاعلان بحضور مندوبي الاحزاب والمرشحين، وكذلك المراقبون والناخبون، ومن بعدها ترسل النتائج الى الجهات المسؤولة في الدولة لتجميعها وتوحيدها لإعلانها[١١١]، وفي العراق ينص النظام الخاص بالعد والفرز على قيام مدير المحطة بالإعلان عن النتائج الاولية[١١٢].بينما في دول اخرى تنص قوانينها الانتخابية الى اسناد مهمة الاعلان عن النتائج الانتخابية الى الادارة الانتخابية، وتحديد المدة الزمنية التي يفترض على الادارة خلالها الانتهاء من الاعلان عن تلك النتائج، كما في ارمينا وبولندا[١١٣]، وهناك نمط اخر من الدول تتجه تشريعاتها الانتخابية الى القاء مهمة اعلان النتائج الانتخابية النهائية على عاتق الجهات القضائية[١١٤]، كما في النيجر، حيث تلقى هذه المهام على المحكمة الدستورية، في حين يعهد الى السلطة التشريعية مهمة التصديق على نتائج الانتخابات التشريعية العامة[١١٥].

اما في العراق، فيأتي اعلان النتائج عقب الانتهاء من عملية الفرز وذلك بعد تسجيل أصوات كل كيان سياسي في استمارة اعدت لهذا الغرض، ليقوم بعد ذلك مدير المحطة بإعلان النتائج الأولية، (عندما يكون مقتنعاً بدقة الفرز) اذ يعلن النتائج الأولية بعد انتهاء عملية الفرز وعد الأصوات الى الحاضرين داخل المحطة وذلك بعرض النسخة الرابعة من استمارة النتائج على جدران المحطة، ومن ثم ترسل الى موقع مركزي وبشكل

---

[١١٠] ساجد محمد الزاملي وعلاء كامل محسن الخريفاوي، الرقابة على دستورية مرحلة الفرز واعلان نتائج الانتخابات النيابية في العراق في ظل دستور ٢٠٠٥ (دراسة مقارنة)، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون، جامعة الكوفة،العدد(٢٧)، ٢٠١٦، مصدر سبق ذكره، ص١٩٨.

[١١١]عبد الله فاضل حسين العامري، مصدر سبق ذكره، ص٥.

[١١٢]ينظر: القسم السادس من نظام الاقتراع وفرز الاصوات رقم (٧) لسنة ٢٠٠٥.

[١١٣]الان وول وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص٩٥.

[١١٤]سعد مظلوم عبد الله العبدلي، مصدر سبق ذكره، ص٣٢٨.

[١١٥]الان وول وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص٩٥.

تحدده المفوضية، ليقوم بعدها مدير مركز إعادة الفرز والعد الفرعي بإعلان النتائج الأولية بعد انتهاء عملية إعادة فرز وعد الأصوات الى الحاضرين داخل المركز وذلك بعرض النسخة الرابعة من استمارة النتائج على جدران المركز الفرعي[١١٦].

وبما ان من صلاحيات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات اعلان النتائج النهائية للانتخابات كما نصت على ذلك المادة (٤) من قانون المفوضية رقم (١١) لسنة ٢٠٠٧ وذلك بعد مصادقة المحكمة الاتحادية، اذن فهي الجهة المخولة قانوناً بإعلان نتائج الانتخابات التشريعية.

والسياق المتبع في تجميع النتائج الانتخابية، هو قيام مدراء المحطات بتسليم النتائج الى منسقي مراكز الاقتراع، ويقوم هؤلاء بدورهم بتسليمها الى المكاتب الانتخابية في المحافظات والتي ترسلها الى مركز العد والتدوين المركزي في المكتب الوطني في العاصمة بغداد الذي يتولى مهمة تجميع النتائج ومن ثم يقوم مجلس المفوضين بالإعلان عن النتائج الأولية للانتخابات ولا يتم الإعلان النهائي عنها الا بعد استنفاذ النظر بالطعون الانتخابية من قبل مجلس المفوضين والهيئة القضائية بالنسبة لقرارات المجلس التي يتم استئنافها امام الهيئة القضائية، واخيراً يتم اعلان النتائج النهائية للانتخابات بعد المصادقة عليها من المحكمة الاتحادية العليا[١١٧].

ثالثاً– الشكاوى والطعون

لا شك ان الاهتمام بالشكاوى والطعون الانتخابية يحقق العديد من المزايا للناخبين والمرشحين، ويعطي الديمقراطية مسيرتها الصحيحة، كون العملية الانتخابية تمر بعدة مراحل بدءاً من تقسيم الدوائر الانتخابية وانتهاءً بمرحلة الشكاوى والطعون، فهذه المراحل قد تكتنفها بعض الإجراءات التي تحتمل الصواب والخطأ، لكن يتبعها بعض

(١١٦) المادة (سابعاً) من نظام الاقتراع والفرز والعد رقم (١٣) لسنة ٢٠١٣.
(١١٧) سعد مظلوم عبد الله العبدلي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٨.

الناخبين والمرشحين للطعن بهذه الإجراءات التي يعتقدون بعدم صحتها ومخالفتها للقانون[١١٨].

ان الخوض في موضوع الشكاوى والطعون الانتخابية لا بد من ان يسوقنا للتعرض الى الاطار القانوني الذي ينظمها وكذلك الى الجهة التي تنظر في الطعون وتصدر قرارات باتة بها[١١٩]، ومن الضروري ان تنص القوانين الانتخابية على الحق بالطعن[١٢٠]، والحق بتقديم الشكوى، لذا وجب التفريق بين الشكوى الانتخابية والطعن الانتخابي، فالشكوى ترد على مخالفات حددها القانون العام او النظام، بينما الطعن الانتخابي عملية لاحقة لصدور القرار[١٢١].

الشكوى الانتخابية هي "طلب يقدمه الناخب او المرشح ازاء خرق انتخابي معين جرى في مرحلة من مراحل الانتخابات سواء كان هذا الخرق قبل العملية الانتخابية او بعدها، والهدف منه تصحيح او معالجة الاخطاء اذا تأكدت صحتها"[١٢٢].

اذ اناط امرسلطة الائتلاف المؤقتة رقم (٩٢) لسنة ٢٠٠٤ بالمفوضية صلاحية النظر بالشكاوى والنزاعات الانتخابية[١٢٣]، ثم جاء قانون رقم (١١) لسنة ٢٠٠٧ المعدل ليؤكد أيضا على صلاحية المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بـــ (البت في الشكاوى والطعون الانتخابية كافة وتكون قراراتها قابلة للطعن امام هيئة قضائية تمييزية مختصة) كما نص القانون على امتلاك مجلس المفوضين السلطة الحصرية لحل النزاعات الناجمة عن اعداد وتنفيذ الانتخابات (وطنية إقليمية او على مستوى المحافظات) وجواز تفويض الصلاحية للإدارة الانتخابية لحل المنازعات، على ان تكون هناك هيئة انتخابية

---

[١١٨] صالح حسين علي العبد الله، الانتخاب كأسلوب ديمقراطي لتداول السلطة، دار الكتب القانونية ودار شتات، مصر، ٢٠١١، ص٣١٧.

[١١٩] قاسم حسن العبودي، مصدر سبق ذكره، ص٢٥١.

[١٢٠] حقوق الانسان والانتخابات، مصدر سبق ذكره، ص٥٥.

[١٢١] احمد حسن عبد، مصدر سبق ذكره، ص٤٤.

[١٢٢] ينظر: المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، الموقع الالكتروني: www.ihec.iq

[١٢٣] المادة (٣/ز) من امر سلطة الائتلاف الموقتة، رقم (٩٢) لسنة ٢٠٠٤.

تنظر في الطعون المحالة لها من مجلس المفوضين او من قبل المتضررين من قرارات المجلس مباشرة الى الهيئة القضائية[١٢٤].

وقد جاء نظام رقم (٦) لسنة ٢٠١٨ بالاحكام التفصيلية التي تتعلق بالشكاوى والطعون الانتخابية:

١- الجهة التي تنظر بالشكاوى: مجلس المفوضين له صلاحية الفصل في الشكاوى المتعلقة بالعملية الانتخابية، ويحق له تخويل جزء من هذه الصلاحيات الى الإدارة الانتخابية[١٢٥].

٢-الجهة التي تقدم الشكوى: يحق للناخب ووكيل الحزب السياسي والمرشح عدا فريق مراقبي الانتخابات تقديم الشكوى في أي مرحلة من مراحل العملية الانتخابية ضمن المدة المحددة وحسب الإجراءات التي تضعها المفوضية. ويكون للناخب ووكيل الحزب السياسي والمرشح حصراً تقديم الشكاوى المتعلقة بعملية الاقتراع، اما شكاوى تحديث سجل الناخبين فتكون من حق الناخب ووكيل الحزب السياسي حصرا[١٢٦].

٣-شروط الشكوى:

أ- ان تكون تحريرية وموقعة من مقدمها.

ب- تقديم الشكوى الخاصة بعملية سجل الناخبين في مركز تحديث سجل الناخبين او مكتب هيئة الإقليم او المكتب الانتخابي وفي مرحلة الاقتراع الى مدير المحطة او مدير مركز الاقتراع او مكتب هيئة الإقليم او المكتب الانتخابي او في المكتب الوطني.

ت-تقدم الشكوى الخاصة بالمخالفات المرتكبة خلال عملية تحديث سجل الناخبين خلال يومين من تاريخ حدوث المخالفة المفترضة.

([١٢٤]) المواد (٨،٤) من قانون رقم (١١) لسنة ٢٠٠٧ المعدل.

([١٢٥]) المادة (٢) من نظام الشكاوى والطعون الانتخابية رقم (٦) لسنة ٢٠١٨.

([١٢٦]) المادة (٣) من نظام الشكاوى والطعون الانتخابية رقم (٦) لسنة ٢٠١٨.

ث–تقدم الشكوى الخاصة بالمخالفات المفترضة في عملية الاقتراع خلال يومين من ساعة بدأ الاقتراع وتنتهي في نهاية الدوام الرسمي لليوم التالي للاقتراع[١٢٧].

٤–النظر في الشكوى: اذا كانت الشكوى قانونية يبلغ المشكو منه تحريرياً حتى تتاح له فرصة الرد، وتكون الإجابة تحريرية وموقعة من قبل المشكو منه او من ينوب عنه، ويقدم الرد الى مكتب هيئة الإقليم او المكتب الانتخابي او المكتب الوطني ويجب تسليمه للمجلس بصورة سرية وباسرع وقت، ويستمر المجلس بالنظر في الشكوى حتى في حال عدم تقديم رد من المشكو منه او انتهاء المهلة المحددة، ويبت المجلس في الشكوى، وللمجلس ان يقرر إعادة فرز وعد الأصوات قبل المصادقة على نتائج الانتخابات اذا كان هناك حاجة لذلك[١٢٨].

٥–الإجراءات العقابية: للمجلس فرض إجراءات عقابية في حالة حدوث خرق للعملية الانتخابية او عند مخالفة أنظمة وتعليمات المفوضية وان لم ترد شكوى بشأنها وهذه الإجراءات العقابية تأخذ أحد الاشكال (إعادة الحال الى ما كان عليه، الغاء المصادقة على التحالف او الحزب السياسي او المرشح، الغاء المصادقة على اعتماد وكيل الحزب، الغاء المصادقة على تسجيل منظمة مراقبة او الغاء اعتماد مراقب، الغاء نتائج مرشح او حزب او حرمانه من الترشيح في الانتخابات لدورة او دورتين[١٢٩].

وبما ان كل قرار يصدر من السلطة الانتخابية بالنسبة للشكاوى المتعلقة بمرحلة تسجيل الناخبين او تسجيل الكيانات السياسية اوالمرشحين اوالحملات السياسية او الاقتراع يكون قابلا للطعن فيه وقد يكون الطعن فيه بقرارات صادرة من السلطة

---

(١٢٧) المادة (٤) من نظام الشكاوى والطعون الانتخابية رقم (٦) لسنة ٢٠١٨.

(١٢٨) المادة (٥) من نظام الشكاوى والطعون الانتخابية رقم (٦) لسنة ٢٠١٨.

(١٢٩) المادة (٦) من نظام الشكاوى والطعون الانتخابية رقم (٦) لسنة ٢٠١٨.

الانتخابية تخص المصادقة على اجراءات تتعلق بالعملية الانتخابية، كإجراءات العد والفرز، او انظمة تصدرها السلطة الانتخابية[١٣٠].

في كل مرحلة من مراحل العملية الانتخابية يمكن ان تكون قرارات السلطة الانتخابية مبعثاً للطعون التي تمس جانبا من جوانب العملية الانتخابية، وقد يوفر الاطار التشريعي والقانوني للانتخابات آليات واجراءات التقاضي وتقديم الطعون امام الجهة التي حددها التشريع الانتخابي للنظر في الطعون على قرارات السلطة الانتخابية[١٣١]، وقد اختلفت الدساتير في الجهة التي لها حق الفصل في الطعون الانتخابية، بين ثلاثة اتجاهات، الاتجاه الاول يذهب الى منح المجلس النيابي صلاحية الفصل في الطعون كما هو الحال في دستور الولايات المتحدة الامريكية لسنة ١٧٨٧، اما الاتجاه الثاني فيذهب الى اناطة هذا الاختصاص الى جهة قضائية كما هو الحال في بريطانيا بموجب القانون الصادر عام ١٨٦٨، اما الاتجاه الثالث فيذهب الى اناطة هذا الاختصاص الى جهة مستقلة كما في فرنسا وفق دستورها الصادر عام ١٩٥٨[١٣٢]، والعراق حسب الدستور الدائم لعام ٢٠٠٥ والامر الصادر من سلطة الائتلاف المرقم (٩٢) لسنة ٢٠٠٤[١٣٣].

وبعد نشر قرارات المجلس المتعلقة بالشكاوى في (٣) صحف رسمية يومية وباللغتين العربية والكردية ولمدة (٣) أيام متضمنة اشعار الى الأطراف المعنية بحقهم في الطعن، يكون للمتضرر حق الطعن في قرارات المجلس امام الهيئة القضائية للانتخابات خلال (٣) أيام تبدأ من اليوم التالي لاخر نشر، على ان

---

[١٣٠] رفاه طارق، الطعون الانتخابية والفصل بصحة العضوية في دستور جمهورية العراق لعام(٢٠٠٥) –دراسة مقارنة، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد(٥٠)، ٢٠١٥، ص٢٧٧.

[١٣١] عز الدين محمد شفيق الحمدي، مصدر سبق ذكره، ٤٤١.

[١٣٢] مصدق عادل طالب، الطبيعة القانونية للطعون الانتخابية في العراق، بحث منشور ضمن وقائع المؤتمر العلمي الاول للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات للمدة (٣–٢ نيسان ٢٠١١)، مطبعة الوقف الحديثة، بغداد، ٢٠١٢، ص٩٤.

[١٣٣] سعد مظلوم عبد الله العبدلي، مصدر سبق ذكره، ص٣٥٣.

يقدم الطعن الى المكتب الوطني او مكتب هيئة الإقليم او المكتب الانتخابي او الهيئة القضائية مباشرة[١٣٤].

الخاتمة

تبقى أهمية التراتبية القانونية والمنطقية لمراحل العملية الانتخابية واستكمال كل مرحلة من مراحلها على اتم وجه هو الرهان لإنجاح المرحلة التي تليها حتى الوصول لاكتمال كافة المراحل بنجاح، وهذا ما ضمن للجسم الانتخابي في نهاية المطاف كفاءة العملية الانتخابية، كما بينت لنا هذه الدراسة ان المراحل الثلاث للعملية الانتخابية تتطلب إدارة انتخابية مهنية وكفوءة وحيادية، وتستند في عملها الى قوانين وأنظمة تكفل تحقيق الأهداف المبتغاة.

النتائج:

١- التسلسل المنطقي للعمليات الانتخابية يسهم في تعزيز شفافية الإدارة الانتخابية والعمليات الانتخابية بشكل عام.

٢- ان تجزئة العملية الانتخابية الى مراحل مختلفة يساعد على تنفيذ المهام في المواعيد الزمنية المقررة، كما يوفر معلومات هامة لجمهور الناخبين والأحزاب السياسية ووسائل الاعلام حول مواعيد بدء الفعاليات الانتخابية ومواعيد الانتهاء.

٣- تحتاج العملية الانتخابية الى إدارة متمتعة بقدر من المؤهلات التي تجعلها قادرة على إدارة العملية الانتخابية بحيادية وشفافية.

٤- نجاح النظام الانتخابي المعتمد يتوقف الى حد ما على ضبط ونزاهة كل مرحلة من مراحل العلمية الانتخابية.

[١٣٤] المادة (٧) من نظام الشكاوى والطعون الانتخابية رقم (٦) لسنة ٢٠١٨.

التوصيات:

١- يظل التعداد السكاني أولوية من حيث الجوهر والمضمون لا يمكن أن نطلق عليه مرحلة من مراحل العملية الإنتخابية، ولكنه يوفر البيانات التي لا مناص من توفرها لاجراء العملية الإنتخابية.

٢- ترسيم الدوائر الانتخابية من خلال إيجاد جهاز او لجنة خاصة يعهد اليها بهذه المهمة.

٣- ترسيخ مبدأ الحياد الحكومي لضمان نزاهة وشفافية العملية الانتخابية.

٤- تحييد المفوضية وابعادها عن الصراعات الحزبية والعرقية للحفاظ على شفافيتها واستقلاليتها من اجل اعداد وتنفيذ انتخابات مهنية وحيادية واحترافية نزيهة لا تشوبها الشكوك او توجه اليها الانتقادات.

الانتخابات الرئاسية في موريتانيا لعام ٢٠١٩
دراسة تحليلية

م.م. علي سعدي عبد الزهرة جبير
عضو الجمعية العراقية للعلوم السياسية

المستخلص:

شهدت موريتانيا في ٢٢ حزيران عام ٢٠١٩ اول انتخابات رئاسية (من رئيس منتخب إلى رئيس منتخب)، وفاز في هذه الانتخابات مرشح السلطة (محمد ولد الغزواني) من الجولة الاولى وذلك بعد حصوله على نسبة (٥٢%) من اصوات الناخبين، ويرجع فوز (محمد ولد الغزواني) في السلطة إلى المساندة والدعم الذي حظي به من مختلف القوى السياسية في البلاد وعلى راسها الحزب الحاكم بقيادة الرئيس المنتهية ولايته (محمد ولد عبدالعزيز)، فضلاً عن فشل المعارضة السياسية في عدم توحدها اتجاه مرشح واحد.

Abstract

On June 22, 2019, Mauritania witnessed the first presidential elections (from an elected president to an elected president) .This election was won by the candidate of power (Mohamed OuldGhazouani) from the first round, after receiving (52%) of the votes. Al-Ghazwani was born in power to the support of the various political forces in the country, led by the ruling party led by the outgoing President (Mohamed Ould Abdel Aziz), as well as the failure of the political opposition not to unite the direction of one candidate.

المقدمة:

عرفت موريتانيا في ٢٢ حزيران عام ٢٠١٩ سابع انتخابات رئاسية تعددية بعد الإصلاحات السياسية والدستورية التي شهدتها البلاد عام ١٩٩١م، وثاني تداول سلمي للسلطة، وأول انتخابات رئاسية من رئيس منتخب إلى رئيس منتخب، وجرت هذه الانتخابات بعد رفض الرئيس المنتهى ولايته(محمد ولد عبد العزيز) من تعديل الدستور وترشح لولاية ثالثة، واقتصر السابق الرئاسي على ستة مرشحين، والذي فاز في هذه الانتخابات(محمد ولد الغزواني) المدعوم من قبل السلطة والحزب الحاكم والمؤسسة العسكرية من الجولة الأولى بعد حصوله على نسبة (٥٢%) من اصوات الناخبين، وعلى ضوء ذلك تم تقسيم البحث إلى اربع محاور، تناول المحور الأول انتخاب رئيس الجمهورية (الاطار الدستوري والقانوني)، بينما تناول المحور الثاني المرشحون لانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٩م(الدعم والتحديات)، أما المحور الثالث تناول الانتقال السلمي للسلطة من العسكر إلى العسكر، أما المحور الرابع أستعرض التحديات التي تواجه الرئيس المنتخب(محمد ولد الغزواني).

المحور الاول: انتخاب رئيس الجمهورية (الاطار الدستوري والقانوني).

ينتخب رئيس الجمهورية وفق دستور عام ١٩٩١م والمعدل لعام ٢٠٠٦م لمدة خمس سنوات عن طريق الاقتراع العام المباشر، ويتم انتخابه بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها، وإذا لم يحصل أحد المترشحين على هذه الأغلبية في الشوط الاول، ينظم شوط ثان بعد أسبوعين، ولا يترشح لهذا الشوط الثاني إلا المترشحين الباقيان في المنافسة والحاصلان على أكبر عدد من الأصوات في الشوط الثاني، ويتم انتخاب رئيس الجمهورية الجديد ثلاثين (٣٠) يوما على الاقل وخمسة وأربعين(٤٥) يوما على الأكثر قبل انقضاء مدة الرئاسة الجارية، ويمكن اعادة انتخاب رئيس الجمهورية لمرة واحدة

فقط، وتتعارض مهمة رئيس الجمهورية مع ممارسة أي وظيفة عمومية أو خصوصية ومع شغل منصب قيادي في أي حزب سياسي[١].

ومن الشروط الترشح للرئاسة الجمهورية وفق الدستور والقانون،(كل مواطن مولود موريتانيا يتمتع بحقوقه المدنية والدستورية، ولا يقل عمره عن أربعين(٤٠) سنة ولا يزيد عن خمسة وسبعين(٧٥) سنة بتاريخ الشوط الأول من الانتخابات، مؤهل لأن ينتخب رئيسا للجمهورية[٢].

وينص القانون على توفر بعض الشروط لانتخاب رئيس الجمهورية، إذ تنص المادة (١) من القانون انتخاب رئيس الجمهورية (يحرز تقديم الترشيحات لرئاسة الجمهورية من قبل المستشارين البلديين على أوراق حرة يوقعها هؤلاء كما يتم تصديقها من طرف ضباط شرطة قضائية وتفيد الوزارة المكلفة بالداخلية بصحة صفة المستشار البلدي ويجب ان تبين هذه الإفادة الولاية التي ينتمي اليها المستشار وكذلك مقاطعته وبلديته)، أي بمعنى أن المرشح لرئاسة الجمهورية يجب أن يتم تزكيته من قبل المجالس البلدية في البلاد، بعد تأكيد من صحة عضويتهم من قبل وزارة الداخلية، ونصت المادة(٢) من قانون (لا يقبل الترشح لرئاسة الجمهورية إلا إذ قدم من قبل ٥٠ مستشارا بلدية على الأقل ولا يمكن لأكثر من خمسة هؤلاء المستشارين البلدين أن يكونوا منتخبين في الدوائر الانتخابية لولاية واحدة[٣].

ونصت المادة(٣) من القانون (تحرر تصريحات الترشح لرئاسة الجمهورية في استمارات يحدد نموذجها بمداولة تصدر عن المجلس الدستوري وتنشر في الجريدة الرسمية، ويتم مل وتوقيع هذه الاستمارات من طرف المترشحين لرئاسة الجمهورية، ويجب أن يبين

---

[١] المادة (٢٦)،(٢٧)،(٢٨)الجمهورية الاسلامية الموريتانية، الدستور الموريتاني الصادر عام ١٩٩١م والمعدل في عام ٢٠٠٦، القانون الدستوري رقم (٢٠١٤-٢٠٠٦)،الجريدة الرسمية، العدد رقم ١١٢٢، السنة٤٨، ١٥يوليو٢٠٠٦..

[٢] المادة(٢٦) من الدستور الموريتاني لعام ١٩٩١م والمعدل عام ٢٠٠٦م.

[٣] المادة(١)،(٢) من قانون انتخاب رئيس الجمهورية، في نظام رقم ٠٢-١٩٩٧/إ.إ.م.د/ يكمل قواعد الإجراءات المتبعة أمام المجلس الدستوري بالنسبة لانتخاب رئيس الجمهورية.

فيها اسم المترشح ولقبه وتاريخ ومكان ميلاده ومحل اقامته، ويجب أن يبين فيها أيضا اللون وعند الاقتضاء الرمز الذي يختاره المرشح لطباعة نشراته، ويختار كل مرشح لونا ورمزا يختلفان عن الألوان والرموز المختارة من طرف المترشحين الآخرين، ويجب أن لا يشابه أي لون أو رمز الشعار الوطني)[٤].

ونصت المادة (٤) من القانون بأن (تودع تصريحات الترشح لرئاسة الجمهورية ٣٠ يوما على الأقل قبل الاقتراع عند منتصف الليل لدى الأمانة العامة للمجلس الدستوري التي تثبت تسلمها بوصل يبين يوم وساعة استلامها)، وتنص المادة(٥) من القانون أن (يسند رئيس المجلس الدستوري التحقيق في ملفات الترشحات لرئاسة الجمهورية لأحد الأقسام المكونة داخل المجلس ويعين مقررا أو اكثر من بين أعضائه لإعداد التقارير ومشاريع القرارات المتعلقة بصحتها، ويدرس المجلس الدستوري التقارير ويتأكد من قبول المترشح ويبت في صحة الترشح)، وبعد ذلك(يتم الإعلان عن أسماء وصفات وأصول المترشحين الذين قبلوا الترشحات لرئاسة الجمهورية من قبل المجلس الدستوري ٢٠ يوما على الأقل قبل الدور الأول من الاقتراع وذلك في حدود العدد المطلوب توفره في صحة الترشح) المادة (٦) من القانون[٥].

ونصت المادة(٧) من القانون (يداول المجلس الدستوري حول إعداد وترتيب اللائحة النهائية للمرشحين لرئاسة الجمهورية حسب تسلسل ورودها على الأمانة العامة للمجلس، وتبلغ اللائحة النهائية للمترشحين من طرف الأمين العام للمجلس الدستوري على كل مترشح لرئاسة الجمهورية وإلى الحكومة قصد نشرها في الجريدة الرسمية ١٨ يوما على الأقل قبل الدور الأول من الانتخابات)[٦].

ونصت المادة (٩) من القانون (في حالة وفاة أو الإعاقة التي تلاحظ بصفة قانونية لأحد المترشحين يصدر المجلس الدستوري قرارا بتأجيل الانتخابات قبل إجراء أي

[٤] المادة(٣) من قانون انتخاب رئيس الجمهورية لعام ١٩٩٧م.

[٥] المادة(٤)،(٥)،(٦) من قانون انتخاب رئيس الجمهوريةلعام ١٩٩٧م.

[٦] المادة(٧) من قانون انتخاب رئيس الجمهورية لعام ١٩٩٧م.

من الدورين الأول والثاني من انتخابات رئاسة الجمهورية)، في حين نصت المادة (١١) من القانون بأن(يسهر المجلس الدستوري على صحة العمليات الانتخابية ويقوم بالتعداد العام للأصوات ويعلن نتائج الاقتراع واسم المترشح الفائز في الايام ١٠ التي تلي تاريخ إجراء الاقتراع، وذلك في حالة ما إذا حصل أح المترشحين على الأغلبية المطلقة في الدور الأول من الانتخابات، ويقوم المجلس الدستوري بإعلان النتائج التي حصل عليها كل واحدمن المترشحين في أجل أقصاه يوم الاربعاء الموالي ليوم الاقتراع ويدعو المترشحين الذين حصلا على أكبر عدد من الأصوات للمشاركة في الدور الثاني من الانتخابات وتنشر نتائج الاقتراع في اقرب الآجال في الجريدة الرسمية)[٧].

ويمكن وفق المادة(١٢) من القانون بآن (يكون لكل مترشح لرئاسة الجمهورية أن يطعن أمام المجلس الدستوري خلال ٤٨ ساعة ابتداء من انتهاء عمليات التصويت في صحة الاقتراع أو فرز الأصوات)، والمادة (١٣) تنص بأن (يجري الطعن بواسطة عريضة مكتوبة يتم توجيهها من طرف الطاعن إلى رئيس المجلس الدستوري، ويجب أن تحتوي تلك العريضة على اسم وعنوان وصفة وموضع الطاعن وعلى عرض للوقائع وتفصيل المآخذ المتخذة ذريعة ويتم تسجيلها لدى الأمانة العامة للمجلس الدستوري خلال ٤٨ساعة)، وتنص المادة (١٤) من القانون بأن (يسند رئيس المجلس الدستوري التحقيق في الاعتراضات إلى أحد الأقسام المكونة بالمجلس ويعين مقررا أو أكثر من بين أعضائه لإعداد التقارير ومشاريع القرارات ويمكن القسم أن يستمع إلى أي شخص وأن يطلب تحويل أية وثيقة ترتبط بعمليات الانتخابات لتقديمها إلى المجلس الدستوري)[٨].

ويبت المجلس الدستوري وفق المادة (١٥) من القانون في شكل وموضوع الطعون خلال ٨ أيام ابتداء من تاريخ تعهده بالطعن، وفي حالة ما إذا تم إلغاء نتائج الانتخابات كليا تحدد الحكومة تاريخ الاقتراع الجديد، ويبلغ وفق المادة (١٦) من

[٧] المادة (٩)،(١١) من قانون انتخاب رئيس الجمهوريةلعام ١٩٩٧م.

[٨] المادة(١٢)،(١٣)،(١٤) من قانون انتخاب رئيس الجمهوريةلعام ١٩٩٧م.

القانون قرار المجلس الدستوري إلى كل الأطراف المعنية وينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية[٩].

وفيما يخص الحملات الانتخابية لمرشحين لرئاسة الجمهورية نصت المادة(٦) من قانون سير الحملة الانتخابية الصادر في عام ٢٠١٢م بأن(تفتتح الحملة الانتخابية خمسة عشر (١٥) يوما قبل الاقتراع وتختتم عشيته عند الساعة صفر)، ونصت المادة (٧) بأن توفر الدولة لجميع المترشحين تسهيلات متساوية في الحملة الانتخابية من أجل انتخاب رئيس الجمهورية، وتسهر اللجنة الوطنية المستقلة لانتخابات على تطبيق هذه القاعدة)، ويجب طيلة فترة الحملة الانتخابية وفق المادة(٨) من القانون باحترام مبدأ المساواة بين المترشحين في البرامج الإعلامية بمرافق الدولة فيما يتعلق بتقديم البيانات أو الكتابات الصادرة عن المترشحين والتعليق عليها فضلاً عن تقديم أشخاصهم وهذا يقع على عاتق السلطة العليا للصحافة والسمعيات– البصرية، وتخصص تلك السلطة العليا مجان لكل مترشح ساعة و٣٠ دقيقة في التلفزيون وساعتان و٣٠ دقيقة في الاذاعة طيلة فترة الحملة، ويتحدد ترتيب الأسبقية في الاستفادة من هذه البرامج تبعا لترتيب لائحة المترشحين المعدة من طرف المجلس الدستوري[١٠].

ونصت المادة (٩) من القانون بأن (يحظر اعتبار من منتصف الليل عشية الاقتراع نشر أو استخدام أي وسيلة كانت لنشر أية دعاية انتخابية) في حين نصت المادة(١٠) (يحظر على وكلاء الدولة أو البلديات توزيع إعلانات النية أو التعميمات أو بطاقات التصويت الصادرة عن المترشحين)[١١].

وتنص المادة(١٣) من القانون بأن(تمنح الأماكن الخاصة للملصقات الانتخابية لكل مترشح من طرف السلطة الادارية حسب ترتيب لائحة المترشحين كما أقرها

---

[٩] المادة (١٥)،(١٦) من قانون انتخاب رئيس الجمهوريةلعام ١٩٩٧م.

[١٠] المادة(٦)،(٧)،(٨) من المرسوم رقم ٢٦٨.٢٠١٢/ الصادر في ٦ديسمبر والتي يحدد إجراءات سير الحملة الانتخابية وعمليات التصويت في الانتخابات الرئاسية.

[١١] المادة(٩)،(١٠) من قانون سير الحملة الانتخابية لعام ٢٠١٢م.

المجلس الدستوري)، وفق المادة(١٤) لا يجوز لأي مترشح أن يعرض طيلة الحملة الانتخابية في الأماكن المخصصة له سوء ملصق يقدم بياناته، وتوفر اللجنة الوطنية المستقلة لانتخابات وفق المادة(١٥) بطاقات الناخب وبطاقات التصويت والأماكن الخاصة والمخصصة للملصقات الانتخابية والحبر اللاصق وصناديق الاقتراع[١٢].

وفيما يخص تمويل الحملات الانتخابية صدر الأمر القانوني (رقم ٢٠٠٦-٠٣٥) بتاريخ ٢تشرين الثاني لعام ٢٠٠٦م، والهدف من هذا القانون هو تحديد القواعد المتعلقة بإجراءات وشروط تمويل الحملات الانتخابية، وبهذا تنص المادة(٢) من هذا القانون بأن لا يمكن أن يستمد تمويل الحملات الانتخابية إلا من:

١. مساهمات الأشخاص الطبيعيين ولأشخاص الاعتباريين الخصوصيين.

٢.المساهمات المالية للحزب الذي ينتمي إلية المرشح أو اللائحة المترشحة.

٣.الممتلكات الخاصة بالمترشح.

٤. المساعدات المالية الاستثنائية للدولة.

ويجب على المترشح أن يصرح بالهبات المقدمة إلية كمساهمات لدى الوزارة المكلفة بالداخلية في أجل شهر واحد، وترفق بهذا التصريح هوية المانحين وطبيعية وقيمة هذه الهبات، وتنص المادة (٣) من القانون بأن يحدد سقف كل حملة انتخابية بموجب مرسوم يصدره مجلس الوزراء بناء على اقتراح من الوزيرين المكلفين بالداخلية والمالية، ولا يمكن أن تتجاوز مساهمة الواهب الخصوصي نسبة(١٠%) من الحملة الانتخابية للمرشح، في حين نصت المادة (٤) من القانون بأن لا يمكن للمؤسسات الحكومية أن تساهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة من راس مالها من أجل تمويل حملة مرشح، كما لا يمكن أن يتلقى أي مرشح بصورة مباشرة أو غير مباشرة بتنفيذ أي مصروف كان سواء

[١٢] المادة(١٣)،(١٤)،(١٥) من قانون سير الحملة الانتخابية لعام ٢٠١٢م.

كان مساهمات أو إعلانات مادية أو غير مادية من دولة أجنبية أو من شخص طبيعي أو اعتباري خاضع لقانون الأجنبي[١٣].

وتنص المادة (٥) من القانون على أنه (تعتبر الأموال التي تساعد بها الدولة ممتلكات عمومية ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون مصدر ثراء شخصي)، في حين نصت المادة(٦) بأنه (لا يمكن أن يحصل مترشح خلال الأشهر الستة السابقة لأول يوم من الشهر الذي ينظم فيه الانتخاب وإلى غاية تاريخ الشوط الذي ينظم فيه الاقتراع على أموال تهدف إلى تمويل حملته إلا بواسطة وكيل يعينه بالاسم وهو شخص طبيعي يسمى الوكيل المالي، ولا يمكن أن يسدد المترشح المصروفات المترتبة عن حملته الانتخابية إلا بواسطة وكيل مالي، باستثناء مبلغ الكفالة المحتملة ومصروفات يتحملها حزب أو تجمع سياسي، ويصرح المترشح كتابيا لدى حاكم المقاطعة التي يتبع لها اقامته باسم الوكيل المالي الذي يقع عليه اختياره ويرفق بالتصريح الموافقة الصريحة للوكيل المعين)[١٤].

ونصت المادة(٧) من القانون بأن يلزم الوكيل المالي بفتح حساب مصرفي أو بريدي وحيد يستعرض مجمل عملياته المالية، يبين عنوان الحساب أن صاحبه يتصرف بصفته وكيلا ماليا للمترشح المعين بالاسم، وترفق حسابات المالي بحساب الحملة الانتخابية للمترشح، وتنتهي مهمة الوكيل المالي تلقائيا بقوة القانون بعد ثلاثة اشهر من انتهاء الحملة الانتخابية، ويسلم الوكيل المالي للمترشح في نهاية مأموريته خطة محاسبية بنشاطه، وإذ برز فائض فإنه يمنح بناء على قرار المترشح لحزب سياسي أو لجمعية ذات نفع عام معروفة[١٥].

---

[١٣] ينظر المادة(٢)،(٣)،(٤) من الأمر القانوني المتعلق بتمويل الحملات الانتخابية الصادر بتاريخ ٠٢ نوفمبر ٢٠٠٦ برقم ٠٢٥-٢٠٠٦.

[١٤] المادة(٥)،(٦) من قانون الحملات الانتخابية لعام ٢٠٠٦م.

[١٥] المادة(٧) من قانون الحملات الانتخابية لعام ٢٠٠٦م.

ومن أجل تدقيق سجلات الإرادات والمصروفات وحسابات المترشحين المتعلقة بالحملات الانتخابية وفق المادة (٨) من القانون يتم إنشاء لجنة وطنية ولجان محلية لرقابة الحملات الانتخابية، وتتكون اللجنة الوطنية للرقابة من(قاضي يعينه رئيس المحكمة العليا يكون رئيس للجنة، وقاض يعينه رئيس محكمة الحسابات ويكون نائب للرئيس اللجنة، وامين الخزينة العامة، وممثلا عن البنك المركزي الموريتاني، ومفتشا عاما للمالية، وخبير محاسبيا تعينه الهيئة الوطنية لخبراء المحاسبة) في حين تتكون اللجان المحلية من(رئيس المحكمة المحلية ويكون رئيسا، والوالي المساعد المكلف بالشؤون الاقتصادية، وامين الخزينة المحلية والمصلحة المحلية للضرائب)[١٦].

وفق المادة(٩) من القانون بأن المرشحون ملزمين بأن يودعوا في أجل شهرين على الاكثر بعد الانتخاب سجلات إيراداتهم ومصروفاتهم أو حساباتهم لدى اللجنة المحلية للرقابة، وفي حال لم يفعلوا ذلك في الآجال المحدد توجه اللجنة المحلية للرقابة إنذار للمترشح المخالف من أجل أن يقدمها في أجل شهر، وإذا لم يقدم المترشح هذه الوثائق في الآجل المحدد تعتمد اللجنة المحلية خبيرا يكلف بإجراء العمليات الضرورية ويقدم تقرير إلى اللجنة المحلية، وتقع على عاتق اللجنة المحلية بفحص مدى نزاهة ودقة سجلات الايرادات والمصروفات المترشح، وتحرر اللجنة المحلية للرقابة تقرير عن تدقيق السجلات المتعلقة بالإيرادات والمصروفات أو حسابات المترشح وترفعه إلى اللجنة الوطنية للرقابة، وتدرس الاخيرة تقرير اللجنة المحلية للرقابة وتمنح براءة للمترشح وعند الاقتضاء تحيل الموضوع إلى المدعي العام للجمهورية في حال اعتقادها أن المترشح المعني قام بخرق القانون[١٧].

وإذا لاحظت اللجنة الوطنية للرقابة بأن حساب الحملة الانتخابية لم يتم إيداعه في الآجل المحدد أو إذا كان الحساب قد الغي أو ظهرا تجاوزا لسقف المصروفات

[١٦] ينظر المادة(٨) من قانون الحملات الانتخابية لعام ٢٠٠٦م.

[١٧] ينظر المادة(٩) من قانون الحملات الانتخابية لعام ٢٠٠٦م.

الانتخابية تحيل اللجنة الموضوع للقاضي المختص في الانتخابات، أو أن اللجنة تحدد عندئذ مبلغ يساوي مبلغ التجاوز ويلزم المترشح بدفعه في الخزينة العامة، ويتم استيفاء هذا المبلغ باعتباره ديونا مستحقة للدولة[١٨].

ونصت المادة(١٤) من القانون على عقوبات جنائية بغرامات مالية وبحبس من شهر إلى سنة أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط في حال مخالفة المترشح هذا القانون من أجل تمويل حملة انتخابية ويحصل أو يقبل أموالا بصورة غير شرعية، أو يتجاوز سقف المصروفات الانتخابية المحدد طبقا لأحكام هذا القانون، ولم يحترم إجراءات إعداد حساب الحملة ويدرج عن قصد في حساب الحملة أو في ملحقاته معطيات محاسبية ناقصة[١٩].

ويعد رئيس الجمهورية حسب المادة (٢٣,٢٤) (رئيس الدولة وحامي الدستور وهو الذي يجسد الدولة ويضمن بوصفه حكما السير المضطر والمنتظم للسلطات العمومية، وهو الضامن للاستقلال الوطني ولحوزة الأراضي، على أن يكون دينه الإسلام)[٢٠].

ويمارس رئيس الجمهورية اختصاصات عديدة، سواء كانت في الظروف الاعتيادية والاستثنائية، فهو يحدد السياسة الخارجية للأمة وسياستها الدفاعية والأمنية ويسهر على تطبيقها ،ويعين الوزير الأول والوزراء باقتراح من الوزير الأول وينهي وظائفهم بعد استشارة الوزير الأول، كما له الحق في حل الجمعية الوطنية، ويصدر القوانين وله الحق في الاعتراض على تلك القوانين والمطالبة بإعادة صياغة تلك القوانين، وكذلك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وله أن يعتمد السفراء والمبعوثين فوق العادة إلى الدول الأجنبية، ويعتمد لديه السفراء والمبعوثين فوق العادة، ويوقع المعاهدات

---

[١٨] المادة(١١)، (١٢) من قانون الحملات الانتخابية لعام ٢٠٠٦م.

[١٩] ينظر المادة (١٤) من قانون الحملات الانتخابية لعام ٢٠٠٦م.

[٢٠] ينظر المادة(٢٣)،(٢٤)دستور الجمهورية الإسلامية الموريتانية المصادق عليه في الاستفتاء الشعبي يوم ١٢يوليو والصادر بالأمر القانوني رقم (٠٢٢-٩١) بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٩١م، الجريدة الرسمية العدد٧٥٣، بتاريخ٣٠ يوليو ١٩٩١م.

ويصدقها، وله الحق في العفو العام وتخفيض العقوبات، كما لرئيس الجمهورية أن يستشير الشعب عن طريق الاستفتاء في كل قضية ذات أهمية وطنية، ويعد رئيس الجمهورية هو الضامن لاستقلال القضاء، ويقر الأحكام العرفية وحالة الطوارئ كما ينشا ويتراس العديد من المؤسسات الدستورية مثل(المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي) وغيرها من المؤسسات التي نص عليها الدستور[٢١].

وفي الحالات الاستثنائية يتخذ رئيس الجمهورية بعد استشارة الوزير الأول ورئيس الجمعية الوطنية والمجلس الدستوري التدابير التي تقتضيها الظروف حينمايهدد خطروشيك الوقوع لمؤسسات الجمهورية والأمن والاستقلال الوطنيين وحوزة البلاد، وكذلك حينما يتعرقل السير المنتظم للسلطات العمومية الدستورية، ويطلع الأمة على الحالة عن طريق خطاب، وتنبع هذه الإجراءات من الرغبة في ضمان السير المضطرد والمنتظم للسلطات العمومية في أقرب الآجال، وينتهي العمل بها حسب نفس الصيغ حالما تزول الظروف المسببة[٢٢].

المحور الثاني: المرشحون لانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٩م (الدعم والتحديات).

شهدت موريتانيا في ٢٢ حزيران سابع انتخابات رئاسية تعددية بعد الإصلاحات السياسية والتحول الديمقراطي التي عرفها البلاد في عام ١٩٩١م نتيجة للضغوط الخارجية والداخلية التي تعرض لها النظام السياسي آنذاك، وثاني تداول سلمي للسلطة (١٩نيسان ٢٠٠٧/١٦أب٢٠٠٨)، والذي لم يدم طويل نتيجة انقلاب عسكري آخر بقيادة الرئيس المنتهية ولايته (محمد ولد عبد العزيز)، والذي استمر في الحكم إلى غاية ١ أب ٢٠١٩ بعد انتهاء المهلة الدستورية الثانية للحكم.

---

[٢١] ينظرالمواد(٣٠)،(٣١)،(٣٢)،(٣٤)،(٣٥)،(٣٦)،(٣٧)،(٣٨)،(٧٠)،(٧١)،(٨٩)، من الدستور الموريتاني الصادر عام ١٩٩١.

[٢٢] المادة (٣٩) من الدستور الموريتاني الصادر عام ١٩٩١.

وجرت هذه الانتخابات في ظل مجموعة من المستجدات المهمة التي شهدتها موريتانيا والتي خلقت مناخاً وحراكاً سياسيا أكثر انفتاحاً، وفي مقدمة هذه المستجدات رفض الرئيس المنتهية ولايته(محمد ولد عبد العزيز) جميع المطالب بالترشح لولاية ثالثة، إذ شكل بيان الرئاسة الموريتانية الصادر في ١٥ يناير لعام ٢٠١٩م أهم تحول في مسار العملية السياسية، فبعد حراك استمر عدة أشهر من قبل الحزب الحاكم(الاتحاد من اجل الجمهورية) والاحزاب الموالية للمطالبة الرئيس بتعديل دستوري جديد من أجل السماح له بولاية ثالثة، وفك القيود المفروضة بقوة القانون، إلا أن البيان الذي اصدره(محمد ولد عبد العزيز) وضع حداً للجدل المتصاعد حول نواياه الحقيقية وعزز ذلك عبر ثقة الجمهور بالعملية الانتقالية التي تمر بها البلاد وذلك عبر الالتزام بالدستور والقانون[٢٣].

ومن المستجدات الأخرى هو تفعيل المادة(٢٠) من القانون رقم(٢٠٢٤-٢٠١٢) لعام ٢٠١٢م والمعدل في عام ٢٠١٨م، والذي شكل عاملاً مهماً في إكساب المنافسة الانتخابية طابعاً جدياً، وذلك عبر حل الأحزاب الصغيرة غير المؤثرة في الحياة السياسية بهدف تجنب تفتيت الاصوات، إذ نص القانون على حل أي حزب سياسي سبق له أن قدم مرشحين لاقتراعين بلديين وحصل على أقل من (١%) من الأصوات في كل اقتراع، وكذلك حل أي حزب سياسي لم يشارك في اقتراعين بلديين اثنين متواليين، ونتيجة لتطبيق القانون فقد أسفر عن حل (٧٦) حزباً سياسياً من أصل (١٠٥) أحزاب سياسية معترف به رسمياً في الجمهورية الإسلامية الموريتانية[٢٤].

ومع إعلان أسماء المرشحين من قبل الحكومة بعد إحالة الملف إليها من طرف المجلس الدستوري الجهة الوصية على المسار الانتخابي وعن اللائحة النهائية للمرشحين

---

[٢٣] سيدي أحمد ولد بابا، المشهد السياسي بموريتانيا بعد بيان الرئيس خيارات الأغلبية وخطط المعارضين، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، تقرير صدر في ٢٣يناير/كانون الثاني٢٠١٩، ص٢.

[٢٤] عبد المنعم علي، الانتخابات الرئاسية الموريتانية قراءة في النتائج، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، على الموقع الالكتروني-https://www.ecsstudies.com/analytics/reports-analytics/6304/، ٢٠١٩/٧/١.

لمنصب رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وذلك بعد أن تم استكمل الآجال القانونية المنصوص عليها وفق الدستور والقوانين، تكون القوى السياسية أمام واقع جديد بعد احتكار السلطة من قبل المؤسسة العسكرية في البلاد، وبموجب اللائحة التي نشرتها الحكومة الموريتانية في ١٢أيار ٢٠١٩م، فقد اقتصر السباق إلى كرسي الرئاسة الموريتانية على ستة مرشحين وهم وزير الدفاع السابق(محمد ولد الشيخ محمد أحمد ولد الغزواني)، والوزير الأول السابق(سيدي محمد ولد بوبكر)، ورئيس حركة إيرا الحقوقية(بيرام ولد الداه ولد اعبيدي)، ورئيس اتحاد قوى التقدم(محمد ولد مولود)، والسياسي(كان حاميدو بابا)، والاداري المالي(محمد الأمين ولد المرتجى)[٢٥].

ودشنت الانتخابات الرئاسة عددا من الظواهر السياسية، إذ بدأت الأوزان تتباين والرؤى الحاكمة للمشهد في اتضاح لاسيما بعد انهيار التحالفات القديمة بين مكونات المجتمع السياسي، وتضارب في المواقف بين التشكيلات السياسية وإعادة التموقع قبل الحملة، وأخذ بعض القوى غير المشاركة في الانتخابات موقفها وفق الرؤى والمصالح التي تحكم توجهها، أو لاختلال ميزان القوى المفترض نحو أحد المرشحين، وبهذا سعى كل طرف تموقع عبر الجهة التي يعتقد أنها قادرة على تحقيق حلمه أو بالأصح قادرة على الوصول للسلطة من أجل تحقيق حلمه، وبهذا نجد أن الأحزاب في موريتانيا تعاني من التشرذم والانقسام والتحول من موقف لآخر حسب المصلحة، هي أحزاب تفتقد إلى برامج وايديولوجيا سياسية[٢٦].

ومن أكثر التحولات التي شهدتها الانتخابات الحالية هي مساندة ودعم بعض القوى المعارضة وبعض الجماعات الإسلامية التي تعرضت للمضايقة أو الحل من قبل السلطة الحاكمة، للمرشح السلطة (محمد ولد الغزواني)، ويعتمد الأخير على كتلة ناخبة قوية تضم الحزب الحاكم(حزب الاتحاد من أجل الجمهورية) الذي يمتلك (١٠٢) من

[٢٥] سيدي أحمد ولد بابا، الانتخابات الموريتانية: حظوظ المرشحين والمخاطر المحتملة، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، تقرير صدر في ٢٣مايو/آيار٢٠١٩، ص٢.
[٢٦] المصدر نفسه، ص٣.

نواب الجمعية الوطنية البالغ عددهم (١٥٧) وفق الانتخابات التشريعية التي جرت عام ٢٠١٨م، والأحزاب الأغلبية الداعمة للرئيس المنتهية ولايته(محمد ولد عبد العزيز)، والقبيلة والمؤسسة العسكرية[٢٧]، كما أنه مدعوم من قبل رجال الأعمال ومن جميع رؤساء المجالس الجهوية وغالبية المجالس المحلية[٢٨].

ومن أبرز الأطراف التي أسهمت في دعم(محمد ولد الغزواني) من خارج الحزب الحاكم هي[٢٩]:-

١. كتلة راشدون: وهي كتلة يقودها القيادي الإخواني السابق(عمر الفتح) وتضم تلك الكتلة مجموعة من التيارات الإسلامي، وقادة مؤسسات منظمات المجتمع المدني التي تعرضت للاستهداف والمضايقة من قبل الرئيس المنتهي ولايته(محمد ولد عبد العزيز)، وتسعى تلك الكتلة إلى التهدئة مع السلطة حفاظاً على مكاسبها التقليدية، أو الحصول على منصب سياسي من بوابة الرئيس الجديد.

٢. التحالف الشعبي التقدمي: وهو أحد أقدم الأحزاب المحسوبة على الأرقاء السابقين في موريتانيا ويتولى قيادته الرئيس السابق للبرلمان(مسعود ولد بلخير)، وقد تعرض الحزب إلى استقالة أبرز رموزه لكنه لايزال يشكل قوة سياسية كبيرة في البلاد، وقدد قرر التحالف بالإجماع الخروج من المعارضة ودعم المرشح (محمد ولد الغزواني)، مقابل تفاهمات أبرزها تثبيت رئيس الحزب للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي فور إعلان فوز المرشح.

---

[٢٧] سيدي أحمد ولد بابا، الانتخابات الموريتانية: حظوظ المرشحين والمخاطر المحتملة، مصدر سبق ذكره، ص٥.

[٢٨] حظوظ مرشح السلطة تنغصها منافسة قوية في الانتخابات الرئاسية الموريتانية، صحيفة العرب، لندن، العدد١١٣٨٣، ٢٠١٩/٦/٢٠.

[٢٩] سيد أحمد ولد باب، ولد الغزواني رئيس لموريتانيا: آفاق التعايش ومخاطر الصدام، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، تقرير صدر في ١٥يوليو/تموز٢٠١٩، ص٣-٤.

٣. التحالف الديمقراطي التقدمي: وهو الحزب المعارض الذي حل في المرتبة الثانية خلال الانتخابات التشريعية لعام ٢٠١٨، ويقوده النائب (يعقوب ولد أمين)، وإعلانه الحزب دعمه للمرشح(محمد ولد الغزواني).

٤. كتلة مواصلة المسار: وهي كتلة يودها رئيس فريق حزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية سابقاً في البرلمان الوزير (المختار ولد محمد موسى) وقد ساندت الكتلةللمرشح(محمد ولد الغزواني).

٥. التجمع من أجل الوطن: وهي كتلة يقودها نائب رئيس حزب التكتل المعارض(محمد محمود ولد الأمات)، وتضم الكتلة أبرز رموز المعارضة التقليدية ممن قرروا ترك الساحة السياسية المعارضة والتوجه نحو الأغلبية، بعد ربع قرن من الصراع من أجل الوصول إلى السلطة والاستهداف المنهج من قبل الرؤساء الذين تولوا قيادة البلاد في الفترة ما بين (١٩٩٢-٢٠١٩م).

٦. تحالف الأمل: وهي كتلة شبابية يقودها الأمين العم السابق لوزارة الشؤون الإسلامية(محمد ولد سيد أحمد فال بياتي)، ولده هذه التحالف تمثيل في عدة مجالس محلية وجهوية.

ويعد المرشح(محمد ولد الغزواني) من مناطق الشرق الموريتاني ذات الكثافة السكانية، ويتمتع بشخصية كاريزمية داخل المؤسسة العسكرية، وعلاقاته الخارجية القوية مع العديد من الدوائر المهتمة بالبلد ومستقبل العملية السياسية فيه(المغرب والسعودية والامارات وفرنسا)، وعلاقاته الداخلية الجيدة مع العديد من القوى المحلية باعتباره أحد قادة المؤسسة العسكرية والأمنية لأكثر من عقد من الزمن ، كما أنه من وسط صوفي فهو ينتمي لإحدى الطرق الصوفية الشهيرة(الغطف)، مع خلفية قومية عروبية[٣٠].

[٣٠]سيدي أحمد ولد بابا، المشهد السياسي بموريتانيا بعد بيان الرئيس خيارات الأغلبية وخطط المعارضين، مصدر سبق ذكره، ص٤-٥.

اما الوزير السابق(سيدي محمد ولد بوبكر) فقد حظي بدعم حزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية "تواصل" وهو حزب لديه كتلة برلمانية تبلغ (١٦) نائباً في البرلمان و(٧) مجالس رئيسية، بالرغم من التناقض الايديولوجي بين الطرفين، إذ يعد المرشح عندما كان وزير أول في حكم الرئيس الأسبق(معاوية ولد الطايع) جلاد التيار الإسلامي، غير أن الحزب اعتبر ترشيح (سيدي محمد ولد بوبكر) بمثزلة الفعل السياسي الذي يختار أصحابه مصلحة البلد على مصالحهم الشخصية، ويضحون من أجل استقراره وتطوير منظومته الديمقراطية[٣١].

كما حظي المرشح بمساندة حزب "حاتم" بقيادة النائب السابق وقائدة الانقلابات العسكرية خلال الفترة(٢٠٠٣-٢٠٠٥م) والتي عرفت بحدود اربع انقلابات(صالح ولد حننا)، كما قررت كتلة حزب المستقبل أو حركة الحر أبرز تنظيم تاريخي للأرقاء السابقين مساندة المرشح (سيدي محمد ولد بوبكر)، ويعد الاخير عنصر اطمئنان لمعارضيه وداعميه فهو إلى غاية ترشحيه أحد أركان نظام الرئيس(محمد ولد عبد العزيز) عبر توليه حقائب دبلوماسية مهمة كالسفارة الموريتانية في إسبانيا ونيويورك والقاهرة، فضلاً عن تولى رئاسة الوزراء مرتين في فترة حكم الرئيس الأسبق(معاوية ولد الطايع)، ثم ما بين(٢٠٠٥-٢٠٠٧م)، ويقدم نفسه على أنه سيحارب الفساد الذي انهك البلد خلال السنوات الاخيرة[٣٢].

أما المرشح (بيرام ولد الداه ولد اعبيدي) المدافع عن حقوق الإنسان وزعيم حركة (إيرا)، فقد شكل مفاجئة كبيرة في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٤م بعدما حصل على(١٠%) من اصوات الناخبين، كما أنه تمكن من دخول البرلمان وهو سجين،

[٣١] سيدي أحمد ولد بابا، الانتخابات الموريتانية: حظوظ المرشحين والمخاطر المحتملة، مصدر سبق ذكره، ص٤-٥.
[٣٢] سيدي أحمد ولد بابا، الانتخابات الموريتانية: حظوظ المرشحين والمخاطر المحتملة، مصدر سبق ذكره، ص٦.

ويحظى(بيرام ولد الداه ولد اعبيدي) بشعبية كبيرة في أوساط الأرقاء السابقين(الحراطين) وبعض الكتلة الزنجية الباحثة عن تغيير داخل البلد، وكذلك حزب الصواب[٣٣].

ومن المعارضة التاريخية هناك المرشح(محمد ولد مولود) رئيس حزب اتحاد قوى التقدم ورئيس المنتدى الوطني للديمقراطية والوحدة، والذي يمثل التيار اليساري الراديكالي المدعوم من المعارض التاريخي(أحمد ولد داده) رئيس تكتل القوى الديمقراطية وهي قوى يضم ثلاث أحزاب وهي (حزب اتحاد قوى، وحزب تكتل القوى الديمقراطية، وحزب التناوب الديمقراطي)، وينادي المرشح بالقطيعة مع كل الأنظمة التي تعاقبت على الحكم في موريتانيا، ويعد المرشح الآخر(كان حاميدو باب) ممثلا للأحزاب ذات القوميات الأفريقية في موريتانيا، وهو مدعوم من ائتلاف العيش المشترك الذي يسعى لتوحيد الأقليات حول ترشيح، وخاصة من حزب الحركة الوطنية من أجل العدالة والديمقراطية وحركة التجديد وكذلك حزب القوى التقدمية للتغيير، ويشكل المرشح(كان حاميدو باب) أمل الزنوج في تأسيس كتلة معترف بها داخل الحياة السياسية، أما المرشح الاخير(محمد الامين ولد الوافي) وهو مسؤول بوزارة المالية ويعتبر نفسه مرشحا لفئة الشباب في بلاده، وتعهد باشراك الشباب في تسيير شؤون البلاد وتوفير فرص عمل للعاطلين وتحسين جودة الحياة[٣٤].

وبهذا يمكن القول بأن الانتخابات الرئاسية التي جرتفي ٢٢ حزيران من عام ٢٠١٩مبأنها انتخابات تنافسية بامتياز وفق أغلب المختصين في الشأن الموريتاني، كما أنها المرة الأولى التي تشهد فيها جميع القوى السياسية دون استثناء أو إقصاء أو عزوف عن التنافس، لاسيما بعد ارتفاع نسبة المسجلين في الانتخابات الرئاسية إلى أكثر من مليون

[٣٣] ينظر إلى كل من سيدي أحمد ولد بابا، الانتخابات الموريتانية: حظوظ المرشحين والمخاطر المحتملة، مصدر سبق ذكره، ص٦، وكذلك الحبيب الأسود، رئاسيات موريتانيا.. الولاءات والتمويلات، صحيفة العرب، لندن، العدد١١٣٧٤، ٢٠١٩/٦/١١.

[٣٤]الحبيب الأسود، رئاسيات موريتانيا.. الولاءات والتمويلات، صحيفة العرب، لندن، العدد١١٣٧٤، ٢٠١٩/٦/١١.

ونصف المليون ناخب أغلبهم من الشباب والمدن الكبيرة[٣٥]، ومع ذلك برزت من جديد الولاءات القبلية والمناطقية والمال السياسي في توجيه نوايا التصويت الناخبين وإلى جانب ذلك بروز عنصر الجماعات والهيئات الدينية التي تحاول أن تكون ذات تأثير مهم في توجيه الرأي العام[٣٦].

المحور الثالث: الانتقال السلمي للسلطة من العسكر إلى العسكر.

جرت الانتخابات الرئاسية في يومها المحدد في ٢٢ حزيران من عام ٢٠١٩م وفاز فيها مرشح الحزب الحاكم(محمد ولد الغزواني) ينظر للجدول رقم(١)، والذي حصل على الأغلبية المطلقة في الجولة الأولى بنسبة (٥٢,٠١%) من اصوات الناخبين، ووصلت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات إلى (٦٢,٦٦%) وهي نسبة جيداً مقارنة بنسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٤م والتي كانت نسبة المشاركة (٥٦,٤٦%) من أصوات الناخبين[٣٧]، وبإعلان المجلس الدستوري لنتائج الانتخابات الرئاسية النهائية يكون(محمد ولد الغزواني) قد ضمن العبور من القيادة العامة لأركان الجيش ووزير الدفاع إلى مؤسسة الرئاسة، وسط جدل سياسي محتدم داخل أوساط المعارضين للرئيس حول علاقة الجيش بالسياسة في بلد تسوده الانقلابات العسكرية، وبالرغم أن الرئيس(محمد ولد الغزواني) دخل السباق الرئاسي كمرشح للسلطة وتيار عريض من مختلف الاتجاهات السياسية، إلا أنه خرج من الحملة الانتخابية بشعبية مهزوزة ليحصد أدنى نسبة فاز بها رئيس بعد اقرار التعددية السياسية[٣٨].

---

[٣٥] سيدي أحمد ولد بابا، الانتخابات الموريتانية: حظوظ المرشحين والمخاطر المحتملة، مصدر سبق ذكره، ص٥.

[٣٦] الحبيب الأسود، رئاسيات موريتانيا.. الولاءات والتمويلات، صحيفة العرب، لندن، العدد١١٣٧٤، ٢٠١٩/٦/١١.

[٣٧] وحدة الدراسات السياسية، الانتخابات الرئاسية الموريتانية: هل ضاعت فرصة أخرى للتحول الديمقراطي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٧حزيران٢٠١٩، ص١.

[٣٨] سيد أحمد ولد باب، مصدر سبق ذكره، ص٢.

جدول(١) نتائج الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٩م

المرشحون	الاصوات	النسبة المئوية%
محمد الشيخ محمد أحمد الشيخ الغزواني	٤٨٣٣١٢	%٥٢,٠١
بيرام ولد الداه اعبيد	١٧٢٦٥٦	%١٨,٥٨
محمد ولد بوبكر	١٦٦٠٥٨	%١٧,٨٧
محمد ولد مولود	٢٢٦٩٥	%٢,٤٤
كان حاميدو بابا	٨٠٩١٦	%٨,٧١
محمد الأمين المرتجى الوافي	٣٦٧٦	%٠,٤٠

المصدر:اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، على الموقع الالكتروني http://ceni.mr/node/92، نواكشوط بتاريخ ٢٠١٩/٦/٢٣.

وشارك في هذه الانتخابات من الناخبين وفق اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات (٩٦٧٥٩٤) موزعين على (٨٦١٣) مكتبا للتصويت، بينهم (٤٥) لصالح الجاليات في الخارج، وقد اسفرت عملية تدقيق هذه النتائج على مستوى المصالح الفنية المختصة في اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات عن النتائج التالية[٣٩]:

عدد المسجلين(١,٥٤٤,١٣٢)

عدد المصوتين(٩٦٧,٥٩٤)

عدد الأصوات اللاغية(٢٨,٨٠٠)

عدد الأصوات المحايدة(٩٤٨٤)

عدد الأصوات المعبرة عنها(٩٢٩,٣١٠)

وبمجرد إعلان عن نتائج الانتخابات أعلن مرشحو المعارضة للانتخابات الرئاسية رفضهم لنتائج الانتخابات جملة وتفصيلاً، وأكد المترشح (بيرام ولد الداه اعبيد) في أول تعليق له على النتائج(أن الشعب أراد التغيير، لكن أصواته سرقت بشكل فاضح في انقلاب صريح على الشرعية وعلى إرادة الشعب بقيادة الجنرالين عزيز

[٣٩] اللجنة الوطنية المستقلة لانتخابات، على موقع الالكتروني http://ceni.mr/node/92،نواكشوط بتاريخ ٢٠١٩/٦/٢٣.

وغزواني)، وقال(الحكومة شاركت بقوة في هذا الانقلاب على الشرعية وعلى إرادة ورغبة الناخبين قبل الاقتراع من خلال تسخير أموال الدولة ووسائلها من طرف الوزراء والمديرين في حملات دعائية اختتمت بشراء الذمم والتأثير على قناعات الناخبين)، [٤٠]، واشار(إلى انهم في المعارضة قرروا خوض الانتخابات رغم ما سماه الخروقات والتجاوزات في المسلسل الانتخابي الاحادي بما في ذلك اللجنة الانتخابية غير الحيادية والمنحازة لصالح مرشح النظام)، واعتبر أنه رغم ذلك تمكنوا من إحراج مرشح النظام، واضاف(أن النظام أحس بالهزيمة وبدأ في الاستفزاز والمناورة، وأنزل الجيش وقوات الأمن بصفة مكثفة لشارع من أجل الضغط على المواطنين والاعتداء عليهم)[٤١].

وفي غضون ذلك تظاهرات مجموعة شبابية من انصار المعارضة في عدد من أحياء العاصمة نواكشوط، واحرق المشاركون فيها إطارات السيارات ورددوا هتافات مؤيدة للمرشح(بيرام ولد الداه اعبيد)، وطالبوا بضرورة أن يتجاوز مرشحهم إلى الشوط الثاني لمواجهة(ولد الغزواني)، لكن الشرطة تدخلت وفرقت المحتجين، كما استدعى وزير الداخلية المترشحين الاربعة الرافضين للنتائج وهم كل من(بيرام ولد الداه اعبيد،محمد ولد بوبكر،محمد ولد مولود،كان حاميدو بابا) وطلب منهم تهدئة الشارع، وقال المرشح (محمد ولد مولود) خلال مؤتمر صحفي (أن الشارع يشعر بالانزعاج وبالقلق بسبب سرقة أصواته) مؤكدا أن التهدئة يجب أن من طرف السلطات التي عليها أن تطمئن الموريتانيين على شفافية الانتخابات، وأضاف أن(المترشحون يطالبون بمقارنة النتائج مكتباً مكتباً بمحاضر التصويت وهو ما سيفضح التزوير)، كما أكد المترشحون

[٤٠] نقلاً عن عبدالله مولود، غزواني تاسع رئيس لموريتانيا وفوزه في الشوط الأول يصدم معارضيه، صحيفة القدس العربي، لندن، العدد٩٥٨٣، ٢٠١٩/٦/٢٤.

[٤١] نقلاً عن الشيخ محمد، ولد الغزواني يعلن الفوز بالانتخابات الرئاسية في موريتانيا، صحيفة الشرق الاوسط، العدد١٤٨١٨، ٢٠١٩/٦/٢٤.

المعارضون تصميمهم على قيادة النضال السلمي للشعب الموريتاني وخصوصاً الشباب من أجل حماية خياراته الانتخابية ومكاسبه الديمقراطية [٤٢].

أثناء ذلك اتخذت السلطات الموريتانية إجراءات أمنية مشددة ومنها قطع الإنترنت قطعاً كاملاً، واقتحام المقار الحزبية لمرشحي المعارضة وإغلاقها، أضافة إلى أن وزارة الداخلية أصدرت بياناً حذرت فيه من الاحتجاج، كما صرح وزير الداخلية في مؤتمر صحفي وقال فيه (أن الاحتجاجات مكيدة تقف خلفها أياد أجنبية)، وفي هذا الصدد استدعت وزارة الخارجية الموريتانية كلاً من سفراء مالي والسنغال والغابون بسبب أعمال الشغب التي قال موريتانيا أن أجانب شاركوا فيها[٤٣].

وأن أعمال الشغب التي حدثت في موريتانيا بعد رفض المرشحون المعارضون نتائج الانتخابات، دفع بعض الأطراف الدولية إلى اتخاف موقف، إذ دعت سفارة الولايات المتحدة الامريكية في نواكشوط إلى احترام حرية التعبير والتجمع باعتبارها ضرورة للديمقراطية، ودعت أيضاً أطراف العملية إلى المشاركة في حوار سلمي في فترة ما بعد الانتخابات، وقامت الأمم المتحدة بالتدخل عبر لقاءات قام بها المبعوث الخاص للأمين العام إلى غرب أفريقيا مع قادة المعارضة والرئيس المنتخب، وحثت الأطراف على الهدوء والابتعاد عن العنف وترك المسار الانتخابي يتواصل حتى نهايته، وبالمقابل قام الملك المغربي (محمد السادس) بإرسال برقية تهنئة (لولد الغزواني)، أما إسبانيا فقد أشادت بالانتخابات ووصفتها بأنها تمثل انتقالاً دستورياً على أعلى هرم السلطة في هذا البلد[٤٤].

---

[٤٢] نقلاً عن عبدالله مولود، موريتانيا: بوادر أزمة انتخابية حادة ومطالبات بإعادة فرز النتائج، صحيفة القدس العـــربي، لندن، العدد٩٥٨٤، ٢٠١٩/٦/٢٥.

[٤٣] نقلاً عن وحدة الدراسات السياسية، الانتخابات الرئاسية الموريتانية: هل ضاعت فرصة أخرى للتحول الديمقراطي، مصدر سبق ذكره، ص٣-٤.

[٤٤] المصدر نفسه، ص٤.

وقد شارك في هذه الانتخابات العديد من البعثات الخارجية لمراقبة الانتخابات الرئاسية والمتمثلة بمؤسسات إقليمية ودولية، بحيث جعلت من العملية الانتخابية الرئاسية الكثير من الموثوقية، إذ قال الاتحاد الأوروبي إن الانتخابات الرئاسية في موريتانيا، الذي نظمت يوم ٢٠١٩/٦/٢٢م جرى في ظروف مرضية، وعبرت عن قلقها من تصريحات بعض المرشحين الذين أعلنوا في تصريحات صحفية عن رفضهم للنتائج، وقال الناطق باسم الاتحاد في أول تعليق منه على سير الانتخابات إن (الاتحاد الأوروبي يحيي نسبة المشاركة المرتفعة في الاقتراع الذي جرى في جو من الهدوء، وفي ظروف مرضية بشكل عام)، ودعا الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف إلى التهدئة وضبط النفس، مشيراً إلى أن ضرورة اتخاذ الطرق القانونية لأي احتجاج محتمل[٤٥].

كما أعلنت بعثة الاتحاد الأفريقي لمراقبة الانتخابات الرئاسية في موريتانيا، إنها لم تسجيل أي خروقات في الانتخابات التي جرت يوم ٢٠١٩/٦/٢٢م، والذي فاز به المرشح (محمد ولد الغزواني) وفق النتائج التي أعلنتها اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، ووزعت البعثة بياناً على هامش مؤتمر صحفي عقدته يوم ٢٠١٩/٦/٢٤م بنواكشوط، وقالت فيه إن مراقبيها وصلوا إلى(٢١٦) مكتب تصويت متفرقة في أنحاء موريتانيا، في المدن والأرياف، وأنه لم تسجيل لديهم أيخروقات قد تؤثر على النتائج، ولكن البعثة ضمن تقريرها جملة من الملاحظات لتحسين العملية الديمقراطية في موريتانيا، من ضمنها تمديد الفترة التي يجري فيها الإحصاء الإداري ذي الطابع الانتخابي، وذلك من أجل ضبط وتحسين اللائحة الانتخابية، كما دعت البعثة الحكومة إلىالحوار مع مختلف التشكيلات السياسية في البلاد، تشارك فيه هيئات المجتمع المدني، وقد شاركت في هذه البعثة عشرات المراقبين من الافارقة بالإضافة إلى مراقبين من معهد(جيمي كارتر) الأمريكي، وخبراء من الاتحاد الأوروبي[٤٦].

---

[٤٥] نقلاً عن مراقبون .. الاتحاد الاوروبي وبعثة الاتحاد الافريقي يشيدان بالشفافية التي طبعت الانتخابات، اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات على الموقع الالكتروني http://ceni.mr/node/93، ٢٠١٩/٦/٢٥.

[٤٦] المصدر نفسه.

وفيما يخص مراقبة المنظمات الوطنية بالتعاون مع مجموعة حقوق الانسان والديمقراطية التابعة لمنصة الفاعلين غير الحكوميين،ولأول مرة في التاريخ السياسي لموريتانيا تنشر فرق المراقبين الانتخابيين في جميع البلديات، وتقوم بزيارات ميدانية لما مجموعه (٢٤٦٩) مكتباً من مكاتب التصويت وهو ما يمثل نسبة (٦٥%) من هذه المكاتب المنتشرة في طول البلاد وعرضه،ومكنت هذه المنظمات تنظيم هذه العملية في مختلف ارجاء البلاد بدعم مالي من الاتحاد الاوربي وشارك فيها (٥١٥) شخصاً بينهم (٤٣٥) مراقباً انتخابياً يتولى تأطيرهم (٥٧) مشرفاً و(١٥) منسقا جهويا و(٦) منسقين وطنيين، وقد سجلت فرق المراقبين الانتخابيين في فترة ما قبل الاقتراع الملاحظات التالية(مراجعة جزيئة للائحة الانتخابية، تشكيل لجنة انتخابية وطنية مستقلة ليست محل إجماع،وحملة انتخابية هادئة لكن بإمكانيات شديدة التفاوت)، امايوم الاقتراع قد لاحظ المراقبون الانتخابيون ما يلي(إقبال حقيقي من الناخبين على صناديق الاقتراع، مرور اليوم الانتخابي بهدوء على وجه العموم، بعض الاختلالات التي تعود من حيث الاساس إلى الإدارة الانتخابية وإلى نقص في تكوين الوكلاء الانتخابيين)[٤٧].

وهناك ملاحظات أخرى حدثت من فعالية العملية الانتخابية من بينها(تغيير بعض أماكن مكاتب التصويت في آخر لحظة دون أن يكون هناك نظام فعال لإشعار الناخبين بهذا التغييروتجنبهم الوقوع في الحرج،ونقص في تكوين أعضاء مكاتب التصويت وممثلي المترشحين،ونوع من البطء في عمليات التصويت بسبب الانشغال في توزيع بطاقة الناخب يوم الاقتراع[٤٨].

ومن المآخذ التي حدثت خلال الحملة الانتخابية وما رافقها من بعدها، وهي:-

١. تدخل السلطة في مسار العملية الانتخابية، وذلك عبر دعوة الرئيس المنتهية ولايته(محمد ولد عبد العزيز) للتصويت للمرشح (محمد ولد الغزواني)

---

[٤٧] نقلاً عن تنظيم جيد وانتخابات نزيهة.. ملتقى المنظمات الوطنية لحقوق الانسان يصدر بيانه، اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات على موقع الالكتروني http://ceni.mr/node/95، ٢٠١٩/٧/٤.

[٤٨] المصدر نفسه.

ومساندته، وحذر من أن عدم فوزه قد يدخل البلاد في دوامة من عدم الاستقرار، ومن الفساد والنصب وانعدام فرص استمرار مسيرة التنمية والبناء والاستقرار، كما حذر من أن انتخاب(محمد ولد الغزواني) يعني عودة البلاد إلى الوراء وتعيش مرة أخرى وضعاً أمنياً غير مستقر، لاسيما مع وجودها في المنطقة الساحل الافريقي الذي يشهد نشاط لمجموعات جهادية تتبع تنظيمي الارهابي القاعدة وداعش، كما أكد على ضرورة الابتعاد وعن خطابات التفرقة والعنف موضح أن الخيارات المتاحة امام الناخبين أما التصويت لمثيري الفتنة الساعين للعودة بالبلد إلى ما قبل سنة ٢٠٠٥م ملمحا إلى عهد المرشح(سيدي محمد ولد بوبكر) الذي كان وزير أول آنذاك، وأما التصويت لمرشح السلطة(محمد ولد الغزواني) لتستمر مسيرة البناء والتقدم والتنمية [٤٩].

٢. تأثير الحكومة على مرشح السلطة(محمد ولد الغزواني)، إذ حضر(محمد ولد عبد العزيز) بقوة في حملة (ولد الغزواني) الانتخابية وأعن أنه من يقف وراء ترشيحه، وبقدر ما شكل دعم (ولد عبد العزيز) عامل قوة للمرشح السلطة، فقد أربكه في حملته الانتخابية، إذ بدا (ولد الغزواني) وكانه حارساً لإرث (ولد عبد العزيز) أكثر منه صاحب مشروع يخاطب الجماهير المتعطشة للتغيير والتحديث، كما أعلن (محمد ولد عبد العزيز) بعدم ترك المشهد السياسي مستقبلاً لكن ليس رئيساً للحكومة بل من خلال رئاسته حزب(الاتحاد من أجل الجمهورية) الحاكم، وقبل ذلك قد أدى بتصريح في مدينة روصو جنوب موريتانيا بأنه سيتابع مشاريع الدولة من داخل القصر ومن خارجه [٥٠].

[٤٩] تعبئة في موريتانيا ضد نتائج الانتخابات وسط تحذيرات من خطورة انزلاق الوضع الأمني، صحيفة العرب، لنـــدن، العدد١١٣٨٨، ٢٠١٩/٦/٢٥.

[٥٠] وحدة الدراسات السياسية، الانتخابات الرئاسية الموريتانية: هل ضاعت فرصة أخرى للتحول الديمقراطي، مصدر سبق ذكره، ص٣.

٣. توافق المؤسسة العسكرية على المرشح (محمد ولد الغزواني)، والتي تحتفظ تلك المؤسسة بالموقع الأهم في المشهد السياسي في موريتانيا والذي يعد ممثلاً خالصاً لها، وقد سجل حضور بعض وجودها البارزين في حملة المرشح(محمد ولد الغزواني) الانتخابية [٥١].

٤. أن الولاءات والحكام في الولايات والمقاطعات الموريتانية يذهبون إلى القرى والارياف ويقولون الدولة ترشح(محمد ولد الغزواني)، فضلاً عن تسخير الدولة جميع امكانيته لصالح مرشح واحد على صالح المرشحين الاخرين.

٥. عدم اتفاق المعارضة السياسية مع السلطة الحاكمة بتشكيل اللجنة الوطنية المستقلة لانتخابات.

٦. اعلان نتائج الانتخابات الرئاسية من قبل اللجنة الوطنية المستقلة لانتخابات من دون النظر إلى المخالفات التي تقدم بها المرشحون الاخرون، وبهذا كان عليه أن تتريث وتنظر إلى جميع الطعون التي تقدم بها المرشحون.

وأن فوز(محمد ولد الغزواني) في الجولة الأولى من الانتخابات يدل على قوة التحالف الذي دعمه والمتمثل بالسلطة والقبيلة والجماعات الصوفية، والذي يعد تجسيدا عملياً لتلاقي مصالح ذلك المثلث، فهو الرجل الثاني في النظام عبر قيادته الجيش ووزارة الدفاع وشارك في الانقلاب العسكري الاخير في عام ٢٠٠٨م مع الرئيس المنتهية ولايته، وينتمي إلى أسرة دينية ذات ارتباطات تاريخية بالطرق الصوفية في موريتانيا، فضلاً عن انتمائه من الناحية الجغرافية إلى الشرق الموريتاني الذي يضم غالبية السكان، وقد لوحظ خلال هذه الانتخابات تراجع المال السياسي، وهذا ما شار إلية الرئيس

[٥١] المصدر نفسه.

المنتهية ولايته(محمد ولد عبد العزيز) بالقول أن الدولة باتت أقوى من رجال الأعمال[٥٢].

أما الوزير الأول الأسبق ومرشح المعارضة(سيدي محمد ولد بوبكر) الذي تلقى دعماً من التيار الإسلامي ممثلاً بحزب (التجمع الوطني للإصلاح والتنمية) فقد حل في المركز الثالث بنسبة (١٧,٨٧%) من الأصوات الناخبين، وتمثلت المفاجأة بحصول المرشح الحقوقي(بيرام ولد الداه اعبيد) في المركز الثاني بنسبة (١٨,٥٨%) من الأصوات الناخبين، كما أستطاع التفوق على الرئيس المنتخب(محمد ولد الغزواني) في العاصمة الاقتصادية نواذيبو، إلا أن غياب التوافق بين المعارضة السياسية حول مرشح واحد جعل من فوز مرشح السلطة واقع حقيقياً، لاسيما أن أحزاب المعارضة الموريتانية التقليدية ووجها البارزة في الانتخابات السابقة بدأت قوتها تتلاشى[٥٣].

وأن نجاح (محمد ولد الغزواني) في حسم الانتخابات تستند إلى مجموعة من المعطيات، منها حالة الدعم والتوافق من قبل الحزب الحاكم في البلاد وعلى راسه الرئيس المنهي ولايته(محمد ولد عبد العزيز)، وفشل قوى المعارضة في الوصول إلى توافق حول مرشح واحد لخوض الاستحقاق الرئاسي، الأمر الذي خلق حالة من الارتباك داخل تلك القوى وكانت النتيجة هي خوض خمسة مرشحين من المعارضة للانتخابات الرئاسية، مما أدى في النهاية إلى تفتيت الأصوات وعدم قدرة أي مرشح منهم في الفوز من الجولة الأولى، وكذلك أداء (محمد ولد الغزواني) خلال الحملة الانتخابية إذ تطرق على أهم الملفات التي شغلت الرأي العام الموريتاني، وفي مقدمتها الملف الأمني والاقتصاد الوطني وخلق المزيد من فرص العمل ومحاربة الفساد المستشري في الدولة، والتوجه لتطوير البنية التحتية[٥٤].

---

[٥٢] وحدة الدراسات السياسية، الانتخابات الرئاسية الموريتانية: هل ضاعت فرصة أخرى للتحول الديمقراطي، مصدر سبق ذكره، ص١.

[٥٣] المصدر نفسه، ص١-٢.

[٥٤] عبد المنعم علي، مصدر سبق ذكره،

وبهذا يمكن القول أن موريتانيا شهدت لأول مرة في تاريخها انتقال سلمي للسلطة من رئيس منتخب إلى رئيس منتخب، ويرجع فوز(محمد ولد الغزواني) في السلطة إلى المساندة والدعم الذي حظي به من مختلف القوى السياسية في البلاد وعلى راسها الحزب الحاكم بقيادة الرئيس المنتهية ولايته (محمد ولد عبدالعزيز)، فضلاً عن فشل المعارضة السياسية في عدم توحدها اتجاه مرشح واحد، كما أن الشعب الموريتاني بدء ينضج ويتعمق في فهم وترسيخ الديمقراطية، وبدء يفهم اللعبة الديمقراطية.

المحور الرابع: التحديات التي تواجه الرئيس المنتخب(محمد ولد الغزواني).

ينتظر الرئيس الموريتاني(محمد ولد الغزواني) تحديات داخلية وخارجية يتوجب عليه معالجتها إذ أراد أن يكون لبلده متقدمة على الأصعدة كافة سواء كانت تلك التحديات اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية أو خارجية، ومن هذه التحديات الداخلية والخارجية هي:-

أولاً. التحدي الاقتصادي: يعد التحدي الاقتصادي من أهم التحديات التي تواجه الرئيس الموريتاني (محمد ولد الغزواني)، لاسيما أن المجتمع يعاني من الفقر المدقع ومن ازدياد عدد العاطلين عن العمل، بالرغم من ذلك أن موريتانيا غنية في اقتصادها إذ تعد ثاني اكبر منتج للحديد في العالم، وثاني اكبر منتج للذهب في افريقيا فضلاً عن النفط والغاز المستكشف حديثاً، والثروة الزراعية والسمكية، لذا يتوجب على الرئيس(محمد ولد الغزواني) بوضع عدة خطط استراتيجية وبرامج وطنية وخطط خمسية تمكنه من النهوض بالاقتصاد الموريتاني، ومن ثم إصدار قوانين تسهل من جذب الاستثمارات الاجنبية، وأن يتبنى نهج اقتصادي منتج ومتنوع لاسيما في ما يتعلق بالجانب التكنلوجي التي تجعل (البعيد قريب) ونحن في عصر العولمة التي جعلت العالم عبارة عن(قرية صغيرة)، كما يتوجب عليه تطوير البنية التحتية في البلاد، وتفعيل القطاع الخاص باعتبار أن الاخير هو محرك اقتصاد المجتمع في أي دولة.

ثانياً. التحدي الاجتماعي: يتوجب على الرئيس(محمد ولد الغزواني) معالجة آثار (العبودية) التي ما زال الحراطون يعانون منها عبر إصدار قوانين تحرم وتجرم العبودية، وتعويض الرقيق بمبلغ مالي ومن ثم اندماجهم في المجتمع كمواطنين من الدرجة الاولى لا على أساس فئات اجتماعية من الدرجة الأدنى، ومن ثم فرض عقوبات مالية أو بالحبس لكل من يتاجر بظاهرة الرقيق في الدولة، كما يتوجب على الدولة وضع حد لسلطة (القبيلة) التي لا تزال تسيطر على صنع القرار في الدولة، إذ أن ظاهرة البداوة تتحكم في سلوك رجل السياسة، وأن الولاء المواطن الموريتاني للقبيلة أكثر من ولاءه للدولة، والسبب في ذلك يعود أن المواطن يجد حمايته عند القبيلة أكثر من الدولة، وبهذا يتوجب على الرئيس(محمد ولد الغزواني) من أبرز وعلوية الدولة ومؤسساتها الدستورية، ويتحقق ذلك بإصدار القوانين التي تحرم العمل القبلي في السياسة، وتطوير الخدمات (الصحة والتعليم) لكي يشعر المواطن الموريتاني بأن الدولة توفر له كل مقومات الحياة الاساسية بدلاً من القبيلة، ويعد موضوع (التعليم) في موريتانيا من أهم التحديات التي تواجه الرئيس(محمد ولد الغزواني)، إذ لاتزال آثار الدولة الاستعمارية في المجتمع الموريتاني إلا وقتنا الحاضر والتي خلق أزمة اجتماعية بعد استقلال، بحيث لا تزال المؤسسات الادارية في الدولة يتعاملون باللغة الفرنسية، مما خلق المستعمر أزمة اندماج وطني بين أطياف المجتمع الموريتاني، وبهذا يتوجب على الرئيس(محمد ولد الغزواني) بتباع سياسة تعليمية تكفل تطور المجتمع الموريتاني وتوحد مكوناته على اختلاف قومياتهم.

ثالثاً. التحدي السياسي: يتوجب علىالرئيس(محمد ولد الغزواني) محاربة الفساد المستشري في جميع مفاصل الدولة، إذ تعاني موريتانيامنذ الاستقلال وإلى وقت هذه الدراسة من مختلف أنواع الفساد سواء كانت ذلك على الصعيد المؤسسات الدستورية أو الإدارية، إذ تعتبر الرشوة واختلاس الاموال وتسخير الثروة الوطنية لصالح شخصية معينة أسلوب حياة، وبهذا أن القضاء على الفساد هي من أولويات الرئيس(محمد ولد الغزواني)، كما يتوجب على الأخير اتباع سياسة الحوار المفتوح

مع جميع أطياف المعارضة السياسية، وعدم أقصاء أي جهة بغض النظر عن الايديولوجية التي تتبناها باستثناء الجماعات الارهابية(القاعدة وداعش) وغيرها من الجماعات التي تهدد أمن البلاد، ومن ثم يتوجب عليه وضع حدا للسيطرة المؤسسة العسكرية وتدخلها في الحياة السياسية، إذ أن النظام الديمقراطي الحقيقي في أي بلد يتوجب أن تكون مهام المؤسسة العسكرية تقتصر على الأمن والدفاع والقيام في الوجبات الازمة عند الضرورة في ما يتعلق بالخدمات، وبهذا إذ أراد الرئيس أن يكون بلده في مطاف الدول المتقدمة عليه أن يضع حداً لتلك المؤسسة ويحدد واجباته عبر إصدار قانون تلتزم به تلك المؤسسة، ومن ثم اطلاق الحقوق والحريات للمجتمع (حرية الرأي والتعبير والتفكير)، و أطلاق سجناء حرية الرأي والغاء عقوبة السجن عبر تشريعات تحمي وتضمن حقوق الإنسان في البلد.

رابعاً. التحدي الخارجي: يتوجب على الرئيس(محمد ولد الغزواني) اتباع سياسة خارجية مبنية على الحياد سواء كان ذلك على الصعيد الإقليمي والدولي، وأن يتبنى النهج الدبلوماسي السلمي في ما يتعلق بقضية الصحراء الغربية في ما بين (المغرب– جبهة البوليساريو) بصوره خاصة على اعتبار أن موريتانيا تدخل ضمن المعادلة الإقليمية فيما يتعلق بتلك القضية، وأن تكون علاقاته الخارجية وعلى وجه التحديد فرنسا قائمة على أساس المصالح المشتركة لا على أساس المصلحة لطرف واحد وهي فرنسا.

الخاتمة:

١.ينتخب رئيس الجمهورية وفق دستور عام ١٩٩١م والمعدل لعام ٢٠٠٦م لمدة خمس سنوات عن طريق الاقتراع العام المباشر، ويتم انتخابه بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها، وإذا لم يحصل أحد المترشحين على هذه الأغلبية في الشوط الاول، ينظم شوط ثاني بعد أسبوعين، ولا يترشح لهذا الشوط الثاني إلا المترشحين الباقيان في المنافسة والحاصلان على أكبر عدد من الأصوات في الشوط الثاني،ويمكن اعادة انتخاب رئيس

الجمهورية لمرة واحدة فقط، وتتعارض مهمة رئيس الجمهورية مع ممارسة أي وظيفة ومع شغل منصب قيادي في أي حزب سياسي، ويعد رئيس الجمهورية رئيس الدولة وحامي الدستور وهو الضامن للاستقلال الوطني ولحوزة الأراضي.

٢.اقتصر السباق إلى كرسي الرئاسة الموريتانية لعام ٢٠١٩م على ستة مرشحين وهم كل من وزير الدفاع السابق(محمد ولد الشيخ محمد أحمد ولد الغزواني)، والوزير الأول السابق(سيدي محمد ولد بوبكر)، ورئيس حركة إيرا الحقوقية(بيرام ولد الداه ولد اعبيدي)، ورئيس اتحاد قوى التقدم(محمد ولد مولود)، والسياسي(كان حاميدو بابا)، والاداري المالي(محمد الأمين ولد المرتجى).

٣. تعد الانتخابات الرئاسية التي شهدتها موريتانيا لعام ٢٠١٩ بأنها تنافسية بين مختلف القوى السياسية على اختلاف اهدافهم وايديولوجيتهم السياسية، كما أنها المرة الاولى التي تشارك فيها جميع الاطراف السياسية دون إقصاء أو تهميش أو عزوف عن التنافس، إذ وصلت نسبة المشاركة فيها من قبل الناخبين إلى (٦٢,٦٦%).

٤. فاز في هذه الانتخابات من الجولة الأولى مرشح السلطة (محمد ولد الشيخ محمد أحمد ولد الغزواني)، بعد حصوله على نسبه (٥٢%) من اصوات الناخبين، إلا أنه يؤخذ على فوز(محمد ولد الغزواني)تدخل السلطة في مسار العملية الانتخابية، وذلك عبر دعوة الرئيس المنتهية ولايته(محمد ولد عبد العزيز) للتصويت للمرشح (محمد ولد الغزواني) ومساندته، وحذر من أن عدم فوزه قد يدخل البلاد في دوامة من عدم الاستقرار، بالإضافة إلى الدعم والتوافق الذي حظي به من قبل المؤسسة العسكرية.

٥. أشادت المنظمات المدنية في البلاد والبعثات الخارجية لمراقبة الانتخابات والمتمثلة ببعثة الاتحاد الاوروبي والاتحاد الافريقي في الممارسة الديمقراطية والعملية الانتخابية التي جرت في ٢٢ حزيران لعام ٢٠١٩.

٦. يتوجب على الرئيس (محمد ولد الغزواني) بمواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي تتعرض لها البلاد، وتتمثل التحديات الداخلية بالمعوق الاقتصادي وكيفية القضاء على البطالة والفقر، والمعوق الاجتماعي بكيفية القضاء على الفوارق الاجتماعية وعدم

التمييز بين المواطنين على أساس ان هذه عربي وهذا زنجي، وحل قضية الرق في البلاد وتعويضهم بمبلغ مالي، والمعوق السياسي بكيفية القضاء على الفساد المستشري في جميع مفاصل الدولة، ووضع حد للسيطرة المؤسسة العسكرية وتدخلها في الشأن السياسي، والتحدي الخارجي يتمثل بكيفية اتباع سياسة خارجية مبنية على الحياد سواء كان ذلك على الصعيد الإقليمي والدولي.

ترجمة

فايروس كورونا سيغيّر النظام العالمي إلى الأبد

للكاتب : هنري كيسنجر مكان النشر: وول ستريت جورنال تاريخ النشر: ٣-٤-٢٠٢٠

ترجمة: د. طارق محمد ذنون الطائي
مدرس الاستراتيجية والعلاقات الدولية

يجب على الولايات المتحدة حماية مواطنيها من المرض والبدء بالعمل العاجل للتخطيط لعهد جديد.

يُشير الاطار السريالي لوباء كورونا إلى ما شعرت به عندما كنتُ شاباً في فرقة المشاة (٨٤) خلال معركة الثغرة، وكما هو الحال في أواخر عام ١٩٤٤؛ الآن هناك إحساس بخطر غير مُحدد المعالم؛ لا يستهدف شخص بعينه؛ بل يستهدف الكل بشكل عشوائي مدمر؛ ولكن هناك فرق مهم بين ذلك الزمن البعيد وزماننا، اذ تم تدعيم القدرة الأمريكية على التحمل لتحيق الهدف الوطني الحاسم. وفي الوقت الحاضر، وفي دولة متعددة الاختلاف، فان الحكومة الفعالة والبعيدة النظر تعد ضرورة للتغلب على العقبات التي لم يسبق لها مثيل من حيث الضخامة والنطاق العالمي، والحفاظ على ثقة الجمهور يُعد أمراً حاسماً للتضامن الاجتماعي، ولعلاقة المجتمعات مع بعضها البعض، وللسلام والاستقرار الدوليين.

الأمم تتماسك وتزدهر من خلال إيمانها بأن مؤسساتها لها القدرة على توقع الكارثة؛ والحد من تأثيرها؛ واستعادة الاستقرار. وعندما ينتهي فايروس كورونا، ستُدرك العديد من مؤسسات البلدان بأنها فشلت؛ وهذا ليس له صلة، فيما إذا كان هذا الحكم

عادلاً بشكل موضوعي. الحقيقة هي أن العالم لن يكون كما كان بعد فايروس كورونا. ولما كان النقاش الآن حول الماضي فقط؛ فإنه يجعل من الصعب تحديد ما الذي يجب القيام به.

لقد أصاب فايروس كورونا نطاق غير مسبوق من حيث الحجم والشراسة، انتشاره متسارع: اذ تتضاعف الحالات في الولايات المتحدة الأمريكية كل خمسة أيام. وحتى كتابة هذه السطور؛ فانه لم يتم التوصل الى اللقاح المطلوب؛ والإمدادات الطبية غير كافية لمواجهة موجات من حالات الاصابة المتزايدة؛ كما ان وحدات العناية المركزة الطبية على وشك ان تكون في حالة من الارباك؛ والاختبارات الطبية لم تتمكن من تحديد مدى العدوى، ناهيك عن الحد من انتشاره. ومن المحتمل التوصل الى اللقاح الناجح في مدة تتراوح من(١٢– ١٨) شهرًا.

لقد قامت الإدارة الأمريكية بعمل راسخ في تجنب الكارثة الحالية. والاختبار النهائي لها سيكون هو ما إذا كان من الممكن إيقاف انتشار الفيروس، ومن ثم توظيفه بطريقة يتم فيها الحفاظ على ثقة الجمهور في قدرة الأمريكيين على حكم أنفسهم. يجب ألا تضغط جهود الأزمة؛ مهما كانت ضخمة وضرورية؛ على المهمة العاجلة المتمثلة في إطلاق مشروع موازٍ للانتقال إلى نظام ما بعد فايروس كورونا.

يتعامل القادة مع الأزمة على أساس وطني إلى حد كبير، لكن تأثيرات تفكك المجتمع المتعرض للفيروس لا تعترف بالحدود. وفي الوقت الذي يكون هنالك هجوم على صحة الإنسان؛ والذي من المؤمل أن يكون مؤقتاً، فان الاضطرابات السياسية والاقتصادية التي نتجت عنه قد تستمر لأجيال. لا يمكن لأي دولة؛ ولا حتى الولايات المتحدة؛ أن تتغلب على الفيروس من خلال جهد وطني منفرد. في نهاية المطاف، يجب أن تقترن معالجة ضرورات اللحظة ببرنامج ورؤية ذات تعاون عالمي، وإذا لم نتمكن من القيام بالأمرين معا؛ سوف نواجه ألاسوأ في كل منهما.

تُلزم الدروس المستفادة من تطوير خطة مارشال ومشروع مانهاتن، الولايات المتحدة ببذل جهد كبير في ثلاثة مجالات:

أولاً: دعم الصمود العالمي تجاه الأمراض المعدية: إن انتصارات العلوم الطبية مثل لقاح شلل الأطفال والقضاء على الجدري ، أو الأعجوبة الفنية والتقنية الناشئة عن التشخيص الطبي من خلال الذكاء الاصطناعي، قد أوقعنا في تهاون خطير. نحن بحاجة إلى تطوير أساليب وتقنيات جديدة لمكافحة العدوى واللقاحات المناسبة لمجموعات كبيرة من السكان. يجب أن تستعد المدن والولايات والمناطق بشكل مُنسق لحماية سكانها من الأوبئة من خلال التخزين والتخطيط التعاوني والاستكشاف في ما انتهى اليه العلم.

ثانيًا : السعي لتعافي جروح الاقتصاد العالمي: لقد تعلم قادة العالم دروسًا مهمة من الأزمة المالية لعام(٢٠٠٨). إن الأزمة الاقتصادية الحالية هي أكثر تعقيداً: إن الانكماش الذي سببه فايروس كورونا؛ من حيث سرعته ونطاقه العالمي؛ لم يشهد له التاريخ، اذ تُسهم تدابير الصحة العامة الضرورية مثل التباعد الاجتماعي وإغلاق المدارس والشركات في تأثير سلبي على الاقتصاد. ويجب أن تسعى البرامج أيضاً إلى اصلاح آثار الفوضى الوشيكة على السكان الاكثر ضعفاً في العالم.

ثالثاً: حماية مبادئ النظام العالمي الليبرالي: الخرافة المؤسسة للحكومة الحديثة هي مدينة مسورة يحميها حكام أقوياء، وأحياناً مُستبدون، وأحيانًا محبون للخير، لكنها قوية دائمًا بما يكفي لحماية الناس من عدو خارجي. لقد أعاد مفكرو التنوير صياغة هذا المفهوم، بحجة أن الغرض من الدولة الشرعية هو توفير الاحتياجات الأساسية للناس: الأمن والنظام والرفاهية الاقتصادية والعدالة، لا يمكن للأفراد تأمين هذه الأشياء بأنفسهم. لقد أثار هذا الوباء مُفارقة تاريخية، تتمثل في ان إحياء المدينة المُسّورة وازدهارها في أي عصر يعتمد على التجارة العالمية وحركة الناس.

تحتاج ديمقراطيات العالم إلى الدفاع والحفاظ على قيمها التنويرية. سيؤدي التراجع العالمي عن موازنة السلطة مع الشرعية إلى تفكك العقد الاجتماعي محلياً ودولياً. ومع ذلك؛ في هذه الالفية؛ لا يمكن تسوية قضية الشرعية بموازاة محاولة التغلب على فايروس كورونا. ضبط النفس ضروري في جميع الجوانب سيما في السياسة الداخلية والدبلوماسية الدولية؛ ويجب تحديد الأولويات.

لقد انتقلنا من معركة الثغرة إلى عالم من الازدهار المتزايد وتعزيز الكرامة الإنسانية. الآن؛ نحن نعيش مرحلة تاريخية، والتحدي التاريخي للقادة هو إدارة الأزمة وبناء المستقبل، والفشل يمكن أن يحرق العالم.

انعكاسات ازمة فايروس كورونا المستجد على اتجاهات التعليم

أ.م.د. عمر جمعة عمران
كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد
نائب رئيس الجمعية العراقية للعلوم السياسية

تحاول هذه الورقة استكشاف التغيرات في اتجاهات التعليم بفعل الازمة التي سببتها (جائحة كورونا)... فقد تعرض العالم خلال العقود الاربعة الأخيرة بين الحين والآخر إلى انتشار مايسمى (جائحة صحية) بدايتها تكون في بلد واحد ثم تتوسع في بلدان الجوار، لعل اهمها تمثل بـــ(ايبولا، وسارس، وانفلونزا الخنازير، وانفلونزا الطيور، ومتلازمة فقد المناعة المكتسبة الإيدز).. ومع انتشار فيروس (كورونا المستجد أو كوفيد-١٩) اختفت فجأة جميع أشكال التجمعات البشرية خارج إطار الأسرة، وتلاشت التجمعات لصالح الانكفاء وزادت الريبة من كافة أشكال التقارب، والخوف من انتقال العدوى والمرض. وفي مجال التعليم اعلنت منظمة الأمم المتحدة للعلوم والثقافة (يونسكو) بانه بلغ عدد الطلاب الذين اضطرتهم الجائحة إلى الانقطاع عن المدارس ملايين الطلبة وفق جميع المستويات التعليمية، في ١٣٨ دولة حول العالم وبنسبة ٨٢.٢ في المئة من الطلاب المقيدين في المدارس. هذا الوضع جعل العالم وجهاً لوجه أمام منظومة (التعليم الرقمي) شاهراً أدواته المجربة والموثقة في وجه قرار التعطيل.

منذ بدايات الثورة التقنية في مجال الاتصالات فقد عملت الثورة الرقمية على تطور الاجهزة الالكترونية وانتشارها بين أوساط الناس واعتمادهم عليها في مختلف شؤون حياتهم ، لحق هذا التطور بأجهزة التعليم كأحد منظومات المجتمع، مما دعا المختصون إلى الاستفادة من هذه التقنية في تسهيل نقل التعلم الى الطلاب والاستفادة منها في رفع كفاءة التعلم والإدراك والمهارات الشخصية، والتركيز على تعلم المتعلم باعتباره محور العملية ، فأصبح لزاماً أن تتغير حتى أساليب التعلم ووسائل معرفته، وقد ظهر مفهوم التعلم الرقمي منذ عام ١٩٨٥م ولكن بقى بحدود (٢٥%) في التطبيق خلال الأربعة عقود الأخيرة كونه قد عد ترف وليس ضرورة في ظل التعليم التقليدي ، رغم تنامي تقنيات ووسائط نقل المحتوى التعليمي.

ويقصد بالتعليم الرقمي: هو العملية التي تتحقق بالاتصال بين الطلاب والمدرسين إلكترونيا من خلال شبكة أو شبكات إلكترونية حيث تصبح المؤسسة التعليمية مؤسسة شبكية. ومكوناته الاساسية (موقع على الانترنت، حواسب شخصية، شبكة، تحويل المكون التعليمي رقميا). فالتعلم الرقمي هو محتوى تعليمي إلكتروني لايعد انموذجاً او أحد عناصر التعلم وإنما هو وسيلة حديثة في التعلم ، تتشكّل كل حين ، وتقوم على استخدام التقنية ووسائل الاتصالات في التعلّم وتسخيرها لطالب العلم، سواء كان عبر المعلمين أو من خلال التعلم الذاتي ، كما يقوم على السرعة في التعلم وهذه إحدى مميزاته ، لأن أصل التعلم هو عملية بطيئة وهادئة تترسخ بفعل الزمن وليس بسبب السرعة ، وهذا ما يدفع إلى ترشيد هذا الشكل التعليمي ومحاولة مواءمته، لتجاوز مشكلات التعليم التقليدي بشكل يتيح له إمكانية التفاعل النشط مع هذا المحتوى ومع المدرس ومع أقرانه ، فهو يهدف إذاً إلى إيجاد بيئة تفاعلية عبر الوسائط المعتمدة على الحاسوب وشبكاته إلى المتعلم .

اليوم وفي زمن كورونا وما اظهرته من قبح الأزمة على العالم ، لكنها من جهة اخرى فقد بينت ان للتكنولوجيا اضاءة لاسيما في مجال التعليم، فقد أصبح التعليم الرقمي واقعاً في ظل قرارات تعليق الدراسة وبدأ نمط جديد للتعليم تجسدت اهم انعكاساته بما يلي:

١. تقليل التكاليف وصرف الاموال من جراء استخدام المباني والمنشات والبنى التحتية الاخرى.
٢. بموجب دراسات متخصصة تتوقع نمو حجم السوق العالمي للاستثمار في التعليم وستصل الاستثمارات في التعليم ٣٤٢ مليار دولار على مستوى العالم في عام ٢٠٢٥، الجزء الأكبر منه سيذهب في التعليم الرقمي.
٣. فتح التعليم الرقمي فرص للابداع بين المتلقين وذلك لسرعة التاقلم مع التقنية وتسارع ايجاد الحلول .
٤. الاثر الايجابي في اكتساب المهارات التفاعلية والابداع من داخل المنازل بسبب اختصار المكان وازالة القلق والخوف والارباك.
٥. لا شك بأن التعليم دعم وعي الجيل بالبدائل الرقمية للتعليم مع جاهزية البنى التحتية (للطلبة) للتعامل مع المنصات التعليمية الرقمية.
٦. محاولة إيجاد البنية التحتية لتمكين الجميع من الوصول للمنصات من خلال التشاركية في العملية التعليمية وتفعيل دور المعنيين من خلال بناء القدرات على استخدام تكنولوجيا التعليم الرقمي.
٧. لعل (ازمة كورونا) قد اثبتت ان التكاتف على جميع المستويات هو اهم الحلول لأننا نحتاج طرق مختلفة بتعاون الجميع وليس عند جهة معينة.

عرض كتاب: التفاوض الدبلوماسي بين الدول

د. كرار انور البديري
استاذ الدبلوماسية في معهد الخدمة الخارجية

ن أستصلح الاضداد بلغ المراد"

علي ابن ابي طالب

غني عن البيان بأن التفاوض الدبلوماسي يعد من الوسائل الناجعة في تسوية الصراعات الدولية التي تظهر في البيئة الدولية، فالتفاوض الدبلوماسي هو حجز الزاوية في اتصال الدولة مع غيرها من الدول،كما يعد بمثابة اللبنة الأساسية التي تعتمدعليها الدولة في تأمين مصالحها وتسوية خلافتها ونزاعتها مع الدول الأخرى بصورة سلمية قائمة على الإقناع والحوار، وبعيدا عن الإكراه والإرغام.

ولا غلو في القول: بإنَّ المداخل المحدودة وغير الفَعَّالة لسياسات الإكراه واستخدام القوة لإدارة العلاقات بين الدول في القرن الحادي والعشرين فسحت المجال أمام مداخل الإقْنَاع والحوار لإدارة العلاقات بين الدول المتضادَّة واستصلاح ما ينشأ بينها من تقاطعات، والتأثير في خياراتها في محاولة لضمان سلوك مطواع مُؤاتٍ من الطَّرَف الآخَر.

فإذا كانت الحرب تقوم على الإكراه فإنَّ التَّفَاوُض يقوم على الكلمة وقوة الإقْنَاع. غير أن لكل حالة نتائجها وتكاليفها، ولا حاجةَ بنا إلى القول: بأنَّ سياسات الإرغام والإكراه لها تكاليفها العالية ونتائجها المحدودة، على خلافات سياسات الإقْنَاع الذي قد تكون تكاليفها محدودة ولكن نتائجها مثمرة. ناهيك عن التَّبِعات السَّلْبِية التي تنجم عن سياسة الإرغام واستخدام القوة لإجبار الطَّرَف الآخَر على تغيير موقفه

وسياساته، فمن يكون مرغماً اليوم قد لا يكون كذلك غدا، ولكن منْ يقتنعُ اليوم سوف يقتنع غدا.

ومن هنا تكمن أهمية التَّفَاوُض الدبلوماسي بين الدول لمعالجة ما ينشأ بينها من تضادٍ وتقاطعات في محاولة للإقْنَاع والتأثير في خيارات بعضهم البعض. "فمن استصلح الأضداد بلغ المراد" كما يقول الإمام علي أبن أبي طالب. فالتَّفَاوُض الدبلوماسي سبيلُ الدولة لتطبيع الظروف التي تضمن ديناميكية العلاقات بينها وبين الدول الأخرى، ومواجهة التقاطعات والمشكلات التي تحول دون استمرار العلاقات الدولية.

إذْ يُعَدُّ التَّفَاوُض من أبرز وظائف العمل الدبلوماسي إنْ لم يَكُنْ أهمها على الإطْلاقِ، ويمثِّلُ المحكَّ الرئيس لكفاءة دبلوماسية الدولة وقدرات القائمين عليها، فإذا كانت الدبلوماسية هي أداة تنفيذ السياسة الخارجية، فإنَّ التَّفَاوُض هو أداة تنفيذ الدبلوماسية، ووسيلتها للتسوية السلمية للصراعات والأزمات، وإذا كانت الدبلوماسية هي فن إنْشَاء العلاقات وإدارتها وتنظيمها بين الدول، فإن التَّفَاوُض هو فن صياغة العلاقات بين الدول وتعزيزها وتسييرها من خلال التفاهمات والاتفاقيات.

وعلى الرُّغْمِ مِنْ الأهمية المتزايدة الذي يحظَى بها التَّفَاوُض الدبلوماسي من الباحثين والخبراء وصُنَّاع القَرَار والسفراء والموظفين العاملين في البعثات الدبلوماسية الذين يعملون على إدارة مصالح الدولة في البيئة الخارجية، إلا أن المكتبة العربية تكاد تفتقر لكتاب عن التَّفَاوُض الدبلوماسي بشكل يرصد مكامن العملية التَّفَاوُضية التي تجري بين الدول، واستراتيجياتها ومبادئها ومهارتها ومراحلها وأساليبها المختلفة من دولة إلَى أُخْرَى، مقارنة بالكتب التي ترصد التَّفَاوُض الذي يقوم بين الأفراد والشركات والمنظمات غير الحكومية. وهو الأمر الذي دفع المؤلف للبحث في في العمق عن التَّفَاوُض الدبلوماسي ومدلوله والأسس الذي يقوم عليها.

لذلك جاء هذا الكتاب ليركّز على التَّفَاوُض الدبلوماسي بين الدول، وكيفية معالجة ما ينشأ بينها من تقاطعات من خلال معرفة دروب التَّفَاوُض أي مناهجه واستراتيجياته ودوافعه والأسس الذي يقوم عليها، ومراحل العملية التَّفَاوُضية والتخطيط

والإعْدَاد لها، ونتائجها ومبادئها في ضوء المدرسة الغربية والإسلامية، علاوة على ذلك يقدِّم هذا الكتاب تحليلا لأساليب التَّفَاوُض بين الدول، فيضع إطاراً استرشادياً للمفاوضين، يُمَكِّنهم من معرفة كيفية تتفاوض الدول في ظلِّ الاختلافات الثقافية فيما بينها. وهي التفاتة ذكية ترصد مكامن الاختلاف التفاوضي من دولة الى أخرى وتوضح كيف يمكن التفاوض مع الآخر المختلف ثقافيا وفكريا.

وفي ضوء ذلك توزعت هيكلية الكتاب على عشرة فصول، فأما الفصل الأول فقد خصصه الكاتب لتقديم إطار منهجي وتصور معرفي للتفاوض الدبلوماسية بين الدول وبيان أهدف التفاوض الدبلوماسي بين الدول المعلنة والكامنة، وتحديد المركز التَّفَاوُضي للدولة في ظل المتغيرات الدولية، وبالمجمل يرى الكاتب بأن التفاوض لا يمكن اختزاله بالوصول الى الاتفاق فحسب، ولاسيَّما التَّفَاوُض الدبلوماسي أي التَّفَاوُض الذي يجرى على مستوى الدول، فهذا النوع من المفاوضات ينطوي على علاقة، والعلاقة تنطوي على اتصال؛ أي على مجموعة معقَّدة من التفاعلات التي تتميز بالتعاون والثقة. ومن ثم فإنَّ التَّفَاوُض هو اتصال أو عملية تواصل تنطبق في عدد من المناسبات الرسمية وغير الرسمية، وتستخدم أساساً لتحسين العلاقات بين الدول أو للوصول إلى اتفاق من خلال المفاوضات.

وأما الفصل الثاني فقد أفرده الكاتب للكشف عن دروب التفاوض بين الدول، وذلك من خلال دراسة المناهج التفاوضية على طاولة المفاوضات، فضلا عن دراسة استراتيجيات التفاوض الدبلوماسي أنواعها وخصائصها، اذ يرى الكاتببِأنَّ طبيعة العلاقة بين طرفي التَّفَاوُض تحدد نوع المنهج المستخدم في العملية التَّفَاوُضية، والمنهج المستخدم هو الذي يحدِّدُ الإسْتراتِيْجِيَّة المختارة إزاء القضية التَّفَاوُضية.

ويفيد الكاتب: بأنه لا تفاوض ناجح من دون وجود إسْتراتِيْجِيَّة.ولأهميتها في العملية التَّفَاوُضية، تحدِّدُ الإسْتراتِيْجِيَّة التصوُّر العام للدرب الذي ينبغي أن تسلكه المفاوضات، فهي تشتمل على تحديد المصالح والأهداف والوسائل المراد بها تحقيق تلك الأهداف للوصول إلى المصالح المنشودة، في ضوء قراءة المفاوض للبيئة الإسْتراتِيْجِيَّة

(الدولية والمحلية) وتقْيِيْمِهِ للفرص والتهديدات في تلك البيئة، ودورها في تحديد السلوك التَّفَاوُضي للدولة، واستراتيجياتها إزاء القضية التَّفَاوُضية.وينفرد الكتاب في بيان الاستراتيجيات التفاوضية التي يمكن أن تتبعها الدول على طاولة المفاوضات بوصفها المبادئ التوجيهية لسلوك الدولة التَّفَاوُضي، فيقسمها الى خمسة استراتيجيات، ابتداء من الاستراتيجية التنافسية والتعاونية، مرورا باستراتيجية التسوية، والتجنب وصولا الى استراتيجية الاستيعاب.

أما الفصل الثالث فقد ذهب لتناول مراحل عملية التفاوض الدبلوماسي، وهي المراحل التي كثيرا ما يختلف حولها الكتاب والباحثين، فيجملها الكاتب بثلاث مراحل، تبتدئ المرحلة الأولى بمرحلة ما قبل التفاوض، وهي المرحلة التي تمثل المقدمة الضرورية لعملية التَّفَاوُض الفعلية، ففي هذه المرحلة يتبين فيما إذا كان الطرفان يريدان التَّفَاوُض، أو أن إحْدَاهُمَا أو كلاهما يمر بمرحلة التشكيكات، وتشكل هذه المرحلة مقدِّمَة متميِّزة لاكتشاف نيَّة الأطراف المقبلة على العملية التَّفَاوُضية ومصداقيتها. أما المرحلة الثانية فيسميها الكاتب: مرحلة الصيغة او ما تسمى بمرحلة الاتفاق على المبادئ العامة للتسوية، وهي المرحلة التي تكون فيها الأولوية حول طاولة المفاوضات في محاولة التوصل إلى اتفاق على المبادئ الأساسية أو العريضة للتسوية، أي العمل على تأسيس المبادئ العامة التي تحكم المسألة محل التَّفَاوُض، ومن ثم العمل على حل المسائل التفصيلية، التي ستكون في المرحلة الثالثة. وهي المرحلة التي يسميها الكاتب بمرحلة التفاصيل، والتي تعد من اعقدوأصعب مراحل العملية التفاوضية على الإطْلاقِ، فكما يقول المثل الإنكليزي الشائع: "الشيطان يكمن في التفاصيل"، وهو تعبير مجازي يشير إلى وجود شيء أو عنصر غامض مخبأ في التفاصيل، وتعني أن شيئاً ما ربما يكون بسيطاً للوهلة الأولى إلا أنه يتطلَّب جهوداً غير متوقعة ووقتاً أكْثَر لإكماله. أي أن التفاصيل مهمة. لذلك تعد هذه المرحلة من أعقد مراحل التي تمر بها العملية التَّفَاوُضية وأطولها، فعلى سبيل المثال كانت مرحلة

التفاصيل في المفاوضات النووية مع إيران ودول مجموعة (5+1) من المراحل المعقدة، والمطولة، والمتقطعة بين الأطراف المتفاوضة.

أما الفصل الرابع فقد خصص الكاتب لتخطيطعملية التفاوض الدبلوماسي أي الاعداد للنشاط التفاوضي قبل الجلوس على طاولة المفاوضات وبعدها. في حين ذهب الفصل الخامس الى دراسة نتائج المفاوضات الدبلوماسية وما يتمخض عنها من معاهدات او اتفاقيات.

وقد عمد الكاتب في الفصل السادس الى دراسة مبادئ الغرب التفاوضية من خلال الاطلاع على طريقة مدرسة هارفرد في التفاوض، وهي الطريقة التي يستفيض بها الكاتب ويعززها بالأمثلة والوقائع من الحياة السياسية والتفاوضية بين الدول، وبالمجمل يوضح الكاتب بأن طريقة هارفرد في التفاوض تستند على أربعة مبادئ أساسية وهي:فصل الناس عن المشكلة موضع التَّفَاوُض، التركيز على المصالح بدلا من المواقف، التركيز على المكاسب المتبادلة من خلال إنْشَاء مجموعة متنوعة من الخيارات أو الحلول قبل الوصول إلى اتفاق، وأخيراً الإصرار على أن يكون الاتفاق قائماً على معايير محددة وأسس موضوعية عند التَّفَاوُض. وهي المبادئ التي تراعي كل مرحلة من مراحل العملية التَّفَاوُضية. حيث تبدأ العملية بتحليل الوضع أو المشكلة، ومصالح الأطراف الأخرى وتصوُّراتها، والبحث عن الخيارات المتاحة، وصولا إلى تخطيط طرق الاستجابة للمشكلة وللأطراف الأخرى، وأخيراً التَّفَاوُض حول المشكلة في محاولة لإيجاد حل يمكن أن يتفق عليه الطرفان.

أما الفصل السابع فقد افرده الكاتب لدراسة مبادئ التفاوض في الإسلام من خلال الاطلاع على مبادئ التفاوض عند علي بن ابي طالب. ويستند الكاتب في هذا الفصل الى مراجعة كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات لبرنامج هارفرد في المفاوضات والعناصر السبعة التي تستند اليها المدرسة الغربية في العملية التفاوضية، مقارنة بالعناصر الاثني عشر الذي وجدها عند على ابن ابي طالب. إذ يؤكد عريقات أن علي

ابن أبي طالب سبق عالم المفاوضات الأمريكي روجرز فيشر في هذا المضمار، بل أن النظريات والدراسات الحديثة عن التَّفَاوُض قد أغفلت خمسة عناصر إبداعية كان قد أسس لها علي بن أبي طالب.

أما الفصل الثامن فقد خصصه الكاتب للبحث عن مهارات المفاوض الفعال وصفاته، متناولا صفات المفاوض الماهر عند علي ابن ابي طالب، ومن ثم يذهب الكاتب الى دراسة صفات المفاوض الماهر عن كبير المفاوضين الأمريكيين دينس روس، موضحا اثنتاعشرة قاعدة مهارية في التَّفَاوُض.

في حين ذهب الفصل التاسع الى دراسة عملية التفاوض مع العدو، عبر بيان كيف تتفاوض الدول من دون وجود علاقات دبلوماسية، وهو الفصل الذي خصصه الكاتب الى دراسة الوساطة بوصفها احد الأساليب المتممة للتفاوض التي تلجأ إليها الدول حينما ينقطع الاتصال فيما بينها، فيبين فيه الكاتب ماهية الوساطة وطبيعتها، ويستفيض بالوسطاء وانواعهم ودوافهم سواء كانوا الوسطاء من الدول او من الفواعل من غير الدول، ومن ثم يحدد متى يتم اللجوء الى الوساطة، وما هي مراحل الوساطة في العملية التفاوضية وينتهي الكاتب، بوضع إرشادات الأمم المتحدة من اجل وساطة فعالة، ناهيك عن وضع إرشادات مهارية تزيد من فاعلية الوسيط في العملية التفاوضية.

وأخيراً جاء الفصل العاشر لوضع إطار استرشادي يُمكِّن المفاوضين ويعرِّفُهم كيف تتفاوض الدول وما أساليبها على طاولة المفاوضات؛ ونظراً لصعوبة رصد أساليب التَّفَاوُض لجميع الدول في العالم، فقد عمد الكاتب وأنفردبدراسة أساليب تفاوضية لنماذج دولية مختارة، فقد عمد إلى دراسة أسلوب التفاوض الأمريكي وبيان كيف يتفاوض الأمريكيون وما هي اساليبهم على طاولة المفاوضات، مع بيان الاستراتيجية التفاوضية الأمريكية فضلا عن انفرد الكاتب في بيان الشخصية الامريكية في المفاوضات، وتشخيصه للوجوه الأربعة للمفاوض الأمريكي على طاولة المفاوضات.

اما النموذج الثاني الذي استفاض به الكاتب، فهو النموذج الصيني في المفاوضات، فقد عمد الكاتب الى دراسة أسلوب التفاوض الصيني، وكيف يتفاوض

الصينيون، وماهي الأسس الفلسفية التي تتحكم بالأسلوب والاستراتيجية التفاوضية الصينية، وقد افرد الكاتب في دراسته لأسلوب التفاوض الصيني موضوع الحيل الصينية التي يستخدمها الصينيين على طاولة المفاوضات، وكيف يتم توظيفها في العملية التفاوضية.

أما النموذج الثالث الذي عمد الى دراسته الكاتب، فهو النموذج الإيراني في المفاوضات، فقد سعى الكاتب الى بيان أسلوب التفاوض الإيراني لمعرفة كيف يتفاوض الإيرانيين، مع بيان الاستراتيجية التفاوضية الإيرانية والعوامل المؤثرة في نمط التفاوض الإيراني، وقد اختار الكاتب النموذج الإيراني،كنموذج لبلد إسلامي شرق أوسطي، وحقق نجاحات واختراقات تفاوضية عديدة في مجال التفاوض مع القوى الكبرى، ويختلف حوله الكثير.

وأخيرا اختُتم الكتاب بوضع مجموعة من النصائح العامة حول التفاوض كسبيل إلى فهم أكبر وممارسة أنجع.

عرض كتاب

أنا الشعب: كيف حولت الشعبوية مسار الديمقراطية

المؤلف: ناديا اوربيناتي

عرض: الباحث الاقدم: خضير عباس الدهلكي

الناشر: دار الساقي / بيروت – الطبعة الاولى 2020

1- ناديا أوربيناتي مواليد جنوا 1955 (دكتوراه، معهد الجامعة الأوروبية، فلورنسا، 1989).

2- شاركت في رئاسة ندوة هيئة التدريس بجامعة كولومبيا حول الفكر السياسي والاجتماعي. ومحررة مشاركة مع أندرو أراتو من مجلة كونستيلز: مجلة دولية للنظرية النقدية والديمقراطية. وعضوة في اللجنة التنفيذية لندوات إعادة ضبط مؤسسة الحلقات الدراسية حول الحضارة / إسطنبول.

3- فازت بجائزة كلية لينفيست / كولومبيا المتميزة لعام 2008-2009 ومنحها رئيس الجمهورية الإيطالي عام 2008 وسام الدولة لمساهمتها الفعالة في نشر الفكر الديمقراطي الليبرالي.

4- أستاذة النظرية السياسية في جامعة كولومبيا في نيويورك، وأستاذ زائر في العديد من الجامعات المؤسسات المرموقة الايطاالية في بيزا في ميلانو، كباحثة تتعامل مع الديمقراطية المعاصرة والفكر الليبرالي ونظريات السيادة والتمثيل السياسي.

يتألف الكتاب من مقدمة واربعة فصول بواقع 334 صفحة يجمع هذا الكتاب بين التحليل النظري وتاريخ الفكر السياسي والاوضاع الحالية عرضا اصيلا ومتألقا للشعبوية وعلاقتها بالديموقراطية وجاءت لمقدمة الكتاب تحت عنوان " نمط جديد من أنماط الحكم التمثيلي" اذ استعرضت مؤلفة الكتاب بشكل موجز الظاهرة الشعبوية واسباب تنامي أعداد الباحثين المهتمين بها. وبيان الجدل الواسع الذي يحظى به مصطلح الشعبوية والهدف من مشروع كتابها هو اصلاح الركاكة المفاهيمية للمصطلح حيث اقترحت المؤلفة التخلي عن الموقف الجدالي وتناول الشعبوية بوصفها مشروع للحكم مع مقترح النظر اليها بوصفها تحولا في ركائز الديموقراطية الحديثة الثلاث الشعب ومبدأ الاغلبية والتمثيل مُشددة أنها ترى في الشعبوية في السلطة نوع جديد من الحكم التمثيلي لكنه مشوه.

لخصت الكاتبة النظرية التي طرحتها في أن الديموقراطية الشعبوية هي إسم لنمط جديد من الحكم التمثيلي يرتكز على ظاهرتين علاقة مباشرة بين الزعيم وأولئك الذين يعرفهم الزعيم بأنهم "صالحون " أو "أخيار" من بين أعضاء المجتمع ، وتخويل سلطة مفرطة لجمهور المتلقين واهدافها المباشرة والعقبات التي تعترض هاتين التظاهرتين هيئات صنع الرأي الوسيط كالاحزاب ووسائل الأعلام المعتمدة والانظمة ذات الطابع المؤسسي المخصصة لرصد السلطة السياسية ومراقبتها وتبين الكاتبة أن الشعبويون يريدون إحلال ديموقراطية شعبوية محل الديموقراطية الجزبية وعندما ينجحون في ذلك يوطدوم حكمهم بالأستخدام غير المقيد للوسائل والأجراءاتالتي توفرها الديموقراطية الحزبية ، ويروج الشعبويون للتحشيد الدائم للجمهور " جمهور المتلقين " لدعم الزعيم المنتخب في الحكومة أو يعدلون الدستور القائم بطرق تحد تقييدات سلطة الاغلبية في صنع القرار، وترى الكاتبة أن مصطلح الشعبوية ملتبس بحد ذاته وهناك صعوبة في تعريفة على نحو صارم لأنها ليست ايدولوجيا او نظام سياسي محدد بل هي سيرورة تمثيلية تتكون عبرها ذات جمعية بحيث يكون في مقدورها الوصول الى السلطة ورغم ان الشعبوية " طريقة لممارسة السياسية يمكن أن تتخذ صور شتى، رهنا بالفترات الزمنية والامكنة " لكنها مغايرة للاشكال السياسية غير الديموقراطية

ذلك لانها تؤطر نفسها كمحاولة لبناء ذات جمعية بموافقة الناس الطوعية وكمحاولة للتشكيك في نظام إجتماعي بأسم مصالح الناس واشارت الكاتبة الى جملة نقاط رئيسية عن الشعبوية :

1- التكوين التمثيلي للشعبوية وأنها ذو طابع خطابي ومستقل عن الطبقات الاجتماعية والأيدولوجيات التقليدية

2- نظرية الحكم الثنائي للديموقراطية التمثيلية وكيف يتم استثمار ذالك من قب الزعماء الشعبويون.

3- محاولة الشعبويون تكوين شكل للتمثيل يتخلص من حكم الأحزاب ويتخلص من الألية التي تحدث مؤسسات الحكم السياسية وتفرض التسويات والتعاملات وينتهي بتمزيق تجانس المجتمع. تؤكد الكاتبة أن الشعبوية جزء من ظاهرة "جبارة " وعالمية تدعى الدمقرطة وهناك كيانين رئيسين يغذيان جوهرها الأثنوس (الأمة) والديموس (العامة) عامة الشعب وهم اللذان جسدا السيادة الشعبية في عصر الدمقرطة في القرن الثامن عشر مع التشديد أن الشعبوية دائما أحد الردود الممكنة على أزمة السياسة الديموقراطية الحديثة لأنها تقوم على مزاعم حول تفسير السياسة الشعبية.

تطرقت الكاتبة أيضا الى الفروقات واسمات المشتركة بين الفاشة والشعبوية حيث اشارت ان الفاشية نظام قائم بذاته يريد تشكيل مجتمع وحياة مدنية وفق مبادئها الفاشية هي اندماج الدولة بالشعب واتخلص الى القول تدمر الفاشية الديموقراطية بعد استخدام وسائلها لتقوية نفسها أما الشعبيوية فتشوه الديموقراطية بتحويلها دون تدميرها. وانتقلت الكاتبة الى المعرفة الأيكاديمية المعاصرة المتعلقة بالشعبوية وقسمتها الى مجالين الاول هو مجال التاريخ السياسي والدراسات الاجتماعيةالمقارنة ،زالثاني مجال النظرية السياسية والتاريخ المفاهيمي وتطرقت الكاتبة اللى بعض المفكرين والكتاب الذين اهتموا بالشعبوية أمثال جيتا يونيسكو وأرنست غليرز وجينو جريماني وتوركواتو دي نيلا وكاس موديه

وارنستو لاكلاو والاخير يعد من ابرز منظري الشعبوية ويدعي أن الشعبوية توضح السلطة التكوينية للايدولوجيا والطابع العرضي للسياسية ففي قراءته تعتبر الشعبوية معادلا للنسخة الراديكالية من الديموقراطية ، معادلا يتصدى للنمط الديموقراطي الليبرالي ويرى فيه تمكينا للأحزاب السائدة وإضعافا للمشاركة الانتخابية.

الفصل الأول: من مناهضة مؤسسة الحكم الى مناهضة السياسة

تضمن سردا للعديد من المواضيع ذات الصلة بالشعبوية ويمثل المطلب الرئيس لجميع الحركات الشعبوية هو التخلص من مؤسسة الحكم وتحاجج المؤلفة أن عدائية الشعبوية موجهة الى مؤسسة الحكم السياسية لأن مؤسسة الحكم تلك هي التي تمتلك القدرة على ربط مختلف النخب الاجتماعية وتقويض المساواة السياسية ، أن القصد من الجدال الشعبوي ضد مؤسسة الحكم هو مكافحة الأحزاب السياسية وليس استعادة أولوية سيادة الشعب على اجزائه ، وقد بينت المؤلفة سعي بعض الزعماء الشعبويون إلى تفكيك مؤسسة الحك وتقليص دور الأحزاب التقليدية والتأكيد على أن حركاتهم ليست أحزاب في حين طموحها الباطني هو دمج اكبر عدد ممكن من الأفراد فيها حتى تصبح الحزب الوحيد للشعب وتكتسح العدد الهائل من الانتماءات الحزبية التي سبقت ظهورها.

تتميز السياسة الشعبوية بكونها إقصائية مثل سياسة الأحزاب كافة ، وأن استخدام النزعة الى مناهضة مؤسسة الحكم لأغراض سياسية يبين أن نقيض ديموقراطية الأحزاب ليست استعادة للكل غير المجزأ إذ أن تجارب الشعبوية في السلطة تظهر أن الهجوم على السياسات الحزبية بصورة عامة في ضرب النظام السياسي وينتج عن ذلك وفق الكاتبة أن المعارضة التي تنشأ عن رهاب الشعبوية من الأحزاب تؤدي إلى مشروع يهدف الى الاستعاضة عن صاحب السيادة (الكل) بجزء من اجزائه وقد يكون هذا الجزء الأكثر عددا أو الأول مشارك مباشرة في السلطة لكنه يبقى جزء كم الجوانب كافة إذاً يصبح رهاب الأحزاب عبادة وثنية للجزء " الصالح " وستلزم رفضا لأي حزب لا يتلاءم مع النزعة لمناهضة مؤسسة الحم بنمطها الشعبوي ، وتطرقت الكاتبة الى اراء كل من(كاس

موديه) و(كريستو بال روفيرا كالتواسير) في أن الشعبوية في جوهرها هي نمط من السياسة الأخلاقية إذ أن التمييز بين النخبة والشعب هو أولا وأخيرا أخلاقي (أي النقاء مقابل الفساد) حي يحاجج المفكران آنفا أن الثنائية بين الشعب النقي والنخبة الفاسدة ترى في السياسات الشعبوية تعبيرا عن إرادة الشعب العامة، وأن الثنائية بين الشعب النقي والأقلية المتنفذة غي الاصيلة تتسم بالراديكالية لأن الأقلية المتنفذة لا تعد جزءا من الشعب الذي تحكمه، كما تطرقت الكاتبة الى جملة من النقاط أبرزها:

1- طبيعة العلاقة بين المواطنين والحكام والحكومة والتناقض بين نخبة الدولة الفاسدة والضحايا الشرفاء من الشعب.

2-أن مراقبة الحكام ومؤسسة الحكم عبر اليات متعددة ومتنوعة مثل قوة الرأي والتفتيش العام أو الحث على الشفافية والعودة للشعب.

3- فساد النخبة السياسية والتنازع مع الأقلية المتنفذة تبدو أخلاقية ذلك لأن الشعبوية لا تدعي الأولوية السياسية لأرادة الشعب على إرادة النخب وفي مواجهتها.

4-الدور المحوري للزعامة في الديموقراطية او الشعبوية حيث تقدم الديموقراطية ردان نظري وعملي على تهديد النخبوية هما إبقاء الفضاء السياسي مفتوحا على تداول الزعامة وثانيا تجزئة السلطة واشاعتها. لا تنتسب النزعة الى مناهضة مؤسسة الحكم إلى الشعبوية لكنها مقولة أخذتها الشعبوية من الديموقراطية. وقد توصلت الكاتبة في ختام الفصل الأول الى ان الشعبوية تعرض ديمومة الديموقراطية للخطر، وأن الهجوم على مؤسسة الحكم هو روح الشعبوية ومناهضة الايدولوجية ومناهضة الحزبوية من السمات الجذابة في الشعبوية.

الفصل الثاني: الشعب الحقيقي وأغلبيته

في هذا الفصل بحثت الكاتبة في أحد ركائز الشعبوية التي تستند عليها وهي محاولة إثبات أن الشعب الشرعي لا يتوافق الا مع " جزء" من الكل وأنها تستثمر الخطابات والزعماء والحركات لبناء مفهوم الشعب. وقد بينت الكاتبة اراء العديد من الباحثين في النزعة القومية التي ترى بمساهمة السيادة الشعبية إسهاما كبيرا في ولادة الشعبوية وفي عودة

ظهورها دائما، كما ان التمييز بين المواطنين العاديين وطبقة الاشراف في عصر دولة المدينة في أثينا وروما وأثر ذلك في طبيعة النظام السياسي القائم وتقسيم السلطات وامتيازات كل فئة وحجم تأثيرها السياسي. حسب رأي الكاتبة أن الثورات الكبرى مثل الثورة الفرنسية والثورة الإنكليزية مكنت من ظهور السيادة الشعبية عندما يتم مناقشة الديموقراطية والشعبوية، ولهذه الأسباب السيادة الشعبية الممارسة بطريقة غير مباشرة هي مقولة ينبغي الا تغيب عن بالنا عندما نحاكم الشعبوية بصلتها بالديمقراطية وليس بصلتها بحكم الشعب المباشر سواء بواسطة الدستور أو حكم مختلط من العامة والاشراف.

ولكي تنبثق الشعبوية لابد من وجود سيادة شعبية غير مباشرة بمعنى الدولة ذات السيادة وهي الشرط البنيوي للشعبوية، والتي تدخل المنافسة الانتخابية لاكتساب الشعب كليا في حين أن الديموقراطية التمثيلية تجد في المنافسة على نحو لا يهدف فيه أي متنافس الى إكتساب الشعب بشكل كامل لأن الشعبوية تزعم أن شعبها هو الشعب الحقيقي. فالشعبويون لا يقبلون التمييز بين المؤسسات والوظائف فهم يريدون ردم الفجوة بين مستوى السيادة الشعبية الرسمي والعملي، الأغلبية الشعبوية بنظر الشعبويون إنها الأغلبية الصالحة وشرعيتها ليست مجرد شرعية عددية، بل أنها شرعية أخلاقية (معنوية واجتماعية وثقافية). فالشعبوية والزعيم الشعبوي ينزعان الى الظهور في شروط اللامساواة الاقتصادية ويستغلان البؤس الاجتماعي لأثارة الاستقطاب كما أنهما يغذيان غواية الأغلبية باستخدام سلطة الدولة ضد المعارضة والأقليات بطريقة عقابية.

ولم تتردد الكاتبة في استعراض أفكار واراء فلاسفة كبار مثل ارسطوا المتعلقة بحكم الأغلبية والأقلية والديموقراطية والديماغوجيا ودور الأغنياء والفقراء والطبقة الوسطى وتأثيرهم في النظام السياسي وقد اشارت الكاتبة أن التاريخ الأوربي يثبت أن افتقار فئات واسعة من السكان يتصادف في أحيان كثيرة مع تغيرات في أنظمة الحكم ويفضي الى أنظمة دكتاتورية وزعماء شعبويون، وعلى غرار الديماغوجيا السلطة الشعبوية هي حركة تعتمد على الاستخدام المدروس للكلمات والصور ووسائل الاعلام لجعل الأغلبية تتلاقى حول سياسات مؤثرة باسم الشعب بوصه "كيانا موحدا" في حين انها لا تخدم بالضرورة مصالحه،

وتستنتج الكاتبة أن الزعماء والأحزاب الشعبوية في السلطة لا يكتفون بمجرد الفوز بالأغلبية هم يبتغون سلطة بدون حدود والبقاء في السلطة أطول مدة ممكنة والسعي لوضع دستور شعبوي جديد ومجموعة من القواعد للعبة السياسية في آن، وتشكك الشعبوية في السلطة بالدستور وتتقدم بمشاريع وضع دستور وإصلاح وتشدد على وظيفة السلطة وتحد من سلطة المراقبة التي تتمتع بها المؤسسات غير السياسية ، وترى الكاتبة أن الاجماع هو محرك الشعبوية وأن المجتمع الشعبوي هو مجتمع فئوي فالشعبوية تمهد لنظام استبدادي داخل الديموقراطية.

الفصل الثالث: الزعيم وراء الأحزاب

جاء الفصل الثالث تحت عنوان براق " الزعيم وراء الأحزاب " الزعيم يعتبر أحد الركائز الأساسية والرئيسية في الظاهرة الشعبوية ، ناقشت الكاتبة في مطلع هذا الفصل معضلة التمثيل في الشعبوية وهنا يتضح دور الزعيم في معالجة هذه المعضلة في مؤسسة الحكم واضطراره للقيام بإجراءات وأساليب من شأنها تحطيم المؤسسات والإجراءات الديموقراطية ، وبينت ماهي مؤهلات الزعيم الشعبوي وماهي الاليات التي يجب يتبعها ليثبت أنه زعيماً للشعب في أوقات المحنة وتردي الأوضاع في المجتمع واعتباره الزعيم المخلّص.

ناقشت المؤلفة اعتراضاتها على طبيعة الحركات الشعبوية وشدّدت على التمييز بين الشعبوية كحركة من حركات المجتمع المدني وبين الشعبوية كحركة تبتغي الحكم، وتناولت الفرق بين الحركة الشعبية والشعبوية وتباينات الزعيم الشعبوي. وموقع الزعيم الشعبوي بوصفه الشعب وادعائه أي الزعيم الشعبوي بانه يمثل تجسيدا للشعب وسيكون عليه إقناع الشعب بإنه ليس مناصراً لمؤسسة الحكم، وكيف يتحايل الزعماء الشعبويون باستخدام رموزاً خلاصية ونبوئية مثل نبي يتصل بالله على غرار هوغو شافيز ودونالد ترامب. ويصبح الزعيم وكيلا للشعب وأداته العليا وأن الزعيم الشعبوي ملزم بالفصل بإرادة شعبه عبر نوع من أنواع التفويض الالزامي، وأن هذا التفويض يجعلهم يتنصلون من المساءلة وكل زعيم شعبوي يتبنى أسلوب خاص به للتواصل مع جماهيره مثل برنامج (هوغو شافيز) التلفزيوني

أو مدونة على شبكة الانترنيت (بيبي غريلو) او عبر تطبيقات وسائل التواصل الاجتماعي كما يفعل (دونالد ترامب).

ولأن الزعماء الشعبويون والأحزاب الشعبوية تملك فهم تسلطي للديموقراطية فأن ذلك يوضح وجود تشابه لها مع الفاشية ومنها الاقناع الكبير بإعادة وحدة بناء الجماهير وهذا لا يمنع وجود أوجه اختلاف واضحة بين الاثنين تلائم الديموقراطية الشعبوية شكل الحركة أكثر من شكل الحزب لأن تعبئة الشعب الدائمة تحتاج الى أداة مرنة وطيعة بما يكفي للتكيف مع احتياجات الزعماء التكتيكية ومن جانب أخر لا يمكنها تجنب ان تصبح حزبا لأن الزعماء بحاجة الى أداة مهيكلة بما يكفي للسيطرة ولكن ليس الى حد تقييد سلطته.

وتطرقت الكاتبة الى أهمية التحزب ووظيفته في السياسات الديموقراطية واعتبرت وجوده مؤشرا على الجدية السياسية والتعددية كما أن الشعبوية تطعن دوما في نظام الأحزاب مما يؤدي الى اصابتها برهاب الأحزاب الذي سيعيد المجتمع الى عبادة وحدانية لحزب عبادة وثنية لجزء وهذا هو التناقض في الساسة الشعبوية الذي يوثقه (أرنستو لاكلاو) بهذه البراعة حسب قول الكاتبة، وقد تطرقت الى الفروقات بين الحزب والفئة وكيفية التمييز بينهما بموجب متغيرات واضحة ويمكن التحقق منها ومعيارية أو متصلة بصنع القرار ضمنها أو خارجها.

الفصل الرابع: التمثيل المباشر

عمدت الكاتبة في هذا الفصل الى دراسة الحلول او التجسيد وهو النمط الخاص من التمثيل الذي يحفز الحركات وأنظمة الحكم الشعبوية. ودرست نموذجين هكا حركة خمس نجوم الايطالية وحركة بوديموس الإسبانية وبالرغم من وجود العديد من النقاط المشتركة التي تجمعهما، الا ان بوديموس نحن منحا يساريا، فهما يزعمان أنهما شعبويتان وكليهما أدى دورا مهما في شرعنه الشعبوية بين الديموقراطيين أو داخل اليسار وكلاهما سيخدمان وسائل الاعلام الجديدة وتمتد جذورهما في شبكة الأنترنيت لأن صنع القرار والتواصل الداخلي وكذلك التواصل مع العالم الخارجي يعتمد على شبكة الأنترنيت.

واستعرضت الكاتبة الفارق بين الشعبوية والتمثيل التفويضي وأسباب رفض الشعبوية لهذا النوع من التمثيل وتخلص الى أن ثنائية حكم الإرادة والرأي هي القصد المفقود في التمثيل بوصفه تجسيدا، وان نزعة مناهضة الكم بنمطها الشعبوي تديم التمثيل بوصفه تجسيدا وتعتمد على سياسة وحركة شخصانيتين. ويعكس أفول ديموقراطية الأحزاب صعود الشعبوية ففي عام **1992** عندما أنهار نظام الأحزاب في إيطاليا لم تكن الحركات وأساليب الساسة الشعبوية قد احتلت المشهد العام على نحو واسع ولكن كما يكتب (ماريو تاركي) كان الرأي العام والرأي المهني والسائد في آن قد صار لديه استعداد جيد لتحول السياسة المنادي بالشعبوية، وتجد الشعبوية تربة خصبة في بلدان كان فيها فقدان الثقة بالأحزاب والتحزب على أشده. أن معارضة مؤسسة الحكم هي أساسا معارضة للوساطة فهي ترفض الأحزاب والصحافة المحترفة وتعتمد الحركات الشعبوية على شبكة الأنترنيت حيث يسير البرنامج. ترى حركة خمس نجوم بكل وضوح أن الديموقراطية الرقمية هي مرحلة متقدمة من الديموقراطية الرقابية التي يفترض أنها تحل محل الأسلوب القديم للديموقراطية المباشرة.

وتناولت الكاتبة بشيء من التفصيل كيفية نشوء حركة خمس نجوم عبر مؤسسها بيبي غريلو الذي أسس حركة الخمس نجوم حزب اللاحزب في **2009** رسميا كحركة شبكية وصحيفة سعت الى تجاوز الهيئات الوسيطة بما فيها الحكم التمثيلي والحزب ووسائل الأعلام المعتمدة، ثما تناولت الى كيفية تأسيس حركة بوديموس الاسبانية على يد مؤسسها بابلو إغليسياس واستخدامها المحترف للبرامج الحوارية على القنوات التلفزيونية ووسائل التواصل الاجتماعي.

الخاتمة: طريق مسدود

تضمنت خاتمة الكتاب العديد من الخلاصات النوعية التي توصلت اليها الكاتبة كما يلي:

1–الشعبوية كنظرية سياسية تتطور داخل الديموقراطية وتحول نمطها لكن دون إسقاطها.

2- قدمت أربعة سيناريوهات للظاهرة الشعبوية، الأول كونها عصية على الانقسامات الحزبية وتشدد على ثنائية أساسية وحدة ثنائية الأكثرية العادية ومؤسسة الحكم، والسيناريو الثاني انها تتطلع للوصول الى السلطة بالتنافس الانتخابي، والثالث ان الشعبوية تتبنى فكرة ان التمثيل ترجمة انتخابية للمطالبات وربط التمثيل بالزعيم أما السيناريو الرابع فهو إعادة تأويل الديموقراطية بفتها نزعة أغلبوية.

3-تنجح الشعبوية في المجتمعات الديموقراطية من خلال العديد من الاليات منها تأثير الخطاب الشعبوي وحركة الاغلبيات الشعبوية في القرن الحادي والعشرين عدائية تجاه الحقوق المدنية ولديها آلات دعائية وتأييد شعبي لدفع الجمهور العام نحو عقلية ثقافية تعيد الى الاذهان عقلية سبقت حركة الحقوق المدنية.

4-الشعبيوة فئوية عندما تؤكد انها تمثل الجزء الخيُر من الشعب.

التقييم:

ركزت الكاتبة على تفكيك الظاهرة الشعبوية والتنبيه لخطورتها في استغلال عيوب الديموقراطية للوصول الى الحكم ومحاولة حرف مسار الديموقراطية نحو التحكم بالمؤسسات والاليات الدستورية وقد بينت الكاتبة مرتكزات الشعبوية التي تتبناها من اجل تطبيق برامجها وهي:

1-توظيف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية وفساد النخبة والأحزاب التقليدية.

2-إيلاء الخطاب الإعلامية أهمية كبيرة واستخدام الرموز ووسائل الاعلام والتواصل الاجتماعي

3- الدور المحوري للزعيم والكاريزما التي يتمتع بها والتأكيد على اندماجه التام مع الشعب.

4- الشعبوية تمهد للاستبداد وحرف مسار الديموقراطية من خلال استغلال الاليات الديموقراطية.

وأخيرا نقول إن الكتاب يعد مصدر جيدا لفهم أساليب واليات الأحزاب والحركات الشعبوية والتنبيه للمخاطر التي يمكن ان تحدث جراء تحول مسار الديموقراطية ويمثل الكتاب إضافة نوعية كبيرة لفهم ظاهرة الأحزاب الشعبوية في مختلف قارات العالم والكتاب لا غنى عنه للمختصين في النظم السياسية والفكر السياسي وخبراء الأحزاب والديموقراطية.

عرض كتاب

مدخل الى استشراف مستقبل النظم السياسية
دراسة نظرية ونماذج طبيقية

عرض: أ.م.د. عبد العظيم جبر حافظ
كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

ان الدراسات المستقبلية أصبحت مثار اهتمام الباحثين في علوم مختلفة، واهتمام مراكز الدراسات العالمية، لما لهذه الدراسات من اهمية، لجعل المستقبل أفضل، فاذا كنا غير قادرين على معرفة تفاصيل القادم من احداث، فإنما يمكن أن نستقرأه عن مجريات الأحداث يدعون للقيام بما نستطيع إعداده لما سيأتي.

هذا الكتاب هو محاولة، أو مقدمة في منهج استشراف المستقبل في النظم السياسية، نظراً لقلة أو عدم اهتمام اختصاص الدراسة المستقبلية في النظم السياسية، إذ كان ولايزال محور الاهتمام بهذه الدراسات يرتبط بتخصص العلاقات الدولية بمتغيراتها المرتبطة بها، من (صراع، تعاون) و(خسارة، ربح) و((ربح، ربح)، فوجدت من واجبي أن أقوم بكتابة هذا المؤلف لأهمية الدراسات في العالم المعاصر، سيما في موضوع النظم السياسية (بحكم تخصصي) فيه، فدراسة المستقبل، هي الحياة الجديدة للإنسان، وللدولة، والنظام السياسي، والمجتمع.

يتوزع هذا الكتاب، على خمسة فصول:

الاول: عن المستقبل، وما يرتبط به.

الثاني: بناء نموذج للنظام السياسي.
الثالث: منهج استشراف المستقبل.
الرابع: بناء السيناريو.
الخامس: نماذج تطبيقية، توزعت على:
–مستقبل الديموقراطية في العراق.
– مستقبل الفيدرالية في العراق.
– مستقبل المجتمع المدني في العراق.

يمكن القول إن استشراف المستقبل ليس قدرا أو حتمية، فإذا تركنا المستقبل دون تغيير، فلا نستطيع التحكم به، فإمكانية توفر فرصة لحياة أفضل ربما ستكون ضعيفة، دون تدخل الإنسان، فالإنسان هو الذي يصنع المستقبل فإن المستقبل لا يعنى فقط باكتشاف المشكلة، أو إيجاد الحل لها، بل استباق المشكلة / المشكلات قبل وقوعها، فمن أجل أن نفكر بالمستقبل يجب إن نكون مهيأين للتخلي عن الماضي والتحرر منه، فلا يكفي ان نتصور المستقبل فحسب، بل نقوم ببنائه.

اذا، الاستشراف هو: التطلع والنظر بمهارة علمية لاستقراء التوجهات العامة في حياة البشرية، التي تؤثر بطريقة أو اخرى في مسارات الفرد والمجتمع والنظام، وهنا نؤكد أن المستقبل، هو البعد الذي سنكون فيه بالضرورة، لماذا، لأن الزمن لا يتوقف، وحاضرها سيكون مستقبلنا، بمعنى أن الزمن سيتوقف، بتوقف الحركة، لذلك فالزمن، مرتبط بالحركة، أي فعل الإنسان نحو النجاح مستقبل الذي شكل الدافع نحو التقدم إلى المستقبل لاستكشافه وصناعته.

فالدراسات المستقبلية، هي دراسات، واقعية، وموضوعية، ومنطقية، وعقلانية.

وثمة مفاهيم مقاربة لاستشراف المستقبل، ولكنها لا تشير الى، ولا تعني المستقبل، مثل: الاستراتيجية، والتكهن، والتخيل، والتوقع، والتصور.

أذا، كيف نقوم ببناء نموذج لنظام سياسي؟؟؟.

ان ابسط مفهوم للنظام هو مجموعة عناصر لأي شيء، اذا، من الممكن أن نقوم، ببناء نموذج لنظام سياسي (اي نظام) عن طريق العناصر والأجزاء المرتبطة به، فضلاً عن بيان وتحليل المتغيرات التي تطرأ على وفي النظام السياسي داخليا وخارجيا.

فالمتغيرات الداخلية، هي: الشرعية السياسية، المشاركة السياسية، الأحزاب السياسية، الانتخابات، المعارضة السياسية، الحقوق والحريات، المجتمع المدني، الرأي العام، سيادة القانون، الإعلام والاتصال، والتنمية والتحديث..

اما المتغيرات الخارجية، فهي: النظام السياسي الدولي، النظام السياسي الاقليمي، المنظمات الإقليمية والدولية.

ولتوضيح كيفية بناء نموذج، نأخذ مثالا، لنموذج نظام سياسي (س)، ونظام سياسي (ص).

فإذا كان نظام –س–، يتبنى التعددية السياسية ويمنح دور للمجتمع المدني، فضلاً عن الانتخابات، وحرية الإعلام والتعبير، وسيادة القانون، ونظام –ص–، يعتمد على مشاركة حزب واحد، في ظل غياب للمجتمع المدني، واحتكار وسائل الاعلام، وغياب الانتخابات، وحرية الإعلام والتعبير.

فلنقيس، مثلاً، مستوى المشاركة السياسية لكلا النظامين لنظامين.

الفرضية الاولى: أذا اشتركت وتوفرت فرص الإسهام للأحزاب السياسية في الانتخابات لنظام –س–، مع دور للمجتمع المدني، ولوسائل الإعلام بشكل حر، فإن مستوى المشاركة يتسم بمستوى عالي على الارجح، ويقترب من النظام الديموقراطي.

الفرضية الثانية: إذا لم تتوافر المبادئ الأنفة الذكر في نظام س، وعدم توافرها في نظام –ص–فإن مستوى المشاركة يتسم بمستوى ضعيف، ويقترب هذا النظام من الديكتاتورية.

ويمكن التعبير عن ذلك، بمعادلة رياضية:

لنفرض ان:

المشاركة السياسية م س= أحزاب ح + مجتمع مدني م . م + اعلام حر أ ح + انتخابات أ

وعوضنا، لكل عنصر رقم تخميني = ١٠

فأن المشاركة السياسية = ٤٠

وعليه، ستكون المشاركة السياسية م س في نظام (س) = ١٠ + ٨ + ٧ + ٧ = ٣٣

وستكون م . س لنظام (ص) = ١ + ٢ + ١ + ١ = ٥

اذا، ستكون م. س، في نظام س، عالية، ويقترب من نظام ديموقراطي.

وستكون م. س، في نظام ص، ضعيفة، ويقترب من نظام ديكتاتوري

اما منهج استشراف المستقبل، فيعتمد على بيان وتحليل وضع الاحتمالات، مع دراسة التغير والتغيير، وتحديد مستويات الاتجاه، مع البعد الزمني لاستشراف كل احتمال، فأي ظاهرة يمكن أن تبقى دون تغيير، أو تتطور بشكل سلبي إذا بقيت دون تغيير، أو تتطور الظاهرة تطور ايجابي نحو النجاح، وهنا تكمن مهمة الباحث المستقبلي، أن يهيئ شروط ومستلزمات النجاح من خلال استقراء الظاهرة المرتبطة بحركة النظام السياسي، فبناء أو رسم السيناريو / الاحتمال: يبين لنا، ويرشد صانع القرار السياسي على معرفة وتشخيص المعوقات في سبيل تجاوزها من جهة، ومعرفة الممكنات التي يمكن إيجادها وتعزيزها وتطويرها.

فكل استشراف للمستقبل، يمكن تقديمه على شكل احتمالات (سيناريوهات) أثنين، أو ثلاثة أو أكثر، عبر:

اولا: وضع فرضية علمية مرتبطة بالاحتمال، أي الظروف المرتبطة بالاجتماع.

ثانيا: بيان وتحليل المظاهر الدالة في الاحتمال واقع او موضوعا.

ثالثا: بيان وتحليل ناتج كل مظهر من المظاهر المرتبطة بالاحتمال.

رابعا: تحديد المدى الزمني لكل سيناريو (الاحتمال).